عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

جواد صالح أحمد حسين

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1443/2021

تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد:

جواد صالح أحمد حسين

بكالوريوس: المحاسبة من جامعة بيرزيت – فلسطين

المشرف: د. فراس بركات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب من دائرة المحاسبة.

كلية الأعمال والإقتصاد / عمادة الدراسات العليا –جامعة القدس

القدس – فلسطين

1443/2021

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

دائرة المحاسبة والضرائب

إجازة الرسالة

تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين

إعداد: جواد صالح أحمد حسين

الرقم الجامعي: 21810482

المشرف: د. فراس بركات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 18/ 12/ 2021 من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

١- رئيس لجنة المناقشة: د. فراس بركات التوقيع: .....

٢- ممتحناً داخلياً: د. طارق دراغمة التوقيع: .....

٣- ممتحناً خارجياً: د. عبد الفتاح سرطاوي التوقيع: .....

القدس - فلسطين

1443/2021

الإهداء

أهدي رسالتي إلى عائلتي وأصدقائي، شعور خاص بالامتنان لوالديّ المحبين على دعمهما المستمر وتشجيعهما، كما أتوجه بالشكر إلى أختي وإخوتي الذين كانو جانبي دائما.

كما أنني أهدي هذه الرسالة لأسرة ديوان الرقابة المالية والإدارية الذين دعموني طوال فترة دراستي، فأنا أقدر كل ما فعلوه. كما أهدي هذا العمل إلى جامعة القدس وموظفيها بشكل عام، وخاصة أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والأعمال، لمساعدتي في تطوير تجربتي الأكاديمية. شكر خاص لزملائي في الفصل على وجودهم معي طوال برنامج الماجستير بأكمله.

الباحث: جواد صالح أحمد حسين

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع: .....

جواد صالح أحمد حسين

التاريخ: 2021/12/18

شكر وعرفان

أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لمشرفي الدكتور فراس بركات. لقد ألهمني طوال طريق هذه الرسالة، لقد قدم لي توجيهًا واضحًا ومبادئ توجيهية وتعليقات قيمة للقيام برسالتي. كما أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى المحاضرين الذين شاركوا معي معرفتهم، وأود أن أشكر أصدقائي وزملائي وعائلتي الذين قدموأ لي دائمًا أكبر دعم في طريق إكمال هذه الدراسة. وأعبر عن شكري وتقديري للجنة العلمية. أخيرًا، أود أن أشكر موظفي جامعة القدس الذين دعموني وساعدوني في استكمال هذه الورقة البحثية بارك الله فيهم جميعًا. وأيضًا، شكرًا لجميع الذين كانوا معي طوال فترة الرسالة.

الباحث: جواد صالح أحمد حسين

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، تم الحصول على البيانات من خلال التقارير السنوية لشركات التأمين المنشورة على الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين، وعددها 7 شركات للسنوات (2010–2019)، بينما تم الحصول البيانات الخاصة بهامش الملاءة من خلال هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، واستخدام موقع البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة العالمية للحصول على مؤشرات النظام القانوني لدولة فلسطين.

اعتمدت الدراسة نموذجين منفصلين فالنموذج الأول للدرسة اعتَمد العائد على الأصول مقياساً للأداء المالي، بينما اعتمد النموذج الثاني العائد على حقوق الملكية كمقياس للأداء المالي. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي وذو دلالة احصائية لكل من هامش الملاءة، والنظام القانوني للدولة، وحجم مجلس الإدارة، وحجم الشركة على العائد على الأصول. وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لكل من نسبة خسارة المطالبات، والاعتمادية على شركات التدقيق الأربع الكبرى وملكية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول. لم تظهر كل من الاعتمادية على إعادة التأمين ولجنة التدقيق أثر ذو دلالة احصائية على العائد على الأصول. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لكل من هامش الملاءة، وحجم الشركة على العائد على حقوق الملكية. تشير النتائج إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة خسارة المطالبات، ولجنة التدقيق على العائد على حقوق الملكية. لا يوجد لكل من الاعتماد على إعادة التأمين، والاعتمادية على شركات التدقيق الأربع الكبرى، والنظام القانوني للدولة، وحجم مجلس الإدارة، وملكية أعضاء مجلس الإدارة أثر ذو دلالة ذو دلالة احصائية على العائد على حقوق الملكية.

توصي الدراسة بضرورة إلتزام شركات التأمين في فلسطين بهامش الملاء المطلوب والمحدد من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينة بنسبة 150%، إن هامش الملاءة الجيد يعطي ثقة أكبر لجميع الجهات ذات العلاقة، سواء للعملاء الحاليين والمحتملين، المقرضين، المستثرين، أو الجهات الإشرافية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، التأمين، هامش الملاءة، إعادة التأمين، العوامل المؤسسية، الحوكمة

Analysis of the factors affecting the financial performance of insurance companies listed on the Palestine Stock Exchange

Prepare by: Jawad Saleh Ahmad Hussein

Supervisor: Dr. Firas Barakat

Abstract:

This study aims to analyze the factors affecting the financial performance of insurance companies listed on the Palestine Exchange. The data was obtained through the annual reports of the 7 insurance companies published on the website of the Palestine Exchange for the years (2010-2019), while the data on the solvency margin was obtained through the Palestinian Capital Market Authority, and using the World Bank's website for global governance indicators to obtain the indicators of the legal system of the State of Palestine.

The study adopted two separate models. The first model of the study adopted the return on assets as a measure of financial performance, while the second model adopted the return on equity as a measure of financial performance. The results showed a positive and statistically significant impact of the solvency margin, the state's legal system, the size of the board of directors, and the size of the company on the return on assets. There is a negative, statistically significant impact of each of the claims loss ratio, the dependence on the four major auditing firms, and the ownership of board members on the return on assets. The reliability of reinsurance and the audit committee did not show a statistically significant effect on the return on assets. The results showed a positive, statistically significant impact of the solvency margin and company size on the return on equity. The results indicate a negative, statistically significant impact of both the claims loss ratio and the audit committee on the return on equity. Reliance on reinsurance, dependence on the four major auditing companies, the state's legal system, size of the board of directors, and the ownership of board members have no significant effect on the return on equity.

The study recommends that insurance companies in Palestine should adhere to the required solvency margin specified by the Palestinian Capital Market Authority at 150%. A good solvency margin gives greater confidence to all relevant authorities, whether for current and potential clients, lenders, investors, or supervisory authorities.

Key words: financial performance, insurance, solvency margin, reinsurance, institutional factors, governance

المحتويات

الإهداء .....

إقرار.....أ

شكر وعرفان .....ب

الملخص: .....ج

Abstract: .....د

1 **الفصل الأول** 1

1.1 مقدمة.....1

1.2مشكلة الدراسة:.....2

1.3أسئلة الدراسة:.....3

1.4أهمية الدراسة.....4

1.5أهداف الدراسة.....5

1.6محددات الدراسة:.....5

2 **الفصل الثاني**.....6

2.1الإطار النظري للدراسة.....6

2.1.1تمهيد: 6

2.1.2قطاع التأمين في فلسطين:.....7

2.1.3هامش الملاءة المالية لشركات التأمين (Solvancy Margin).....8

2.1.4نسبة خسارة المطالبات (Claims Loss Ratio):.....10

2.1.5اعادة التامين (Reinsurance). 11

2.1.6شركات التدقيق الأربع الكبرى (Big4).....12

2.1.7النظام القانوني (Legal System). 12

2.1.8الحوكمة (Gavarnance):.....13

2.1.9حجم الشركة: 18

2.1.10الأداء المالي: 18

2.1.11مؤشرات الأداء المالي لشركات التامين:.....19

2.1.12النظريات المؤسسية: 20

2.1.13نظريات الحوكمة: 21

3 **الفصل الثالث** 23

3.1الدراسات السابقة..... 23
3.1.1مجموعة عوامل صناعة التأمين: 23
3.1.2العوامل المؤسسية: 26
3.1.3عوامل الحوكمة: 27
3.2التعقيب على الدراسات السابقة: 28
3.3ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:.....28
4 **الفصل الرابع** 32
4.1مقدمة: 32
4.2البيانات ومنهجية الدراسة:.....32
4.3متغيرات الدراسة:.....33
*4.3.1*المتغيرات المستقلة: 33
4.3.2المتغيرات الضابطة: 34
*4.3.3*المتغيرات التابعة:.....34
4.4نماذج الدراسة:. 37
النموذج الأول.....37
النموذج الثاني 37
4.5فرضيات الدراسة38
4.5.1فرضيات النموذج الأول للدراسة:.....38
4.5.2فرضيات النموذج الثاني للدراسة:..... 39
4.6الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:.....40
5 **الفصل الخامس**.....41
5.1التحليل ومناقشة النتائج:.....41
5.1.1نتائج الإحصائيات الوصفية:41
5.1.2اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية:.....45
5.1.3اختبار التكامل المتزامن المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Cointegration Test): 48
5.1.4اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity):.....50
5.1.5اختبار معامل تضخم التباين (VIF) 51
5.1.6اختبار الترابط الذاتي وتجانس التباين لمصفوفة البواقي: 52
5.1.7اختبار هوسمان للتأثيرات العشوائية:.....55
5.1.8اختبار التوزيع الطبيعي لمتسلسلة البواقي (Normality of Residuals Test): 56
5.1.9نتائج الانحدار المتعدد وفحص فرضيات الدراسة:.....57
5.2مناقشة النتائج: 71
5.2.1عوامل صناعة التأمين والأداء المالي 71

5.2.2مجموعة العوامل المؤسسية والأداء المالي.....73
5.2.3مجموعة عوامل حوكمة الشركات والأداء المالي.....74
6 **الفصل السادس**.....80
6.1الإستنتاجات والتوصيات:.....80
6.1.1الاستنتاجات.....80
6.1.2التوصيات: 82
6.2المزيد من البحوث المستقبلية: 83
المراجع:.....84
الملاحق.....93
الملحق رقم (1): تعليمات هامش الملاءة لشركات التأمين الصادرة عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. 93
الملحق رقم (2): مخرجات التحليل الاحصائي.....101
الملحق رقم (3): البيانات المجمعة:.....105

فهرس الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(3.1)	ملخص الدراسات السابقة	27
(4.1)	قائمة شركات التأمين المتضمنة في العينة	32
(4.2)	قائمة المتغيرات التابعة والمستقلة المستخدمة في الدراسة	34
(5.1)	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والضابطة النسبية والتابعة الخاصة بشركات التأمين محل الدراسة	40
(5.2)	الأعداد والنسب المئوية للمتغيرات المستقلة النوعية الخاصة بشركات التأمين محل الدراسة	41
(5.3)	الأوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة حسب شركات التأمين	42
(5.4)	الأوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة حسب السنوات	42
(5.5)	نتائج اختبارات جذر الوحدة لفحص سكون السلاسل الزمنية المقطعية عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول	43
(5.6)	نتائج اختبار التكامل المتزامن المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية (اختبار سكون متسلسلة البواقي Kao Residual Cointegration Test)	46
(5.7)	معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	48
(5.8)	نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة في نموذجي الدراسة المقدرة	50
(5.9)	نتائج اختبار ديربن–واتسون للترابط الذاتي (Autocorrelation)	51
(5.10)	نتائج اختبار وايت العام لعدم تجانس التباين (Heteroscedasticity)	52
(5.11)	نتائج اختبار هوسمان لنموذج الأثر العشوائي	53
(5.12)	نتائج اختبار Jarque–Bera للتوزيع الطبيعي لمتسلسلة البواقي	54
(5.13)	نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة الأولى باستخدام العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع وكمقياس للأداء المالي	55
(5.14)	نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة الأولى باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع وكمقياس للأداء المالي	62

(5.15)	ملخص مناقشة النتائج (العامل التابع: الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول)	74
(5.16)	ملخص مناقشة النتائج (العامل التابع: الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية)	75
(5.17)	ملخص نتائج اختبار الفرضيات: الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول	76
(5.18)	ملخص نتائج اختبار الفرضيات: الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية	77

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
(4.1)	الإطار المفاهيمي للدراسة	35
(5.1)	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج العائد على الأصول (ROA)	61
(5.2)	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)	68

1 الفصل الأول

1.1 مقدمة

تلعب شركات التأمين دورًا هاماً في النمو الاقتصادي، حيث تعمل شركات التأمين على تسيهل المُعاملات الاقتصادية المختلفة في الدولة من خلال تحويل المخاطر وتقديم التعويضات، وتوفر هذه الشركات الأمن المالي في الدولة (CUDIAMAT & SIY, 2017)، فهي تعزز من فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، والذي ينعكس ايجاباً على على النمو الاقتصادي للدولة.

إن ما تقدمه شركات التأمين لصالح الأعمال التجارية الأخرى من خدمات تأمين، يساعد هذا سواء الشركات أو الأفراد على مواصلة العمل وتحقيق الأرباح من خلال تحويل بعض المخاطر إلى شركات التأمين. بهذا المعنى، فإن صناعة التأمين المتطورة هي عامل هام للتنمية الاقتصادية لأنها تعمل على خفض المخاطر المادية التي تواجهها القطاعات الإقتصادية المختلفة؛ هذا لأنه يساعد الشركات على مواصلة عملياتها دون القلق بشأن حدوث أحداث غير عادية تعمل على الحد من طاقتها الإنتاجية.(Mogro & Barrezueta, 2019) .

بلغ عدد شركات التامين المرخص لها بالعمل في فلسطين 10 شركات تأمين من ضمنها 7 شركات مدرجة في السوق المالي، حتى نهاية العام 2019، وتعمل في مختلف أنواع التأمين، وقد حقق قطاع التأمين نمواً خلال العام 2019 عن سابقه، بلغ حوالي 8.3%، وقد بلغت المحفظة التأمينية 302.5 مليون دولار في نهاية العام 2019، هذا ويشهد قطاع التأمين تطوراً مضطرداً من حيث انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية في فلسطين، حيث بلغت نسبة الاختراق التأمينية نهاية العام 2019 (اجمالي المحفظة التأمينية منسوبة الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) 1.9%، كما وبلغت الكثافة التأمينية والتي تشير الى حصة الفرد من اجمالي المحفظة

التأمينية نهاية العام 2019 60 دولار أمريكي، توفر شركات التأمين في فلسطين أنواع التأمين التالية : البناء، الزراعة، الحريق، السرقة، الصحة، التأمين البحري، العمال، المركبات، الحوادث الشخصية والتأمين على الحياة (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2020).

نظراً لأهمية قطاع التأمين في فلسطين، ستتناول هذه الدراسة تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين من خلال دراسة مدى تأثير كل من عوامل صناعة التأمين المتمثلة في (هامش الملاء، الاعتمادية على اعادة التأمين، ونسبة خسارة المطالبات)، والعوامل المؤسسة المتمثلة ب(شركات التدقيق الكبرى، والنظام القانوني للدولة)، وعوامل الحوكمة التي تتمثل في (حجم مجلس الادارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة) على الأداء المالي لشركات التأمين لتزويد معلومات مفيدة وضرورية لمستخدمي البيانات المالية لشركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين، فهي ضرورية في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان بالاضافة إلى حملة وثائق التأمين بأنواعها، حيث سيتم معالجة البيانات المتعلقة بهذة الشركات من خلال التحليل الاحصائي لمعرفة العوامل التي تؤثر على الأداء المالي لهذه الشركات، والخروج بالتوصيات الضرورية.

1.2 مشكلة الدراسة:

تم إجراء العديد من الدراسات حول العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين، حيث تمت دراسة العديد من المجالات من قبل العديد من الباحثين، ولكن لا يزال هناك العديد من القضايا التي لم يتم حلها في الأدبيات السابقة. سبب هذه الفجوة الأدبية أن لكل دولة هيكل اقتصادي ومالي وسياسي مختلف عن الأخرى. وبالمثل، من الفترة الزمنية إلى أخرى، تم العثور على عدد قليل جدًا من الدراسات التي درست العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات للتأمين من خلال تناول أكثر من محور، على سبيل المثال، لم يتم دراسة مدى تأثير عوامل صناعة التأمين وعوامل الحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين في فلسطين. كذلك لم تهتم الأدبيات السابقة العوامل المؤسسية وأثرها على أداء شركات التأمين المالي. تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1) ما مدى تأثير عوامل صناعة التامين على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين؟
2) ما مدى تأثير العوامل المؤسسية على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين؟
3) ما مدى تأثير عوامل الحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين؟

1.3 أسئلة الدراسة:

من أجل توسيع نطاق الأبحاث السابقة وتحقيق الغرض من هذه الرسالة، تم تحديد الأسئلة البحثية التالية:

السؤال الرئيسي الأول:

1) ما مدى تأثير عوامل صناعة التامين على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأول الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير هامش الملاءة المالية للشركة التأمين على أدائها المالي؟
2. ما مدى تأثير بنسبة خسارة المطالبات للشركة التأمين على أدائها المالي؟
3. ما مدى تأثير الاعتمادية على اعادة التأمين لشركة التأمين على أدائها المالي؟

السؤال الرئيسي الثاني:

2) ما مدى تأثير العوامل المؤسسية على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الثاني الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير الاعتماد على الشركات الأربعة الكبرى لتدقيق الحسابات لشركة التأمين على أدائها المالي؟
2. ما مدى تأثير النظام القانوني للدولة على الأداء المالي لشركات التأمين؟

السؤال الرئيسي الثالث:

3. ما مدى تأثير عوامل الحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الثالث الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير حجم مجلس الادارة شركة التأمين على أدائها المالي؟
2. ما مدى تأثير ملكية اعضاء مجلس الادارة لشركة التأمين على الأدائها المالي؟
3. ما مدى تأثير وجود لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة لشركة التأمين على الأدائها المالي؟

1.4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها من الدراسات الجديدة التي تبحث في تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي من عدة جوانب، فهي بتهتم بدراسة عوامل صناعة بالتأمين، والعوامل المؤسسية وكذلك عوامل حوكمة الشركات ومدى تأثيرها على الأداء المالي، وقد تخدم هذه الدراسة اضافة الى شركات التأمين جميع الفئات ذات المصالح ومن اهمها:

1. المقرضين لشركات التأمين: يهتم المقرضين بمعرفة قدرة الشركة على سداد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه لتجنب مخاطر عدم السداد لما تظهره نتائج هذه الدراسة من تأثير هذه الديون على عوائد الشركة.
2. المستثمرين: وهم المستثمرين في أسهم شركات التأمين سواء الحاليين أو المحتملين.
3. إدارة الشركات: قد تساعد الدراسة إدارة الشركة في رسم أهدافها وايضا اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، الناتجة عن التقدم الافضل للمشاريع.
4. الوسطاء الماليين في بوصة فلسطين.
5. جهات الرقابة والاشراف على شركات التأمين في فلسطين مثل وزارة الاقتصاد وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية واتحاد شركات التأمين.
6. حملة وثائق التامين: تتمثل في معرفة مدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين المختلفة.

1.5 أهداف الدراسة

يعتبر الأداء المالي من المؤشرات المالية المهمة على مدى نجاح الشركات في استخدام الموارد المتاحة، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التامين المدرجة في بوصة فلسطين للفترة (2010 – 2019)، ويمكن توضيح أهداف هذه الدراسة بالآتي: –

الهدف الرئيسي الأول: التعرف على مدى تأثير عوامل صناعة التأمين على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين. يندرج تحت هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مدى تأثير هامش الملاءة المالية للشركة التأمين على أدائها المالي.
2. التعرف على مدى تأثير نسبة خسارة المطالبات على الأداء المالي للشركة.
3. التعرف على مدى تأثير الاعتماد على اعادة التأمين على الأداء المالي للشركة.

الهدف الرئيسي الثاني: التعرف على مدى تأثير العوامل المؤسسية على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين. يندرج تحت هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مدى تأثير الاعتماد على الشركات الأربعة الكبرى لتدقيق الحسابات على الأداء المالي لشركة التأمين.
2. التعرف على أثر النظام القانوني للدولة على الأداء المالي لشركات التأمين.

الهدف الرئيسي الثالث: التعرف على مدى تأثير عوامل حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين. يندرج تحت هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على مدى تأثير حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركة.
2. التعرف على مدى تأثير ملكية أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركة.
3. التعرف على مدى تأثير وجود لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركة.

1.6 محددات الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تحليل مدى تأثير عوامل بصناعة التأمين، العوامل المؤسسية وعوامل حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين وعددها 7 شركات تأمين، للسنوات من (2010–2019). تم تجميع البيانات من خلال ثلاث طرق: أولا، التقارير المالية لشركات التأمين المنشورة خلال الموقع الالكتروني لبوصة فلسطين، ثانياً، الحصول على مؤشرات الملاءة لشركات التأمين من خلال هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وأخيراً، الاستعانة بالموقع الالكتروني للبنك الدولي للحصول على مؤشرات النظام القانوني لدولة فلسطين.

2 الفصل الثاني

2.1 الإطار النظري للدراسة

2.1.1 تمهيد:

التأمين هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الإجراءات أو الأنظمة أو الأعمال التجارية حيث يتم تعويض الحماية المالية (أو التعويض المالي) للحياة والممتلكات والصحة وما إلى ذلك عن الأحداث غير المتوقعة التي يمكن أن تحدث مثل الوفاة أو الخسارة أو الضرر أو المرض، التي تنطوي على دفع أقساط منتظمة خلال فترة معينة مقابل سياسات تضمن هذه الحماية (Johny, Purwoko, & Merawaty, 2021). من ناحية أخرى، يمكن تعريف مصطلح التأمين من خلال مدرستين فكريتين هما:

1) **مدرسة التحويل:** وفقًا لمدرسة التحويل، فإن "التأمين هو جهاز لتقليل عدم اليقين لدى طرف واحد، يسمى المؤمن عليه، من خلال نقل مخاطر معينة إلى طرف آخر؛ يسمى المؤمن عليه، الذي يعرض إصلاحًا، على الأقل في جزء من الخسائر الاقتصادية التي تكبدها المؤمن عليه.
2) **المدرسة التجميع:** وفقًا لمدرسة التجميع "يكمن جوهر التأمين في القضاء على عدم اليقين أو خطر الخسارة للفرد من خلال الجمع بين عدد كبير من الأفراد المعرضين بشكل مشابه"، التأمين يعمل على مبدأ تجميع المخاطر حيث يساهم الناس في صندوق مشترك على شكل أقساط وحيث يساعد المحظوظون الذين لا يتكبدون خسارة غير المحظوظين الذين يعانون من خسارة خلال فترة تأمين محددة (Deyganto & Alemu, 2019).

2.1.2 قطاع التأمين في فلسطين:

استناداً إلى المادة رقم (2) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 تم إنشاء هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. وقد جاءت هذه الهيئة لتحقيق الاهداف التالية:

1) الإشراف على سوق الأوراق المالية بما يكفل سلامة التعامل، وشركات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، وشركات تمويل الرهن العقاري.
2) التنظيم والرقابة والأشراف على نشاطات المؤسسات المالية غير المصرفية بما فيها تداول الأوراق المالية والخدمات المالية غير المصرفية.
3) تنظيم الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي.
4) بالإضافة الى مراقبة تطور المؤسسات المالية غير المصرفية بما يضمن سلامة عملها (المقتفي، 2004).

ومن ضمن القطاعات الاقتصادية التي تقوم هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بالاشراف على عملها هو قطاع التأمين (المقتفي، 2004). وقد باشرت السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1993 الاشراف على قطاع التامين في فلسطين وتوسع النطاق الجغرافي لمسؤوليتها عن القطاع في العام 1994 وبموجب اتفاق نقل الصلاحيات اصبحت السلطة الجهة المخولة قانوناً والمشرفة في مجال التأمين بما يشمل ترخيص المؤمنين والوكلاء والإشراف على نشاطهم، وحافظت القوانين الفلسطينية على نظام تعويض الزامي مطلق لضحايا الطرق (الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، 1995). ولقد عانى القطاع من غياب تشريعات وآليات الاشراف والرقابة الحكومية وفوضى العمل وضعف الثقة التأمينية لفترة طويلة، الى أن تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وأصبحت الجهة المخولة قانونياً في الاشراف والتنظيم والرقابة على أعمال القطاع في أواخر العام 2004، ولقد ساعد صدور قانون التأمين رقم (20) لعام 2005 في إعادة تنظيم قطاع التأمين (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2020). تحاول هيئة سوق راس المال الفلسطينية الوفاء بهذه المسؤوليات ولكن مع نطاق وصلاحيات محدودة، فإن الهدف الرئيسي للهيئة هو الحفاظ على الاستقرار المالي في القطاع المالي غير المصرفي الفلسطيني والاقتصاد المحلي (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2020).

وتجدر الإشارة إلى أن الاستقرار في قطاع التأمين يخضع أيضًا للواقع السياسي والأمني وليس فقط الواقع الإقتصادي، مثل الانتفاضات والحروب المتلاحقة التي حدثت على الاراضي الفلسطينية ف الانتفاضة الثانية عام 2000 وكذلك حروب غزة أعوام 2008 و2012 و2014، وكان لها تأثير

كبير على الاقتصاد الفلسطيني وقطاع التأمين. تشمل الأوضاع السياسية التهديدات المستمرة للشركات وبيئة الاستثمار التي قد تسبب ضربات غير متوقعة للاقتصاد الفلسطيني.

يعتبر التعرف على المفاهيم الأساسية وتعريفات العوامل التي تؤثر على عمل شركات التأمين أدائها المالي وفهمها أمرًا ضروريًا، من أجل الوصول إلى نتائج وتحليلات كافية، تم تقديم وصف للمتغيرات التي من المتوقع أن يكون لها تاثير على الأداء المالي لشركات التأمين.

2.1.3 هامش الملاءة المالية لشركات التأمين (Solvancy Margin).

بشكل عام، الملاءة المالية هي مقياس يقيس القوة المالية طويلة الأجل للشركة. يشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية طويلة الأجل. في حين أن الملاءة المالية تهم مختلف أصحاب المصلحة في المنظمة، إلا أنها ذات أهمية قصوى لكل من المستثمرين والدائنين. يحرص المستثمرون على استمرار الوضع المالي للشركة حتى تتمكن من الاستمرار في النمو وتحقيق الأرباح وجني الأرباح بحيث يسعى المستثمرون بحماية استثماراتهم وتنميتها. يحرص المقرضون والدائنون على السداد ويهتمون بما إذا كانت الشركة التي تقترض منهم لديها الموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها. تعد نسبة تغطية الفائدة ونسبة الدين إلى حقوق الملكية من بين المقاييس الأكثر تطبيقاً لتقييم ملاءة الشركة. يأخذ الدائنون المحتملين الأذكياء هذه النسب في الاعتبار قبل تقديم الأموال (Morara & Sibindi, 2021).

ظهر مصطلح هامش الملاءة في السبعينيات في أوروبا. حتى ذلك الحين، كان الشرط الوحيد الذي يجب أن تفي به شركة التأمين على الحياة هو أنه بعد توزيع الفائض، إن وجد، يجب ألا تقل قيمة أصولها عن قيمة التزاماتها. وبدلاً من ذلك، تم النص على أن قيمة الأصول يجب أن تتجاوز قيمة الخصوم بهامش معين. عُرف هذا الهامش باسم هامش الملاءة. لم يتم تطوير أي تقنية رياضية حتى الآن لتحديد مقدار الهامش المطلوب تتوافق ملاءة شركة التأمين مع قدرتها على دفع المطالبات. نسبة الملاءة هي طريقة يمكن للمستثمرين من خلالها قياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، بحيث تكون شركة التأمين معسرة إذا كانت أصولها غير كافية (زيادة المديونية) أو لا يمكن التصرف فيها في الوقت المناسب لدفع المطالبات الناشئة (Gour & Gupta, 2012).

الشركة ذات الجدارة الائتمانية والميسرة هي التي تكون في وضع يمكنها من دفع المطالبات الحالية واللاحقة عند استحقاقها (حالة الاستمرارية)، وكلما زاد هامش الملاءة زاد مستوى الثقة للدائنين والمستثمرين والعملاء الحاليين والعملاء المحتملين (Morara & Sibindi, 2021).

كانت هامش الملاءة قيد الدراسة والتطوير منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأصبحت تسمى الملاءة الثانية التي تعد حاليًا أحد أكثر الأنظمة للتأمين تعقيدًا في العالم. وهو مبني على مبادئ تناسق السوق ودمج إدارة قوية للمخاطر والحوكمة داخل شركات التأمين. بالنسبة للأعمال ذات الضمانات طويلة الأجل. لم يكن النظام السابق لهامش الملاءة، الساري منذ السبعينيات والذي أصبح يُعرف باسم الملاءة الأولى، حساسًا للمخاطر ولم يتم أخذ عدد من المخاطر الرئيسية، بما في ذلك مخاطر السوق والائتمان والتشغيل، في الاعتبار بشكل صريح في متطلبات رأس المال. علاوة على ذلك، سمحت الملاءة الأولى باستمرار المنهجيات المختلفة في دول الاتحاد الأوروبي المختلفة، على سبيل المثال، القيمة الدفترية أو القيمة السوقية للأصول أو الخصوم، اعتمادًا على الدولة (Rae, Barrett, Brooks, Chotai, & Pelkiewicz, 2018).

وقد تناولت العدد من الدراسات السابقة تأثير هامش الملاءة المالية باعتباره محدداً لربحية شركات التأمين فمن النتائج التي توصل إليها (Burca & Batrinca, 2014) أن لهامش الملاءة ارتباط إيجابي بينها وبين الأداء المالي لشركات التأمين لأن الاستقرار المالي لشركة التأمين يعد معيارًا مهمًا للعملاء المحتملين.

- **هامش الملاءة في فلسطين:**

بخصوص احتساب هامش الملاءة المالية (Solvancy Margin) للشركات التأمين في فلسطين معتمدة على التعليمات الصادرة من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية الموضحة في الملحق رقم (1) على أن تكون نسبة هامش الملاءة لا تقل عن 150%، ويمكن توضيح مكونات هامش الملاءة كما يلي: (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2020)

هامش الملاءة = رأس المال المتوفر / رأس المال المطلوب

- يتكون رأس المال المتوفر من مجموع رأس المال الأساسي ورأس المال الإضافي على أن لايزيد مجموع رأس المال الإضافي عن 50% من رأس المال الأساسي.
- يتكون رأس المال الطلوب من:

1) رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات.

2) رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الالتزامات الاكتتابية.
3) رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين.
4) رأس المال المطلوب مقابل مخاطر التأمين على الحياة.

2.1.4 نسبة خسارة المطالبات (Claims Loss Ratio):

المطالبات هي مبالغ مستحقة الدفع، وتُعرف أيضاً باسم نسبة خسارة المطالبات، تقاس نسبة المطالبات بعدد المطالبات في فترة ما وقسمتها على إجمالي الأقساط المكتسبة لنفس الفترة. كجزئ من عمليات التأمين هي إدارة مخاطر السيولة ومن الضروري وجود فهم شامل لنسبة المطالبات المتكبدة، فإذا كانت القيمة أعلى من المعايير المتوقعة أو المعمول بها، فحينئذٍ يلزم إجراء مزيد من التحقيق لمعرفة سبب ذلك ومن المهم التحقق مما إذا كان هناك تهديد بالاحتيال في التأمين، إذا كانت النسبة أقل من المتوقع فقد تشير إلى منتجات غير ذات صلة أو صعوبات في المطالبة، مما قد يؤثر على رضا العملاء، ومن الواضح أنه يتطلب مزيدًا من التحقيق (Olalekan, 2018). وبعبارة أُخرى فإن المطالبات هي نسبة إجمالي الخسائر المتكبدة "المدفوعة والمحجوزة" في المطالبات بالإضافة إلى مصروفات التعديل مقسومة على إجمالي الأقساط المكتسبة، تعتبر هذه النسبة من أهم مؤشرات الربحية لشركات التأمين، تُظهر نسبة الخسارة والتي يتم التعبير عنها أيضًا على أنها مخاطر الاكتتاب فعالية أنشطة الاكتتاب لشركات التأمين (Berhe & Kaur, 2017). أوضح (Mazviona, Dube, & Sakahuhwa, 2017) لمعدل المطالبات تاثير على الأداء المالي لشركات التأمين.

2.1.5 اعادة التامين (Reinsurance).

في العصر الحديث، يسعى الأفراد والمؤسسات المهتمون بالمخاطر وذات المستوى العالي من المخاطر إلى الحماية الكافية ضد النتائج السلبية التي قد تنشأ بسبب وجود المخاطر. تسعى شركة التأمين أيضًا، من أجل تقليل التزاماتها الثقيلة، إلى نقل جزء من عبء المخاطر إلى مؤسسات أخرى، وهي شركات إعادة التأمين (Aduloju & Ajemunigbohun, 2017). وبعبارة أخرى فإن إعادة التأمين هي إحدى الطرق التي تقوم بها شركات التأمين بشكل فعال بتحويل أجزاء من مخاطرها الناشئة عن مطالبات التأمين. من الواضح أن إعادة التأمين لا تجلب منافع لشركة إعادة التأمين فحسب، بل تعود أيضًا على شركة التأمين (Huang, Ouyang, Tang, & Zhou, 2018). لإعادة التأمين فوائد كثيرة **أولاً،** سيحمي التقلب المنخفض في نتائج الاكتتاب شركات التأمين من الخسائر الكبيرة غير المتوقعة ويقلل من رأس المال المطلوب لدعم الأعمال، نظرًا لأن رأس المال له تكلفة، فإن استخدام إعادة التأمين قد يقلل من متوسط تكلفة رأس المال ويزيد من قيمة الشركة. **ثانيًا،** مع إعادة التأمين يمكن لشركات التأمين تأمين المزيد من المخاطر بنفس المقدار من رأس المال، وبالتالي توزيع نفقاتها العامة على قاعدة أوسع من الأعمال. **ثالثًا،** قد تساعد الملاءة المحسنة في التقليل من مشكلة نقص الاستثمار التقليدية وتحسين الجودة المالية لشركات التأمين. ونتيجة لذلك، لن يطلب حاملو وثائق التأمين تلك التعويضات عالية المخاطر، والتي قد تؤدي إلى انخفاض أسعار التأمين. **رابعًا،** نظرًا لأن أقساط إعادة التأمين قابلة للخصم الضريبي، فقد يؤدي استخدام إعادة التأمين إلى تحسين ربحية شركات التأمين. **أخيرًا،** من خلال الوصول إلى خبرة معيدي التأمين، قد تحقق شركات التأمين فهمًا أفضل للمخاطر المفترضة وتضمن تقييمات أكثر دقة للمخاطر (Lei, 2019) . توصل (Abass & Obalola, 2018) إلى أن الإعتمادية على إعادة التأمين لها أثر على الأداء المالي لشركات التأمين.

2.1.6 شركات التدقيق الأربع الكبرى (Big4).

توفر شركات التدقيق تأكيد معقول على صحة البيانات المالية للمستثمرين، إنها آلية رقابة خارجية رسمية يمكن أن توفر شرعية مؤسسية. سيكون تقرير المدقق أكثر أهمية في البلدان التي تكون فيها النظم القانونية ضعيفة، يمكن أن يكون للمراجع الخارجي للشركة تأثير على كمية ونوعية البيانات المالية وغير المالية. تتطلب شركات التدقيق الكبيرة والدولية مزيدًا من الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية، حيث تتبع شركات التدقيق في إجراءاتها وتنفذ جوانب الرقابة التي تتطلبها معايير التدقيق الدولية، مما يوفر جودة أفضل في المراجعة والتدقيق من الشركات المحلية. يمكنهم عادة تقديم المشورة بشأن الكشف عن مزيد من المعلومات، عادة ما تكون هذه الشركات أكبر من الشركات المحلية (Barakat, Pérez, & Ariza, 2015). أشار (Rahman, Meah, & Chaudhory, 2019) إلى أن حجم شركة التدقيق من عامل مؤثر على الأداء المالي للشركات.

2.1.7 النظام القانوني (Legal System).

البيئة السياسية والقانونية والنمو الاقتصادي مترابطان مع بعضهما البعض. لكي تتطور صناعة التأمين وتزدهر، من المهم وجود بيئة سياسية مستقرة. وبالمثل، فإن البلد الذي يعاني من عدم الاستقرار السياسي يعيق النمو الاقتصادي ويخلق بيئة غير مؤكدة للاستثمار، ويقيس الاستقرار السياسي وغياب العنف احتمال أن الثورات التي يحفزها الوضع السياسي في البلاد ستهدد استقرار الحكومة (Pant & Bahadur KC, 2019).

يوجد أهمية للإطار المؤسسي والاستقرار السياسي للدولة في عدد من المجالات الاقتصادية، بما في ذلك مجال صناعة التأمين. من الواضح أن القواعد القانونية مهمة لهذا القطاع، بناءً على الالتزامات التعاقدية التي يتحملها كلا الطرفين ومن المتوقع أن تتطور صناعة التأمين أكثر إذا شعر الأشخاص المؤمن عليهم بالحماية من قبل النظام القانوني وتنفيذ القانون. علاوة على ذلك، تعتمد سلامة هذه البيئة القانونية على السياق السياسي، وعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر السيطرة على الفساد بشكل كبير على الثقة في نظام التأمين بشكل عام، بسبب الارتباطات الخاصة قصيرة أو طويلة الأجل. باستخدام متوسط ستة مؤشرات لقياس الصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد (Mare, Dragos, Dragota, & Muresan, 2016).

البيئات القانونية التي توفر حماية جيدة للمستثمر تميل إلى تشجيع درجة أعلى من الوساطة المالية وكذلك النمو الاقتصادي، فالبلدان التي تتمتع بحقوق أفضل للدائنين، وتطبيق أكثر صرامة للقانون، ومعلومات محاسبية أفضل تميل إلى أن يكون لديها وسطاء ماليون أكثر تطورًا، هذا مهم بشكل خاص لصناعة التأمين حيث يمكن أن يتعرض المستهلكون لخطر السلوك الانتهازي من قبل شركات التأمين، على سبيل المثال، يمكن أن يشمل ذلك الشركات التي ترفض دفع المطالبات، أو بدلاً من ذلك تقليل عوائد الاستثمار المستحقة على السياسة (Saaty & Ansari, 2011).

التأمين هو عقد قانوني توافق فيه شركة التأمين على تعويض الخسارة المالية التي قد يتعرض لها المؤمن عليه في نطاق العقد (Mulchandani, Sitlani, & Mulchandani, 2016). وبناءً عليه فإن هذه الدراسة تبحث تأثير النظام القانوني للدولة على الأداء المالي لشركات التامين.

2.1.8 الحوكمة (Gavarnance):

حوكمة الشركات هي إجراء يهدف إلى تلبية رغبات الشركاء ورغبات عامة الناس، ولكن بدلاً من ذلك هو ثقافة تساعد مجلس الإدارة والممثلين التنفيذيين والممثلين على العمل من أجل رفاهية عدد كبير من الشركاء، وحوكمة الشركات وهي الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق الشركات والتحكم فيها. يشير هيكل حوكمة الشركات إلى تداول الحقوق والواجبات بين مختلف الأعضاء في الشركة، على سبيل المثال مجلس الإدارة والرؤساء والمستثمرين ومختلف الشركاء، ويشرح المبادئ التوجيهية وطرق تسوية الخيارات المتعلقة بقضايا الشركات. كما أنه يعطي الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف المنظمة وطرق تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء، حوكمة الشركات تدور حول ضمان ألا يسيء الرؤساء استخدام رأس المال عن طريق وضع الموارد في تعهدات مثيرة للريبة، وحوكمة الشركات هي الصلة بين مديري الشركات والرؤساء والموردين، والأفراد والمنظمات الذين يدخرون والمساهمة في تمويلها للحصول على العائد، وتضمن أن الهيئة الإدارية مسؤولة عن السعي لتحقيق أهداف الشركة وأن الشركة نفسها تؤكد القانون والمبادئ التوجيهية (Sankhla, 2021). يشير (Dodevska & Nuredini, 2019) أن التعريف التقليدي لحوكمة الشركات إلى العلاقات بين الإدارة (الإدارة العليا)، ومجلس الإدارة، أو الهيئة الإشرافية، ومساهمي الشركة، وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل الموظفين وممثليهم، وتحدد حوكمة الشركات الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة، وكذلك وسائل تحقيق الأهداف والإشراف على النتائج المحققة.

2.1.8.1 حوكمة الشركات في فلسطين

قامت اللجنة الوطنية للحوكمة والتي تتكون من (هيئة سوق رأس المال، سلطة النقد، مراقب الشركات، سوق فلسطين للأوراق المالية، رئيس المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، أمناء سر المجلس لتنسيقي للقطاع الخاص، جمعية البنوك، اتحاد شركات التأمين، جمعية المدققين القانونيين، نقابة الحامين، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) واثنين من الأكاديميين ينسبون من قبل رئيس اللجنة) في العام 2009 بإصدار النسخة النهائية من مدونة قواعد حوكمة الشركات ودليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، محاولة لتلافي القصور في التنظيم القانوني لمبادئ حوكمة الشركات في التشريعات ذات الصلة بالحوكمة السارية في فلسطين، مثل قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 الساري المفعول في الضفة الغربية، وقانون الشركات رقم (22) لسنة 1929 الساري المفعول في قطاع غزة، وقانون هيئة سوق رأس المال الفسطينية رقم (13) لسنة 2004، وقانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 (اللجنة الوطنية للحوكمة، 2007).

- تتكون مدونة قواعد حوكمة الشركات من ثلاث أنواع من القواعد وهي موضحة كما يلي:

1) قواعد ملزمة التطبيق التي تستند إلى نصوص تشريعية صريحة.
2) قواعد طواعية التطبيق التي لا تتعارض مع نص تشريعي، وتأتي منسجمة مع الممارسات الدولية في مجال حوكمة الشركات.
3) وهو القواعد التي تنسجم مع الممارسات الدولية في مجال حوكمة الشركات، ولكنها تتعارض مع نصوص تشريعية صريحة، وهنا متت التوصية بصراحة بضرورة تعديل التشريع القائم ليتناسب مع هذه الممارسات والقواعد.

- تضمنت مدونة قواعد حوكمة الشركات الفلسطينية قواعد تعالج الجوانب الأساسية لحوكمة الشركات وفقا للتعريف الواسع، والمتمثلة في الأمور التالية:

1) اجتماع الهيئة العامة.
2) حقوق المساهمين المتكافئة.
3) إدارة الشركة.
4) التدقيق.
5) الافصاح والشفافية.
6) أصحاب المثالح الآخرين في الشركة.

2.1.8.2 الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين

فيما يلي استعراض للملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين المحددة بناءً على دراسة صادرة عن هيئة سوق رأس المالس الفلسطينية، وقد تناولت (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012) للملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من عدة جوانب وهي كما يلي:

1) مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويندرج تحته:

أ. تركيبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

ب. عضوية مجالس إدارة أكثر من شركة مساهمة عامة مدرجة في بوصة فلسطين.

ت. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ث. الإفصاح عن المنافع الممنوحة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

2) وجود موقع إلكتروني فعال.

3) التدقيق الداخلي.

4) الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

5) تركز الملكية.

وقد قدمت (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012) وصفاً للخصائص الرئيسية لحوكمة الشركات المدرجة في بوصة فلسطين بما يأتي:

1) إرتفاع الحد الأدنى لعدد الأسهم الواجب على المساهم إمتلاكه لغرض الترشح لعضية مجلس الإدارة، مما يؤدي إلى تركز عضوية مجالس إدارة الشركات في فئة محددة من المساهمين (كبار المساهمين).
2) قيام عدد من أعضاء مجالس إدارة الشركات بالجمع لعضوية مجلس إدارة أكثر من شركتين في آن واحد.
3) الجمع بين منصب مدير عام الشركة ورئاسة او عضوية مجلس إدارة الشركة لدى مجموعة من الشركات المدرجة في بوصة فلسطين.
4) غياب وظيفة المدقق الداخلي عن لدى عدد من الشركات المدرجة في بوصة فلسطين.
5) ضعف المحتوى المعلوماتي للمواقع الإلكترونية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تحديداً تلك المعلومات التي تسهم في تعزيز الحوكمة، حيث أن بعض الشركات ليس لديها موقع إلكتروني وإن وجد لا يعمل.

6) تمتنع بعض الشركات عن الإفصاح عن المنافع الممنوحة للإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة، وزالبعض الآخر تفصح بشكل تفصيلي عن هذه المنافع.
7) تفصح بعض الشركات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، لكن دون الإفصاح عن سياسة الشركة فيما يخص الأنشطة الاجتماعية والبيئية.

2.1.8.3 حجم مجلس الادارة:

يشير حجم مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة في أي شركة، ويعد تحديد حجم مجلس الإدارة المثالي للشركات أمرًا مهمًا للغاية لأن عدد ونوعية المديرين في الشركة يحددان ويؤثران على أداء مجلس الإدارة وبالتالي أداء الشركة (Azutoru, Obinne, & Chinelo, 2017). حجم مجلس الإدارة من الجوانب الكمية تتعلق بعدد المكونات (حجم المجلس) ونتج عن ذلك أدلة متضاربة حول فعالية الحوكمة: بالنسبة للبعض تسمح المجالس الكبيرة بدمج أكثر فعالية للآراء والخبرات والمهارات وجهات الاتصال وبالتالي يكون لها علاقة إيجابية، وبالنسبة للآخرين تكون العلامة سلبية لأنه مع زيادة حجم الأعضاء يصبح التنسيق أكثر صعوبة وهذا يزيد من قوة الرئيس التنفيذي (Anderloni, Moro, & Tanda, 2020). يبين (Kramaric, Aleksic, & Bach, 2018) أن حجم مجلس الإدارة من العوامل الهامة لحوكمة الشركات التي تؤثر على ربحية شركات التأمين، يرتبط بعلاقة سلبية في كلا من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ويوضح أن "مشاكل التنسيق والتواصل واتخاذ القرار تعيق بشكل متزايد أداء مجلس الإدارة عندما يزداد عدد المديرين". مجالس الإدارة الصغيرة أكثر فعالية وهناك المزيد من التنسيق ومشاكل الاتصال المرتبطة بحجم المجلس الكبير.

2.1.8.4 ملكية اعضاء مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الحفاظ على الأصول لتسهيل إنجاز الأعمال الإدارية والمساهمة في تحقيق كفاءة عالية (Dakhlallh M. M., Rashid, Abdullah, & Dakhlallh, 2019)، هناك العديد من آليات الحوكمة الداخلية والخارجية التي تم اقتراحها، مثل تكوين مجلس الإدارة والملكية الداخلية أو ملكية المجلس والملكية الخارجية كوسيلة للسيطرة على نزاعات الوكالات وتخفيف تكاليف الوكالة. يوجد العديد من نظريات المحاسبة، بما في ذلك نظرية الوكالة ونظرية الترسيخ تسلط الضوء على الدور الحاسم

للملكية الداخلية أو ملكية أعضاء مجلس الإدارة مثل ملكية أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، وملكية رئيس مجلس الإدارة، وملكية الرئيس التنفيذي، وملكية أعضاء مجلس إدارة العائلة. تشير هذه النظريات إلى أن مثل هذه الأنواع من ملكية مجلس الإدارة يمكن أن تكون بمثابة سيف ذو حدين من حيث تأثيرها على تكاليف الوكالة وأداء الشركة. يمكن أن تقلل ملكية أعضاء مجلس الإدارة من تضارب الوكالات نتيجة لمواءمة المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمالكين. ومع ذلك، فإن المستويات الأعلى من ملكية مجلس الإدارة يمكن أن تخلق حالة من الترسيخ، وبالتالي تفاقم صراعات الوكالة من خلال تشجيع المساهمين المسيطرين على التصرف بشكل انتهازي لمصادرة الثروة من المساهمين الآخرين (HABTOOR, 2021). لا يوجد أثر ذو دلالة لملكية الادارة على الأداء المالي لشركات التأمين في نيجيريا (Lawal, Agbi, & Mustapha, 2018).

2.1.8.5 لجنة التدقيق:

تُعرّف لجنة التدقيق بأنها "عدد مختار من أعضاء مجلس إدارة شركة تشمل واجباتهم مساعدة المدققين على البقاء مستقلين عن الإدارة"، غالبية لجان المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة الذين ليسوا أعضاء في الإدارة التنفيذية للشركة (Dakhlallh M. M., Rashid, Abdullah, & Al Shehab, 2020).

لجنة التدقيق هي أحد مكونات الحوكمة الجيدة للشركات والتي تقدم مساهمة كبيرة للشركة كجزء من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في شكل إشراف داخلي عالي الجودة للشركة لضمان المساهمين وأصحاب المصلحة من الشركات، ترتبط واجبات لجنة التدقيق ارتباطًا وثيقًا بمراجعة المخاطر التي تواجهها الشركة، وكذلك الامتثال للوائح، يجب أن تشارك لجنة التدقيق في تعيين المدققين الخارجيين، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر بما في ذلك احتمال عدم كفاية نطاق التدقيق والمدققين الخارجيين غير المستقلين و / أو أداء المدققين الخارجيين الذين لا يستوفون المعايير (Sofia & Avianti, 2019). يجب أن يكون رئيس لجنة التدقيق مستقلاً ويجب أن يكون على خبرة مالية مناسبة. تتمثل القدرة الأساسية للجنة التدقيق في التحقق من التفسيرات المالية وإعلان الدخل والتقارير المالية وما إلى ذلك على أساس ربع سنوي وعلى وعد سنوي (Sankhla, 2021).

2.1.9 حجم الشركة:

يمكن قياس حجم الشركة بطرق مختلفة مثل إجمالي الأصول وقيمة سوق الأوراق المالية ومتوسط مستوى المبيعات ومبلغ المبيعات (DJUNID & AMELIA, 2018). وكذلك (Qoyum, Mutmainah, Setyono, & Qizam, 2017) يقول يتم عرض حجم الشركة من خلال إجمالي الأصول وإجمالي المبيعات ومتوسط إجمالي المبيعات ومتوسط إجمالي الأصول. وقد اشار (Burca & Batrinca, 2014) أن هناك ارتباط إيجابي بين حجم الشركة والأداء المالي لشركات التأمين، حيث تمتلك الشركات الكبيرة موارد أكثر، وتنويعًا أفضل للمخاطر، وأنظمة معلومات معقدة، وإدارة أفضل للنفقات، وتتشابه مع نتائج (Abubakar, Sulaiman, & Haruna, 2018) بأن حجم الشركة يزيد بشكل إيجابي من الأداء المالي لشركات التأمين في نيجيريا. لذلك فإن حجم أصول الشركة هو أحد العوامل المحددة لأداء الشركة.

2.1.10 الأداء المالي:

تختلف المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي للشركات فمثلاً استخدمت (Batchimeg, 2017) المؤشرات التالية العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على الأصول (ROA)، بالاضافة إلى العائد على المبيعات (ROS) مقياساً للأداء المالي، بينما (Lassala, Apetrei, & Sapena, 2017) قام بقياس الأداء المالي من خلال نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهو متغير يستخدم على نطاق واسع في البحوث المتعلقة بالتمويل والمحاسبة، واستخدم بقياس أداء الشركات من خلال إدراجها أو عدم إدراجها في مؤشر الاستدامة المستخدم كمرجع لسوق رأس المال FTSEGood4 IBEX. ويرى (Omondi & Muturi, 2013) أن هناك مقاييس مختلفة للأداء المالي. على سبيل المثال، يكشف العائد على المبيعات عن مقدار ما تكسبه الشركة فيما يتعلق بمبيعاتها، ويوضح العائد على الأصول قدرة الشركة على الاستفادة من أصولها والعائد على حقوق الملكية يكشف عن العائد الذي يحصل عليه المستثمرون لاستثماراتهم. يمكن تقييم أداء الشركة في ثلاثة أبعاد. البعد الأول هو إنتاجية الشركة، أو معالجة المدخلات في المخرجات بكفاءة. والثاني هو بُعد الربحية، أو مستوى أرباح الشركة أكبر من تكاليفها. البعد الثالث هو قسط السوق، أو المستوى الذي تتجاوز فيه القيمة السوقية للشركة قيمتها الدفترية.

كما تبين سابقاً اختلاف طرق قياس الأداء المالي للشركات بصفة عاملة وشركات التأمين مثها مثل الشركات الأخر من الشركات التي تهدف بشكل أساسي في عملها إلى تحقيق وتعظيم الربح، فهي تتشابه إلى حد كبير مع الشركات الأخرى وفيما يلي بعض المؤشرات المستخدمة في قياس الأداء المالي للشركات بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة.

2.1.11 مؤشرات الأداء المالي لشركات التامين:

لموضوع الأداء المالي للشركات اهتماماً كبيراَ في المجالات المتنوعة من من الأعمال والإدارة، وكان الأداء المالي محور التركيز الرئيسي لممارسي الأعمال في جميع أنواع الشركات لما له تاثير كبير وواسع على صحة الشركة واستمراريتها، يعكس الأداء المالي فعالية وكفاءة الإدارة في استخدام موارد الشركة، ويعرف على انه نتيجة النشاط ويعتمد المقياس المناسب لتقييم أداء الشركة على نوع الشركة المراد تقييمها وكذلك الأهداف المراد تحققها من خلال التقييم (Bayero & Bambale, 2017)، ومن المقاييس التي ستستخدم في هذة الدراسة العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE).

2.1.11.1 نسبة العائد على الأصول (ROA):

العائد على الأصول هو نسبة الربحية التي توفر مقدار الربح الذي يمكن لشركة تحقيقه من أصولها. بمعنى آخر، يقيس العائد على الأصول (ROA) مدى كفاءة إدارة الشركة في تحقيق أرباح من مواردها الاقتصادية أو أصولها في ميزانيتها العمومية. يتم حساب معادلة نسبة العائد على الأصول بقسمة صافي الدخل على متوسط إجمالي الأصول. يمكن أيضًا تمثيل هذه النسبة كمنتج لهامش الربح وإجمالي دوران الأصول، يمكن استخدام أي من الصيغتين لحساب العائد على إجمالي الأصول، يبلغ صافي دخل الشركة عن مقدار الربح الذي تحققه الشركة. لزيادة العائد على الأصول يجب أن تكون الشركات قادرة على تحسين الموقف ونمو الأصول التي تدر أرباحها (PUSPITASARI, SUDIYATNO, HARTOTO, & WIDATI, 2021).

2.1.11.2 نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE):

العائد على حقوق الملكية (ROE) هو جزء من نسب الربحية التي يجب أن تكون معروفه للإدارة في إدارة رأس المال الخاص بها. فالعائد على حقوق الملكية (ROE) هو النسبة لقياس صافي الدخل بعد الضريبة برأس المال الخاص. توضح هذه النسبة كفاءة استخدام رأس المال الخاص، فكلما ارتفعت

هذه النسبة كلما كان وضع المالكين للشركة أفضل، والعكس صحيح، فإن العائد على حقوق الملكية (ROE) هو النسبة المستخدمة لتقييم مدى استخدام الشركة لمواردها لتكون قادرة على توفير عائد على حقوق الملكية (JUNAENI, 2017).

2.1.12 النظريات المؤسسية:

2.1.12.1 النظرية المؤسسية (institutional theory):

انتعشت النظرية المؤسسية في عام 1977، حدد (Meyer & Rowan, 1977) أُسس النظرية المؤسسية حين ناقش بيئة الهياكل المؤسسية الرسمية، وقد أوضح (DiMaggio & Pawell, 1983) وجود تأثير للبيئة القانونية الشائعة في هيئة سلوك المؤسسات وهيكليتها بالإضافة الى تأثر المؤسسة بالبيئة الاجتماعية والقرارات السياسية. أفاد (Scott, 2008) أن النظرية المؤسسية تبحث في البيئة المحيطة والمؤثرة على المؤسسة مثل البيئة السياسية القانونية والاجتماعية، وعرف النظرية المؤسسية بأنها "موقف نظري مقبول على نطاق واسع يؤكد على الأساطير العقلانية، والتشابه، والشرعية." النظرية المؤسسية تستند هذه الدراسة إلى النظرية المؤسسية، لأنها تدرس تأثير البيئة القانونية للدولة على الأداء المالي لشركات التامين.

2.1.12.2 نظرية الشرعية (legitimacy theory):

يعرف (Suchman, 1995) الشرعية بأتها تصور أو افتراض معمم بأن تصرفات كيان ما مرغوبة أو مناسبة أو مناسبة ضمن نظام مبني اجتماعيًا من القواعد والقيم والمعتقدات والتعريفات. بعبارة أخرى فإن الشرعية هي العملية التي من خلالها تبرر منظمة ما حقها في الوجود لنظام نظير أو أعلى مرتبة (Mousa & Hassan, 2015). تعتمد الشرعية بشكل كبير على التقييمات الذاتية والجماعية لأصحاب المصلحة الأقوياء مما يؤدي إلى فهم الشرعية بشكل أفضل على أنها مبنية اجتماعياً (Dube & Maroun, 2017). تُعرّف الشرعية التنظيمية بأنها "حالة، توجد عندما يكون نظام قيمة الكيان متطابقًا مع نظام القيم للنظام الاجتماعي الأكبر الذي يكون الكيان جزءًا منه. عند وجود تباين، فعلي أو محتمل بين نظامي القيم، هناك تهديد لشرعية الكيان"، "تشير نظرية الشرعية إلى أنه عندما

يكون هناك تناقض بين إجراءات الشركة والتوقعات المجتمعية، فإن الإدارة تستخدم وسائل الإفصاح مثل التقارير السنوية من أجل المساعدة في التخفيف من مخاوف المجتمع أو بشكل أكثر دقة ما يعتبرونه اهتمامات المجتمع (Lanis & Richardson, 2012).

2.1.13 نظريات الحوكمة:

2.1.13.1 نظرية الوكالة (agency theory):

تعود بدايات نظرية الوكالة إلى آدم سميث Adam smith (1776) حين طرح مشكلة الفصل بين الملكية والادارة في العمل، وقد امتد مجال نظرية الوكالة (agency theory) إلى الادارة لتحديد التعامل بين الاشخاص المختلفين من ذوي الأهداف المتباينة في الشركة وتحقيق اهداف متماثلة، تتعلق نظرية الوكالة بالحالات التي يتم فيها إشراك فرد واحد يسمى الوكيل (agent) من قبل فرد آخر يسمى المالك (principle) للعمل نيابة عنه بناءً على أجر محدد، من المفترض أن يكون كلا الشخصين معظما للمنفعة، وبدافع من العوامل المالية وغير المالية، فقد تنشأ مشاكل الحوافز، خاصة في ظل حالة عدم اليقين وعدم التناسق المعلوماتي (Birjandi, hakemi, & molla sadeghi, 2015). أوضح (Osho & Ayorinde, 2018) العلاقة بين الأساس (principle) والوكيل (agent) على أنها عقد يقوم بموجبه شخص أو أكثر (الأساسيين) principles بإشراك شخص آخر (الوكيل) agent لأداء بعض الخدمات نيابة عنهم، والتي تتضمن إعطاء بعض سلطة اتخاذ القرار للوكيل. في حين أن نية كلا الطرفين في علاقة الوكالة هي العمل من أجل مصلحة المالك (principle)، عدم تناسق المعلومات والجشع يغري الإدارة بالسعي وراء أهداف شخصية بدلاً من أهداف المالك (principle)، يوصف تضارب المصالح هذا أو عدم تطابق الأهداف بين الإدارة والمساهمين على أنه مشكلة الوكالة. تساعد هذه النظرية في تنفيذ آليات الحوكمة المختلفة للتحكم في عمل الوكلاء في الشركات (Panda & Leepsa, 2017).

صنف (Panda & Leepsa, 2017) مشكلة الوكالة إلى ثلاثة أنواع، النوع الأول هو بين المالكين (principles) والوكلاء (agents)، والذي ينشأ بسبب عدم تناسق المعلومات والتباين في مواقف تقاسم المخاطر، النوع الثاني من الصراع يحدث بين المساهمين الرئيسيين والصغار، وينشأ لأن المالكين الرئيسيين يتخذون قرارات لصالحهم على حساب المساهمين الصغار. النوع الثالث من مشكلة الوكالة

يحدث بين المالكين والدائنين، يحدث هذا الصراع عندما يتخذ أصحابها قرارات استثمارية أكثر خطورة عكس إرادة الدائنين.

2.1.13.2 نظرية أصحاب المصلحة (stakeholder theory):

وُجِدَت نظرية أصحاب المصلحة لتكون وجهة نظر مفيدة بشكل خاص لمعالجة بعض القضايا الهامة في الأعمال التجارية من منظور دولي. إنه يوفر فرصة لإعادة تفسير مجموعة متنوعة من المفاهيم والنماذج والظواهر عبر تخصصات مختلفة، يتم تعريف أصحاب المصلحة عادةً على أنهم أفراد ومجموعات ومؤسسات لها مصلحة في عمليات ونتائج الشركة وتعتمد عليها الشركة لتحقيق أهدافها، وتشمل الموظفين والمديرين والمساهمين والممولين والعملاء والموردين (Harrison, Freeman, & Sá de Abreu, 2015). وبعبارة أخرى تعرف أصحاب المصلحة بأنهم أي مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بتحقيق شركة لأهدافها أو أدائها (Miles, 2017).

3 الفصل الثالث

3.1 الدراسات السابقة

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة فقد تم مراجعة الدراسات والمراجع التي تتناول موضوع الدراسة تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين، وذلك الرجوع للدراسات والمراجع التي تتناول العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، وبالعائد على حقوق الملكية (ROE)، وسيتم مناقشة الأدبيات السابقة من خلال ثلاثة محاور، أولاً: محور عوامل صناعة التأمين، ومحور العوامل المؤسيسة، وأخيراً عوامل الحوكة، الغرض من هذه المراجعة هو إعطاء نظرة عامة شاملة على النتائج السابقة وتوفير فهم لنتائج الدراسة.

3.1.1 مجموعة عوامل صناعة التأمين:

هدفت دراسة (Koc, 2016) إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على أداء شركات التأمين المدرجة في بورصة اسطنبول ممثلاً بالعائد على صافي الأصول (ROA)، واستخدت تحليل Panel data لدراسة فترة الثماني سنوات بين عامي 2008 و2015. وخلصت الى وجود علاقة إيجابية بين أداء شركات التأمين وعدد وكلائها، ونسبة الربح إلى أقساط التأمين المكتسبة والأصول المالية ربح الاستثمار، بينما تم تحديد ارتباط سلبي بين أداء شركات التأمين ونسبة الخسارة. كذلك بحثت (Ishtiaq & Siddiqui, 2019) العوامل التي تؤثر على الأداء المالي لقطاع التأمين على الحياة في باكستان، استخدمت العوامل الداخلية والخارجية المحتملة التي تشمل السيولة وصافي الأقساط ونمو الأقساط

ومخاطر الاكتتاب والديون إلى حقوق الملكية ورافعة التأمين والملموسة ورأس المال السهمي وفائض رأس المال والناتج المحلي الإجمالي والتضخم والحصة السوقية لتقييم تأثيرها ، في حين تم استخدام عائد القطاع على الأصول (ROA) مؤشراً لتقييم الأداء لسنوات من 2008 إلى سنة 2017 من تسعة شركات تأمين على الحياة بما في ذلك شركة عامة واحدة وثمانية شركات تأمين على الحياة خاصة. في هذه الملاحظات، تم تحليل النتائج باستخدام (panel data) لتشكيل نموذج انحدار المربعات الصغرى العادي واستخدام طريقة اللحظة المعممة لتقدير النتائج. وأظهرت نتائجها أن الملموسة وحصة السوق وصافي الأقساط ورافعة التأمين والناتج المحلي الإجمالي لا ترتبط ارتباطًا وثيقًا أو سلبيًا بالأداء المالي للشركة الباكستانية للتأمين على الحياة، في حين أن المتغيرات المستقلة الأخرى مثل السيولة ومخاطر الاكتتاب والديون إلى حقوق الملكية، رأس المال السهمي وفائض رأس المال والتضخم ترتبط بشكل إيجابي وكبير.

بينما حلل (Batool & Sahi, 2019) محددات الأداء المالي أثناء الأزمة المالية العالمية، بجمع 24 بيانات ربع سنوية لشركات التأمين من 2007 إلى 2016 وتقنيات بيانات (panel data). المتغيرات التوضيحية على أساس العوامل الداخلية (حجم الشركة، والسيولة، والرافعة المالية ودوران الأصول) والعوامل الخارجية (الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر أسعار المستهلكين، ومعدل الفائدة، وغرب تكساس الوسيط). المتغير التابع: ROA وROE (مؤشرات الربحية). وخلصت إلى: في الولايات المتحدة الأمريكية، يكون لحجم الشركة، والسيولة، والرافعة المالية، ودوران الأصول، والناتج المحلي الإجمالي، وغرب تكساس الوسيط إيجابيًا، بينما يكون لمؤشر أسعار المستهلك ومعدل الفائدة تأثير سلبي كبير. في المملكة المتحدة حجم الشركة، والسيولة، والناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر أسعار المستهلك، وغرب تكساس الوسيط لها تأثير إيجابي ولكن الرافعة المالية، ودوران الأصول ومعدل الفائدة لهما تأثير سلبي كبير. **في حين أن** (Abebe & Abera, 2019) درست محددات الأداء المالي في لشركات التأمين الإثيوبية خلال الفترة من 2010–2015. واستخدمت نسب الربحية كوسيلة لقياس الأداء المالي؛ العائد على الأصول (ROA) والعائد حقوق الملكية (ROE). واستخدت الدراسة (panel data) من تسع شركات تأمين على مدى فترة ست سنوات. أشارت الإحصاءات الوصفية إلى عدم وجود تباين في العائد على الأصول وعائد حقوق الملكية نظرًا لأن إحصائيات الانحراف المعياري ل ROA (٪ 34) وROE (11%) كانت أقل من المتوسطات المعنية (63٪ و19٪). ولتحديد محددات الأداء المالي، تم استخدام طريقة التقدير العادية المربعات الصغري (OLS). أظهرت نتيجة التقدير أن كفاية رأس المال والسيولة والحجم والعمر والخسارة والرافعة المالية كانت المحددات الرئيسية للأداء المالي. وقد سعت (Mazviona, Dube, & Sakahuhwa, 2017) لفحص العوامل التي تؤثر على أداء شركات التأمين في

زيمبابوي. استخدمت بيانات ثانوية من عشرين شركة تأمين قصير الأجل. كانت البيانات للفترة من 2010 إلى 2014. واستخدم تحليل العوامل ونماذج الانحدار الخطي المتعددة لتحديد العوامل التي تؤثر على الأداء وتحديد تأثيرها. كشفت نتائجها أن نسبة المصروفات ونسبة المطالبات وحجم الشركة تؤثر بشكل سلبي على أداء شركات التأمين. بينما تؤثر الرافعة المالية والسيولة على الأداء بشكل إيجابي. وأوصت بضرورة قيام شركات التأمين بإدخال آليات تقلل من التكاليف التشغيلية مثل الأنظمة الآلية.

هدفت (Deyganto & Alemu, 2019) إلى معرفة العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين العاملة في بإثيوبيا. استخدم الباحثون تصميم بحث سببي مع نهج بحثي مختلط كان المجتمع المستهدف للدراسة 17 شركة تأمين تعمل في إثيوبيا، اختار الباحثون ست شركات تأمين عامة لديها بيانات مالية مدققة لمدة 10 سنوات من 2008 إلى 2018. تم جمع البيانات الثانوية من خلال مراجعة البيانات المالية والمواد المنشورة وغير المنشورة، استخدم الباحثون نموذج المربع الأدنى العادي لتحليل البيانات من خلال الإصدار 20.0 من SPSS. تبين نتائج الدراسة نمو الأقساط ونسبة الملاءة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم لها تأثير كبير على الأداء المالي لشركات التأمين في حين أن الاعتماد على إعادة التأمين وحجم الشركة وسعر الفائدة ليس لها تأثير كبير على الأداء المالي لشركة التأمين. سعت (Johny, Purwoko, & Merawaty, 2021) إلى تحليل التأثير المتزامن والجزئي لإجمالي أقساط التأمين واحتياطي المطالبة واحتياطي الأقساط ودفع المطالبات على العائد على الأصول، شملت العينة 10 شركات تأمين عام مدرجة في بورصة إندونيسيا، تم معالجة البيانات باستخدام الإصدار 9 من Eviews، وكانت النتائج أن إجمالي الأقساط له تأثير إيجابي وهام على العائد على الأصول، المطالبات الاحتياطية لها تأثير سلبي وهام على العائد على الأصول، للمخصصات تأثير إيجابي ولكن غير مهم على العائد على الأصول ومدفوعات المطالبات لها تأثير سلبي وهام على العائد على الأصول.

اهتمت (Daare, 2016) بتحديد العوامل التي تحدد ربحية شركات التأمين على غير الحياة في الهند لثماني شركات تأمين للفترة من سنة 2006 إلى 2016 تناول ثمانية متغيرات، وخلصت إلى أن حجم الشركة والسيولة والتضخم عوامل ذات دلالة إحصائية تحدد ربحية شركات التأمين في الهند. أوصت الدراسة أن مديري التأمين يولون اهتمامًا كبيرًا لإدارة الأصول الحالية والمسؤولية الحالية للحفاظ على وضع السيولة الأمثل بينما التضخم مهم أيضًا من المتغيرات الخارجية. بينما درست (Kaya, 2015) تحليل الأداء المالي لشركات التأمين بخلاف التأمين على الحياة المتداولة في بورصة اسطنبول

(BIST) اعتبارًا من نهاية عام 2014 عبر طريقة تحليل العلاقات الرمادية (GRA)، للفترة من 2010 إلى 2014 من حيث نسب كفاية رأس المال، ونسب السيولة، ونسب التشغيل، ونسب الربحية أظهر النتائج أن نسب الربحية لها التأثير الأكبر على الأداء المالي لشركات التأمين بخلاف التأمين على الحياة المتداولة في BIST. وقام (Tarsono, Ardheta, & Amriyani, 2019) بفحص وتحليل تأثير نمو صافي أقساط التأمين ونسبة المطالبة ورأس المال القائم على المخاطر على الأداء المالي لشركات التأمين، كان مجتمع الدراسة شركات تأمين مدرجة في بورصة إندونيسيا من 2014–2018، بلغ حجم العينة 17 شركة تأمين على الحياة. الأداة الإحصائية في هذه الدراسة هي Eviews 11، وخلصت الدراسة الى أنه لا يوجد تأثير لصافي نمو أقساط التأمين ونسبة المطالبة بشكل كبير على الأداء المالي، رأس المال القائم على المخاطر له تأثير سلبي على الأداء المالي للتأمين على الحياة، وبالتحديد العائد على الأصول، تؤثر النسب الثلاثة لصافي نمو أقساط التأمين ونسبة المطالبات ورأس المال القائم على المخاطر على الأداء المالي لشركات التأمين على الحياة التي يتم تمثيلها بواسطة العائد على الأصول.

3.1.2 العوامل المؤسسية:

ركزت (Rahman, Meah, & Chaudhory, 2019) على كشف تأثير خصائص التدقيق على أداء الشركة، استخدم جودة التدقيق الخارجي (BIG4) وتواتر اجتماعات لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق كنماذج لخصائص التدقيق ويتم قياس أداء الشركة من خلال العائد على الأصول وهامش الربح وعائد السهم إلى السهم. خلال الفترة من 2013 إلى 2017 لمعرفة تأثير خصائص التدقيق على أداء الشركة. أجرى تحليل الانحدار المتعدد، ومن نتائجها الانحدار متعدد المتغيرات أن جودة التدقيق الخارجي (BIG4) وحجم لجنة التدقيق يرتبطان بشكل إيجابي بشكل كبير بأداء الشركة، أيضًا وجود علاقة سلبية كبيرة بين اجتماع لجنة التدقيق وأداء الشركة. أوصت بأن تقوم السلطة التنظيمية ولجنة التدقيق بمراجعة تواتر اجتماعات لجنة التدقيق لجعلها أكثر فاعلية لضمان أداء أفضل للشركة. واهتم (Farouk & Hassan, 2014) بتأثير جودة التدقيق على الأداء المالي للشركات المدرجة في نيجيريا. الدراسة وصفية بطبيعتها وتم اعتماد التصاميم الارتباطية والرجعية في إجراء هذا البحث. تم الحصول على البيانات من التقارير والحسابات السنوية المنشورة والملاحظات على البيانات المالية للشركات الأربع التي تمثل عينة الدراسة. استخدامت تحليل الانحدار المتعدد في تحليل البيانات، أظهرت نتائجا

أن حجم المدقق واستقلالية المدقق لهما تأثيرات كبيرة على الأداء المالي لشركات الأسمنت المدرجة في نيجيريا. ومع ذلك، فإن استقلالية المدقق لها تأثير أكبر من حجم المدقق على الأداء المالي.

من جانب أخر بحث (Dragos, Mare, Dragota, Dragos, & Muresan, 2017) في تأثير العوامل المؤسسية على طلب التأمين على الحياة في 32 دولة أوروبية، وجد أن الطلب على التأمين على الحياة يتأثر بشكل مختلف بالمؤشرات المؤسسية من قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، في الأسواق الناشئة والانتقالية مقارنة بالأسواق المتقدمة. البيئة القانونية السليمة في البلدان المتقدمة، حيث يكون مستوى سيادة القانون متجانسًا وعاليًا للغاية، يجعلها غير مهمة للطلب على التأمين على الحياة. بالنسبة للبلدان النامية، تؤثر قابلية إنفاذ العقود واستقلال العدالة وكفاءة الوقت في العملية القضائية بشكل إيجابي على قرار المواطنين بشراء عقود التأمين على الحياة. يختلف تأثير توزيع الدخل على كثافة التأمين على الحياة عبر هاتين الفئتين من البلدان. بالنسبة للأسواق التي تمر بمرحلة انتقالية والناشئة، يوجد علاقة إيجابية بين كثافة التأمين على الحياة وتوزيع الدخل ومستوى التحضر.

3.1.3 عوامل الحوكمة:

بحثت (EBERE, IBANICHUKA, & OGBONNA, 2016) في نظام حوكمة الشركات بهدف معرفة العلاقة الموجودة بين حجم مجلس الإدارة وتكوين مجلس الإدارة وعائد السهم (EPS) والعائد على الأصول (ROA) لشركات التأمين المدرجة في نيجيريا للفترة من (2008 إلى 2015)، تم جمع البيانات من 14 شركة تأمين وتحليلها واستخدم الباحث ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار المتعدد، ومن نتائجها أن حجم مجلس الإدارة وتكوينه يساهم بشكل كبير في الأداء المالي لشركات التأمين في نيجيريا، وأوصت أن على المنظمين التأكد من أن الأعضاء المستقلين الأكفاء ممثلون بشكل جيد في مجلس الإدارة، ويجب على شركات التأمين الالتزام الصارم بمدونة قواعد سلوك حوكمة الشركات لأنها تؤثر على حجم مجلس الإدارة وتكوين مجلس الإدارة لتحقيق أقصى قدر من الأداء.

تم دراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وأداء شركات التأمين في باكستان، استخدمت نظريات حوكمة الشركات الرئيسية مثل نظرية الوكالة ونظرية الاعتماد على الموارد ونظرية الإشراف لمعالجة آليات الحوكمة، تم جمع البيانات من التقارير السنوية لمدة 12 عامًا من 2007 إلى 2018، وأشارت النتائج إلى أن تكوين مجلس الإدارة، وتركيز الملكية، وتعويضات التنفيذيين هي أكثر حوكمة الشركات الداخلية تأثيرًا على أداء شركات التأمين، يرتبط تكوين مجلس الإدارة والأجور التنفيذية بعلاقة

سلبية بجميع مقاييس الأداء، لكن تركيز الملكية يؤثر بشكل إيجابي بشكل كبير على أداء شركات التأمين في باكستان، كذلك يؤثر حجم وعمر متغيرات التحكم بشكل إيجابي على جميع مقاييس الأداء بينما يؤثر التأثير سلبًا على جميع مقاييس الأداء (Junaid, Xue, Syed, Ziaullah, & Riffat, 2020).

3.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على على مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث سواء تلك التي تناولت الأداء المالي شركات التأمين مقاساً بالعائد على الاصول أو تلك التي تناولت الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، فقد أشارت الدراسات السابقة إلى العديد من العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التامين في دول مختلفة. إلا أنه لم تتطرق الدراسات السابقة الى خصوصية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وقطاع شركات التأمين الفلسطينية بشكل خاص، وكذلك قلة الأدبيات التي تتناول تأثير العوامل المؤسسية على الأداء المالي للشركات وبالأخص شركات التأمين.

3.3 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

1- الاهتمام بدراسة العوامل الخاصة بصناعة التأمين مثل: هامش الملاء، المطالبات، وإعادة التأمين وأثرها على الأداء المالي لشركات التأمين في فلسطين. تناولت معظم الدراسات السابقة العوامل الخاصة بصناعة التأمين في دول مختلفة مثل: باكستان في دراسة (Ishtiaq & Siddiqui, 2019)، وتركيا في دراسة (Kaya, 2015). تهتم الدراسة بالتعرف على أثر العوامل الخاصة بصناعة التأمين على أداء شركات التأكين في فلسطين، أخذاً بين الإعتبار الإختلافات في طبيعة وتركيبة الاقتصاد بين الدول.
2- الاهتمام بدراسة العوامل المؤسسية مثل: النظام القانوني، وشركات التدقيق الأربع الكبار وأثرها على الأداء المالي لشركات التأمين في فلسطين. تناولت الدراسات السابقة بعدد قليل للغاية العوامل المؤسسية وأثها على أداء شركات التأمين، فمثلاً ركزت (Rahman, Meah, & Chaudhory, 2019) على كشف تأثير خصائص التدقيق على أداء الشركات، ولم تبحث الأثر على الأداء المالي بشكل خاص. بحث (Dragos, Mare, Dragota, Dragos, & Muresan,

(2017 في تأثير العوامل المؤسسية على طلب التأمين على الحياة في 32 دولة أوروبية، ولم يبحث تأثيرها على الأداء المالي لشركات التأمين. تهتم الدراسة بالتعرف على أثر العوامل المؤسسية على أداء شركات التأمين في فلسطين.

3- الاهتمام بدراسة عوامل حوكمة الشركات مثل: حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، لجنة التدقيق وأثرها على الأداء المالي لشركات التأمين في فلسطين. تناولت معظم الدراسات السابقة العوامل الخاصة بصناعة التأمين في دول مختلفة مثل: نيجيريا كما تناولها (EBERE, IBANICHUKA, & OGBONNA, 2016) ، وباكستان كما في دراسة (Junaid, Xue, Syed, Ziaullah, & Riffat, 2020). تهتم الدراسة بالتعرف على أثر عوامل حوكمة على أداء شركات التأكين في فلسطين، أخذاً بين الإعتبار الإختلافات في طبيعة وتركيبة الاقتصاد بين الدول.

4- تتناول هذه الدراسة التأثيرات على الأداء المالي لشركات التأمين من عدة جوانب مثل عوامل صناعة التأمين، العوامل المؤسسية وعوامل الحوكمة وأثرها على الأداء المالي. القليل من الدراسات السابقة بحثت في الأداء المالي لشركات التأمين من خلال عدة جوانب مثلاً بحث (Deyganto & Alemu, 2019) العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين. بينما (Johny, Purwoko, & Merawaty, 2021) اهتم بعوامل الخاصة بصناعة التأمين. من جانب أخر، (EBERE, IBANICHUKA, & OGBONNA, 2016) بحث تأثير حوكمة الشركات على أداء شركات التأمين.

جدول (3.1) ملخص الدراسات السابقة

المؤلف	العوامل المستقلة	العوامل التابعة	القياس	التأثير
(Deyganto & Alemu, 2019)	ROA	مخاطر الاكتتاب	المطالبات المتكبدة / الاقساط المكتسبة	-
		الاعتمادية على اعادة التأمين	اقساط اعادة التأمين /اجمالي الاقساط المكتتبة	+/-
		نسبة الملاءة	اجمالي الالتزامات/ اجمالي الاصول	+
		الاقساط الكتتبة	التغير في اجمالي الاقساط المكتتبة	+
		حجم الشركة	اللوغاريثم العشري لاجمالي الاصول	+/-
		GDP	معدل نمو GDP للدولة	+
		التضخم	معدل التضخم	-
		الفائدة	معدل الفائدة	+/-
(Johny, Purwoko, & Merawaty, 2021)	ROA	اجمالي الاقساط	تحميل صافي أقساط التأمين (العمولات ورسوم الاستحواذ الأخرى، الرسوم الإدارية، هامش الأمان / هامش الربح)	+
		احتياطيات المطالبات	IBNR = توقع المطالبات المبلغ عنها.	+/-
		احتياطيات الاقساط	مخصص الاقساط غير المكتسبة	+
		المطالبات المدفوعة	نسبة المطالبات المدفوعة	-
(Tarsono, Ardheta, & Amriyani, 2019)	ROA	نمو صافي الاقساط	نمو صافي أقساط التأمين بقسمة صافي فرق الأقساط عن صافي أقساط العام الماضي.	+/-
		نسبة المطالبات	قسمة المطالبات المتكبدة (المطالبات التي تم دفعها على دخل الأقساط) بقسمة مستوى الملاءة على الدخل من الأقساط.	+/-
		رأس المال القائم على المخاطر		-
(Abebe & Abera, 2019)	ROA ROE	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (lnTA)	+
		كفاية رأس المال	اجمالي حقوق الملكية / اجمالي الأصول	+/-
		الرافعة المالية	إجمالي المطلوبات / إجمالي حقوق الملكية.	-
		نسبة الخسارة	المطالبات المتكبدة / الأقساط المكتسبة	-
		نسبة السيولة	اجمالي الاصول المتداولة / اجمالي الالتزامات المتداولة	+
		عمر الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات التشغيل	-
		الناتج المحلي الاجمالي	معدل GDP للدولة	-
		التضخم	معدل التضخم في الدولة	+/-
(Batool & Sahi, 2019)	ROA ROE	حجم الشركة	لوغاريثم اجمالي اصول الشركة	+
		السيولة	اجمالي الاصول المتداولة / اجمالي الالتزامات المتداولة	
			إجمالي المطلوبات / إجمالي حقوق الملكية.	+/-
		الرافعة المالية	قيمة الإيرادات أو مبيعات الشركة التي انتجت القيمة النسبية للأصول.	+
		دوران الاصول	الناتج المحلي الإجمالي الذي يظهر نمو اقتصاد بلد ما	
			يشير إلى معدل التغير في سعر أي سلعة.	+
		الناتج المحلي الاجمالي	النسبة المئوية للمبلغ الذي تم تحصيله لتقديم الخدمات.	
			تعني ضرائب الغرب الوسيطة. إنها درجة من النفط الخام وتستخدم	+-
		مؤشر اسعار المستهلك	كمعيار في تسعير النفط	
		معدل الفائدة		-
		WTI		+
(Daare, 2016)	ROA	حجم الشركة	لوغاريثم اجمالي الاصول	-
		كفاية راس المال	اجمالي حقوق الملكية / اجمالي الأصول	-
		معدل الخسارة	المطالبات المتكبدة / الاقساط المكتسبة	-
		نسبة السيولة	اجمالي الاصول المتداولة / اجمالي الالتزامات المتداولة	+
		عمر الشركة	لوغاريثم عدد سنوات التشغيل	+
		الناتج المحلي الاجمالي	معدل الناتج المحلي الاجمالي	-
		التضخم	معدل التضخم	-
(EBERE, IBANICHUKA, & OGBONNA, 2016)	ROA EPS	حجم مجلس الإدارة	لوغاريثم عدد أعضاء مجلس الإدارة	+
		تشكيل مجلس الادارة		+
(Ishtiaq & Siddiqui, 2019)	ROA	السيولة	اجمالي الاصول المتداولة / اجمالي الالتزامات المتداولة	+/-
		الأصول الملموسة	الأصول الثابتة/ اجمالي الأصول	-
		نسبة حقوق الملكية	لوغاريثم لأجمالي حقوق الملكية	-
		نسبة الديون الى حقوق الملكية	المطلوبات طويلة الاجل / اجمالي حقوق الملكية	-
		رافعة التامين	الاحتياطيات التعاقدية / راس المال & الفائض	-
		الحجم	لوغاريثم صافي الاقساط	+/-
		نمو الأقساط	التغير في أقساط التامين	+/-
		المخاطر الاكتتابية	اجمالي المطالبات المتكبدة / اجمالي الأقساط	-

		معدل كفاية راس المال الناتج المحلي الإجمالي التضخم الحصة السوقية	لوغاريثم راس المال السهمي معدل الناتج المحلي الإجمالي معدل التضخم اجمالي الأقساط / مجموع الأقساط لشركات التامين	+ - + +
(Koc, 2016)	ROA	معدل الخسارة/ الأقساط عدد الوكلاء الأصول المالية وربح الاستثمار نسبة الربح الفني الى الأقساط المكتسبة	المطالبات المدفوعة والعالقة / الأقساط المكتسبة لوغاريثم عدد وكلاء التامين للشركة لوغاريثم لربح الاستثمارات المالية / الخسارة الربح الفني / الأقساط المكتسبة	- + + +
(Mazviona, Dube, & Sakahuhwa, 2017)	ROA	الرافعة المالية نمو الشركة نسبة المصاريف نسبة المطالبات نسبة الإعادة حجم الشركة السيولة راس المال السهمي التضخم	المطالبات / حقوق الملكية التغير في جمالي الأصول المصاريف التشغيلية المطالبات المتكبدة / الأقساط المكتسبة أقساط معيدي التامين / اجمالي الأقساط المكتتبة لوغاريثم اجمالي الأصول الاصول المتداولة / المطلوبات المتداولة لوغاريم راس المال السهمي معدل التضخم	+ + - - + - + + +
(Rahman, Meah, & Chaudhory, 2019)	ROA PM EPS	حجم المدقق لجنة التدقيق حجم لجنة التدقيق حجم الشركة عمر الشركة	من الأربع الكبار أو لا عدد إجتماعات لجنة التدقيق عدد أعضاء لجنة التدقيق اللوغاريثم اطصبيعي للأصول اللوغاريثم الطبيعي للأصول	+ - +
(Farouk & Hassan, 2014)	الأداء المالي NPM	استقلالية المدقق حجم المدقق الرافعة المالية	متوسط أتعاب التدقيق ومقارنتها بأتعاب شركة التدقيق لسنة معينة من الأربع الكبار أو لا إجمالي الديون مقسومًا على الديون بالإضافة إلى حقوق الملكية	+ + -
(Dragos, Mare, Dragota, Dragos, & Muresan, 2017)	الطلب على التأمين على الحياة	الصوت والمساءلة مؤشرات الحوكمة العالمية الاستقرار السياسي وغياب العنف فعالية الحكومة الجودة التنظيمية قواعد القانون السيطرة على الفساد	مؤشرات الحوكمة العالمية	+/-

4 الفصل الرابع

4.1 مقدمة:

يصف هذا الفصل منهجية البحث الشاملة، ويوضح أيضًا تصميم البحث، يتم اختيار المتغيرات المستقلة والتابعة لتحليل تجريبي للعوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين. إلى جانب ذلك، يشرح هذا الفصل العينة والبيانات المستخدمة، علاوة على ذلك يفترض الإشارة المتوقعة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والأداء المالي لشركات التأمين.

4.2 البيانات ومنهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أثر عوامل صناعة التأمين، العوامل المؤسسية وعوامل حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين. تضمنت العينة 7 شركات تأمين مدرجة في بوصة فلسطين كما هو مبين في الجدول (4.1)، بناءً على الشركات التي لا تزال تعمل حسب السنة الأخيرة من فترة التحليل (2010–2019). بخصوص جمع البيانات، تعتمد الدراسة على البيانات المنشورة لبورصة فلسطين كمصدر أساسي لجمع المعلومات حول المتغيرات، بينما يتم استخدام موقع الالكتروني للبنك الدولي لمؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) لجمع مؤشرات متغيرات التظام القانوني، بالإضافة إلى هيئة سوق رأس المال الفلسطينية للحصول على متغير هامش الملاة المالية.

جدول رقم (4.1) قائمة شركات التأمين المتضمنة في العينة

الشركة	الحالة	سنة الإدراج	سنة التأسيس
التأمين الوطنية	مدرجة	1997	1992
ترست العالمية للتأمين	مدرجة	2008	1995
التكافل الفلسطينية للتأمين	مدرجة	2011	2006
فلسطين للتأمين	مدرجة	2010	1994
العالمية المتحدة للتأمين	مدرجة	2011	2010
المجموعة الاهلية للتأمين	مدرجة	1997	1994
المشرق للتأمين	مدرجة	2006	1992

4.3 متغيرات الدراسة:

من أجل تحقيق الغاية من هذه الدراسة تم استغدام مجموعة من المتغيرات المويتم توضيح المتغيرات التابعة والمستقلة في جدول رقم (4.2) الذي يوضح الية القياس والمراجع لتلك التغيرات، الشكل (3.4) يوضح الإطار المفاهيمي للدراسة.

4.3.1 المتغيرات المستقلة:

وتشمل ثلاث مجموعات من عوامل التي من المتوقع أن يكون لها تأثير على الأداء المالي لشركات التأمين وهي:

1. مجموعة عوامل صناعة التأمين: تشمل: هامش الملاءة المالية، نسبة خسارة المطالبات والإعتمادية على إعادة التأمين.
2. مجموعة العومل المؤسسية: تتضمن: شركات التدقيق الأربع الكبرى والنظام القانوني للدولة.
3. عوامل الحوكمة: تشمل: حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق

4.3.2 المتغيرات الضابطة:

أجل تقليل نسبة الخطأ والحصول على نتائج أكثر موثوقية تم استخدام متغير ضابط يتمثل في حجم الشركة.

4.3.3 المتغيرات التابعة:

تعتمد الدراسة المؤشرات التالية لقياس الأداء:

1. العائد على الأصول (ROA): ويحسب كنسبة صافي الدخل قبل الضريبة إلى اجمالي الأصول.
2. العائد على حقوق الملكية (ROE): ويحسب كنسبة صافي الدخل قبل الضريبة إلى اجمالي حقوق الملكية.

جدول رقم (4.2) قائمة المتغيرات التابعة والمستقلة المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	القياس	الرمز	التأثير المتوقع	المرجع
المتغيرات المستقلة				
مجموعة عوامل صناعة التأمين				
هامش الملاءة المالية	نسبة رأس المال المتوفر / رأس المال المطلوب	SM	+	(Deyganto & Alemu, 2019)
نسبة خسارة المطالبات	المطالبات المتكبدة / الأقساط المكتسبة	CIR	–	(Abebe & Abera, 2019)
الاعتمادية على اعادة التامين	اجمالي اقساط معيدي التأمين/ اجمالي الاقساط المكتتبة	REIN	–	(Deyganto & Alemu, 2019)
مجموعة العوامل المؤسسية				
شركات التدقيق 4 الكبرى	يقوم بالتدقيق على الشركة من الاربعة الكبار أم غيرهم (نوعي)	BIG4	–/+	(Nwoye, Anichebe, & Osegbue, 2021)
النظام القانوني للدولة	تتمثل في متوسط مجموعة الستة التالية: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، قواعد القانون والسيطرة على الفساد. حسب موقع مؤشرات الحوكمة العالمية	LEGAL	–/+	(Mare, Dragos, Dragota, & Muresan, 2016)
مجموعة عوامل حوكمة الشركات				
حجم مجلس الادارة	لوغاريثيم العشري لعدد أعضاء مجلس الادارة	BSIZE	–/+	(EBERE, IBANICHUKA, & OGBONNA, 2016)
ملكية أعضاء مجلس الادارة	أعضاء مجلس الادارة غير المساهمين/ اجمالي عدد اعضاء المجلس	BOWNERSHIP	–/+	
لجنة التدقيق	وجود لجنة التدقيق في الشركة (نوعي)	AUDITCOMM	–/+	
المتغيرات الضابطة				
حجم الشركة:	لوغاثيرم عشري لاجمالي الموجودات	SIZE	+	(DJUNID & AMELIA, 2018)
المتغيرات المستقلة				
العائد على الاصول	صافي الربح قبل الضريبة/ اجمالي الموجودات	ROA		(Mazviona, Dube, & Sakahuhwa, 2017)
العائد على حقوق الملكية	صافي الربح قبل الضريبة/ اجمالي حقوق الملكية	ROE		(Batool & Sahi, 2019)

الشكل (4.1) الإطار المفاهيمي للدراسة:

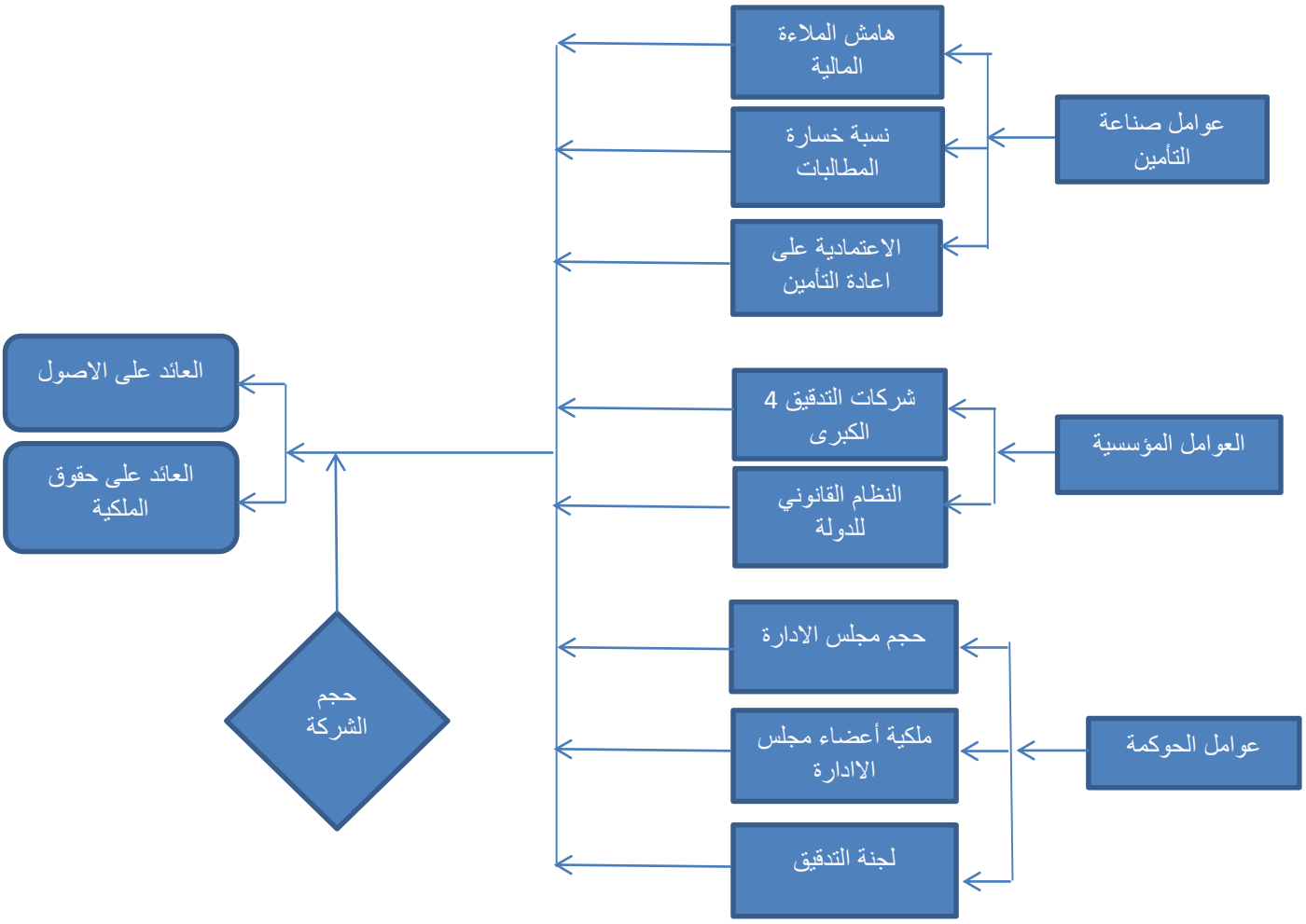

4.4 نماذج الدراسة:

تعتمد الدراسة نموذجين منفصلين لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغرات التابعة (ROA) و(ROE) كما يلي:

النموذج الأول: يبحث في العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين مقاساً بالعائد على الاصول (ROA).

$$ROAyt_i=B_0+B_1SM+B_2CIR+B_3REIN+B_4BIG4+B_5LEGAL+B_6BSIZE+B_7BOWNERSHIP+B_8AUDITCOMM+B_9SIZE+\mu$$

بحيث:

B_0: الثابت

B: هي مصفوفة المعامل المتغير

μ: الخطأ في المعادلة.

النموذج الثاني: يبحث في العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE).

$$ROEyt_i=B_0+B_1SM+B_2CIR+B_3REIN+B_4BIG4+B_5LEGAL+B_6BSIZE+B_7BOWNERSHIP+B_8AUDITCOMM+B_9SIZE+\mu$$

بحيث:

B_0: الثابت

B: هي مصفوفة المعامل المتغير

μ: الخطأ في المعادلة.

4.5 فرضيات الدراسة

بناءاً على مشكلة الدراسة وأسئلتها والمعلومات المتوافرة من الدراسات السابقة ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم الفرضيات التالية: –

4.5.1 فرضيات النموذج الأول للدراسة:

في هذا الجزء يتم عرض فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية لمجوعات عوامل صناعة التأمين، العوامل المؤسسية وعوامل الحوكمة وأثرها على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول (ROA).

الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لمجموعة عوامل صناعة التأمين على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) في شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين.

ويتفرع عن الفرضية أعلاه الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش الملاءة المالية على العائد على الأصول (ROA).
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة خسارة المطالبات على العائد على الأصول (ROA).
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإعتمادية على إعادة التأمين على العائد على الأصول (ROA).

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة العوامل المؤسسية على الأداء المالي مقاساً العائد على الأصول (ROA) في شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين.

ويتفرع عن الفرضية أعلاه الفرضيات الفرعية التالية:

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاعتماد على شركات التدقيق الاربعة الكبرى (BIG4) على العائد على الأصول (ROA).
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظام القانوني على العائد على الأصول (ROA).

الفرضية الرئيسية الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة عوامل الحوكمة على الأداء المالي مقاساً العائد على الأصول (ROA) في شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين.

ويتفرع عن الفرضية أعلاه الفرضيات الفرعية التالية:

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA).

7. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA).
8. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة التدقيق على الأداء المالي على العائد على الأصول (ROA).

4.5.2 فرضيات النموذج الثاني للدراسة:

في هذا الجزء يتم عرض فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية لمجوعات عوامل صناعة التأمين، العوامل المؤسسية وعوامل الحوكمة وأثرها على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE).

الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة عوامل صناعة التأمين على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) في شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين.

ويتفرع عن الفرضية أعلاه الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش الملاءة المالية على العائد على حقوق الملكية (ROE).
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة خسارة المطالبات على العائد على حقوق الملكية (ROE).
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإعتمادية على إعادة التأمين على العائد على حقوق الملكية (ROE).

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة العوامل المؤسسية على الأداء المالي مقاساً العائد على حقوق الملكية (ROE) في شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين.

ويتفرع عن الفرضية أعلاه الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاعتماد على شركات التدقيق الاربعة الكبرى (BIG4) على العائد على حقوق الملكية (ROE).
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظام القانوني على العائد على حقوق الملكية (ROE).

الفرضية الرئيسية الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة عوامل الحوكمة على الأداء المالي مقاساً العائد على حقوق الملكية (ROE) في شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين.

ويتفرع عن الفرضية أعلاه الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية (ROE).
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية (ROE).
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة التدقيق على الأداء المالي على العائد على حقوق

4.6 الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لإثبات فرضيات الدراسة، تم استخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis) وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews 7, و تم إجراء الاختبارات والأساليب الإحصائية التالية قبل تقدير دالتي نموذجي الدراسة وفحص فرضيات الدراسة:

1. اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية.
2. اختبار التكامل المتزامن المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Cointegration Test).
3. اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).
4. اختبار الترابط الذاتي (Autocorrelation) وعدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) لمصفوفة البواقي.
5. اختبار هوسمان للتأثيرات العشوائية.
6. اختبار التوزيع الطبيعي لمتسلسلة البواقي (Normality of Residuals Test)
7. الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear regression).

5 الفصل الخامس

5.1 التحليل ومناقشة النتائج:

يقدم هذا الفصل نتائج الدراسة. تم تنظيم الفصل على النحو التالي؛ يقدم القسم الأول نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، يعرض القسم الثاني الاختبارات الإحصائية للبيانات، يقدم الفصل الثالث نتائج تحليل الانحدار، القسم الأخير هو مناقشة النتائج.

5.1.1 نتائج الإحصائيات الوصفية:

يوجد نوعان من المتغيرات المستخدمة في الدراسة النواع الأول هو نوعي كما هو موضح في جدول رقم (5.2)، والنوع الثاني من المتغيرات هو نسبي كما يوضح الجدول رقم (5.1) تلخيصا للإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستقلة الضابطة النسبية والتابعة الخاصة بشركات التأمين محل الدراسة، والتي تم الحصول عليها من تقاريرها المالية المنشورة، بالإضافة إلى موقع البنك الدولي، حيث يظهر المتوسط والوسيط وأعلى قيمة وأقل قيمة والوسيط والانحراف المعياري لكل متغير من المتغيرات المستقلة والتابعة.

جدول(5.1): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والضابطة النسبية والتابعة الخاصة بشركات التأمين محل الدراسة.

	ROA	ROE	SM	CIR	REIN	LEGAL	BSIZE	BOWNER	SIZE
الوسط الحسابي	0.0373	0.0510	1.6136	0.6351	0.1255	0.3345	0.9091	0.3324	7.6815
الوسيط	0.0348	0.1259	1.5950	0.6500	0.1048	0.3336	0.9031	0.2500	7.6864
أعلى قيمة	0.1414	0.4901	3.3300	0.8800	0.3008	0.3589	1.0414	1.0000	8.2695
أدنى قيمة	-0.1091	-2.4520	0.3300	0.2600	0.0396	0.3101	0.6990	0.0000	7.0386
الانحراف المعياري	0.0416	0.4399	0.6209	0.1080	0.0621	0.0166	0.0992	0.2447	0.2730
عدد المشاهدات	70	70	70	70	70	70	70	70	70

يتضح من الجدول السابق بأن متوسط العائد على الأصول بلغ (0.0373) وتراوحت قيمه من (-0.109 -0.141), كما بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية (0.051) وتراوحت قيمه من (-2.452 -0.490), و بلغ متوسط هامش الملاءة المالية (1.614) وتراوحت قيمه من (0.33-3.33), كما بلغ متوسط نسبة خسارة المطالبات (0.635) وتراوحت قيمه من (0.26-0.88), و بلغ متوسط الاعتمادية على إعادة التأمين (0.126) وتراوحت قيمه من (0.0396-0.3008), و بلغ متوسط النظام القانوني للدولة (0.335) وتراوحت قيمه من (0.3101-0.3589), كما بلغ متوسط حجم مجلس الإدارة (0.909) وتراوحت قيمه من (0.699-1.041), كما و بلغ متوسط ملكية أعضاء مجلس الإدارة (0.3324) وتراوحت قيمه من (0-1), و بلغ متوسط حجم الشركة (7.6815) وتراوحت قيمه من (7.0386-8.2695).

ويوضح الجدول رقم (5.2) المتغيرات المستقلة النوعية والتي تأخذ قيم 0 و1 وهي: شركات التدقيق الأربعة الكبرى ولجنة التدقيق الخاصة بشركات التأمين محل الدراسة، والتي حسبت من قوائمها المالية، حيث يظهر الأعداد والنسب المئوية لكل متغير من هذه المتغيرات المستقلة.

جدول (5.2): الأعداد والنسب المئوية للمتغيرات المستقلة النوعية الخاصة بشركات التأمين محل الدراسة.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
BIG4	0 (لا يوجد اعتمادية)	18	25.7%
	1(يوجد اعتمادية)	52	74.3%
	المجموع	70	100.0%
AUDITCOMM	0 (عدم وجود لجنة التدقيق)	13	18.6%
	1(وجود لجنة التدقيق)	57	81.4%
	المجموع	70	100.0%

ويتضح من الجدول السابق بأن نسبة الاعتمادية على شركات التدقيق الأربعة الكبرى بلغت 74.3%، كما بلغت نسبة وجود لجنة التدقيق في الشركات 81.4%.

ويوضح الجدول التالي الأوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة حسب شركات التأمين.

جدول (5.3): الأوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة حسب شركات التأمين.

SIZE	BOWNER	BSIZE	LEGAL	REIN	CIR	SM	ROE	ROA	Firm
7.7271	0.1822	0.7562	0.3345	0.1152	0.6200	1.7510	0.0798	0.0256	**AIG**
7.5043	0.8102	0.9130	0.3345	0.0954	0.6230	1.8990	0.1526	0.0538	**TIC**
7.5873	0.2375	0.9031	0.3345	0.0887	0.6260	1.4930	0.1454	0.0399	**GUL**
7.4295	0.2809	1.0290	0.3345	0.0875	0.6430	1.0370	-0.4157	0.0096	**MIC**
7.9267	0.1659	0.9798	0.3345	0.2035	0.6680	2.4520	0.2006	0.0693	**NIC**
8.0402	0.3002	0.9407	0.3345	0.1970	0.6550	1.7090	0.1007	0.0345	**TRUST**
7.5550	0.3500	0.8421	0.3345	0.0911	0.6110	0.9540	0.0935	0.0285	**PICO**
7.6815	0.3324	0.9091	0.3345	0.1255	0.6351	1.6136	0.0510	0.0373	**Total**

كما يوضح الجدول رقم (5.4) الأوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة حسب السنوات.

جدول (5.4): الأوساط الحسابية لمتغيرات الدراسة حسب السنوات.

SIZE	BOWNER	BSIZE	LEGAL	REIN	CIR	SM	ROE	ROA	Year
7.4592	0.2856	0.8924	0.3551	0.1213	0.6329	1.6329	-0.2445	0.0087	**2010**
7.5180	0.3069	0.9379	0.3233	0.1510	0.5986	1.5014	-0.0660	0.0211	**2011**
7.5586	0.3731	0.9179	0.3316	0.1503	0.6443	1.7371	-0.2421	0.0317	**2012**
7.6095	0.2333	0.9139	0.3378	0.1302	0.6371	1.6129	0.1318	0.0353	**2013**
7.6443	0.3222	0.9263	0.3542	0.1233	0.5743	1.5786	0.1828	0.0521	**2014**
7.6776	0.3060	0.9221	0.3261	0.1215	0.6657	1.4929	0.0782	0.0242	**2015**
7.7557	0.3314	0.8927	0.3356	0.1608	0.6343	1.4843	0.1780	0.0527	**2016**
7.8297	0.3881	0.9082	0.3589	0.1036	0.6343	1.7557	0.2210	0.0668	**2017**
7.8535	0.4623	0.8873	0.3125	0.0986	0.6743	1.7186	0.1552	0.0471	**2018**
7.9085	0.3153	0.8927	0.3101	0.0941	0.6557	1.6214	0.1157	0.0333	**2019**
7.6815	0.3324	0.9091	0.3345	0.1255	0.6351	1.6136	0.0510	0.0373	**Total**

5.1.2 اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

تستخدم إختبارات جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت تلك المتغيرات مستقرة أم لا، ولذلك لأن شرط الإستقرارية (السكون) ضروري في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية، وما لم تكن السلسلة مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية.

من أجل اختبار سكون بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المستخدمة في البحث, تم استخدام أربعة أنواع من اختبارات جذر الوحدة وهي: اختبار ليفين–لن–شو Levin–Lin–Chu, اختبار ليم–باساران–شين Im, Pesaran and Shin W–stat, اختبار فيشر Fisher–Chi Square–ADF, و اختبار فيشر فيليبس–بيرون Fisher–Chi Square–PP, وجميع هذه الاختبارات هي اختبارات معلمية تفترض أن جميع السلاسل الزمنية مستقلة مقطعيا (Cross–sectionally independent) ما عدا الاختبار الأخير حيث أنه غير معلمي (Hsiao, 2014), كما أن جميع هذه الاختبارات مبنية على أساس فحص الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة للسلسلة الواحدة في جميع المقاطع (Cross–sections) و أن بيانات السلاسل الزمنية المقطعية غير ساكنة, وسوف يتم استخدام هذه الاختبارات عند المستوى الأصلي للمتسلسلات (Level) وعند الفرق الأول (First Difference), والجدول رقم (5.5) يوضح نتائج هذه الاختبارات:

جدول (5.5): نتائج اختبارات جذر الوحدة لفحص سكون السلاسل الزمنية المقطعية عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول.

Variable	Test	Level		First Difference	
		Statistic	**Prob.**	**Statistic**	Prob.
ROA	Levin-Lin-Chu	-3.6494	0.0001	-6.6102	**0.0000**
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.6855	0.0460	-2.5781	**0.0050**
	Fisher-Chi Square-ADF	24.8247	0.0363	35.1103	**0.0014**
	Fisher-Chi Square-PP	54.4640	0.0000	76.5581	**0.0000**
ROE	Levin-Lin-Chu	-3.3969	0.0003	-6.9411	**0.0000**
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.2815	0.1000	-2.9805	**0.0014**
	Fisher-Chi Square-ADF	21.6950	0.0851	37.4430	**0.0006**
	Fisher-Chi Square-PP	47.0663	0.0000	84.6838	**0.0000**
SM	Levin-Lin-Chu	-3.4643	0.0003	-5.5937	**0.0000**
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.8764	0.1904	-0.5930	**0.2766**
	Fisher-Chi Square-ADF	19.5547	0.1448	22.0967	**0.0766**
	Fisher-Chi Square-PP	32.9299	0.0029	46.1509	**0.0000**
CIR	Levin-Lin-Chu	-4.2969	0.0000	-8.0996	**0.0000**
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.5097	0.0060	-4.5092	**0.0000**
	Fisher-Chi Square-ADF	32.8306	0.0030	47.2937	**0.0000**
	Fisher-Chi Square-PP	64.1746	0.0000	76.4233	**0.0000**
REIN	Levin-Lin-Chu	-3.6074	0.0002	-8.1162	**0.0000**
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.2426	0.1070	-3.4893	**0.0002**
	Fisher-Chi Square-ADF	22.3675	0.0714	42.1663	**0.0001**
	Fisher-Chi Square-PP	42.3035	0.0001	86.6944	**0.0000**
BIG4	Levin-Lin-Chu	-1.6103	0.0537	-4.1886	**0.0000**
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.6956	0.2433	-0.7830	**0.2168**
	Fisher-Chi Square-ADF	3.4047	0.1823	5.9615	**0.0508**
	Fisher-Chi Square-PP	10.0270	0.0066	5.4618	**0.0652**
LEGAL	Levin-Lin-Chu	-5.3542	0.0000	-7.3997	**0.0000**
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.1347	0.0009	-3.5487	**0.0002**
	Fisher-Chi Square-ADF	38.0266	0.0005	43.0633	**0.0001**
	Fisher-Chi Square-PP	37.4467	0.0006	75.6868	**0.0000**
BSIZE	Levin-Lin-Chu	-2.5591	0.0052	-2.2907	**0.0110**
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.5289	0.2984	-1.3738	**0.0848**

	Fisher-Chi Square-ADF	14.1205	0.1676	21.2023	**0.0475**
	Fisher-Chi Square-PP	9.8711	0.4519	35.2133	**0.0004**
BOWNERSHIP	Levin-Lin-Chu	-1.4091	0.0794	-2.8678	**0.0021**
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.6456	0.2593	-2.2513	**0.0122**
	Fisher-Chi Square-ADF	15.1496	0.2334	27.8856	**0.0057**
	Fisher-Chi Square-PP	24.7325	0.0161	54.4649	**0.0000**
AUDITCOMM	Levin-Lin-Chu	-2.1061	0.0176	-1.8041	**0.0356**
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.4811	0.3152	0.2297	**0.5908**
	Fisher-Chi Square-ADF	7.8033	0.2529	3.8192	**0.7011**
	Fisher-Chi Square-PP	7.1369	0.3084	18.9549	**0.0042**
SIZE	Levin-Lin-Chu	-3.6494	0.0001	-6.6102	**0.0000**
	Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.6855	0.0460	-2.5781	**0.0050**
	Fisher-Chi Square-ADF	24.8247	0.0363	35.1103	**0.0014**
	Fisher-Chi Square-PP	**54.4640**	**0.0000**	**76.5581**	**0.0000**

ويلاحظ من نتائج اختبارات جذر الوحدة في الجدول السابق بأن معظم السلاسل الزمنية المقطعية المدروسة مستقرة عند المستوى الأصلي للمتسلسلة (Level) حيث تقل قيم مستوى الدلالة الإحصائية عن مستوى 0.05 لمعظم الاختبارات المستخدمة مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة, كما يتضح بأن جميع السلاسل الزمنية المقطعية المدروسة مستقرة عند الفرق الأول (First Difference) حيث تقل قيم مستوى الدلالة الإحصائية عن مستوى 0.05 لمعظم الاختبارات المستخدمة عند جميع المتغيرات, مما يشير أيضا إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة, وبالتالي يستنتج بأن السلاسل الزمنية المقطعية المستخدمة في هذا البحث يمكن أن تكون مرتبطة ذاتيا ومتكاملة من الدرجة الأولى (Integrated of order 1) I(1).

5.1.3 اختبار التكامل المتزامن المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Cointegration Test):

التكامل المشترك هو تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر وبالشكل الذي يؤدي إلى التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابته عبر الزمن، وقد يعنى ذلك أن بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة إذا أخذت كل على حده، ولكن تكون مستقرة كمجموعة، إذ تنص النظرية الإقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغييرين أو أكثر حتى لو ابتعدت قيم هذه المتغيرات عن قيم توازنها في الأمد القصير، فإن هناك قوى تعيدها إلى هذه القيم وتضمن تحقيق العلاقة في الأمد الطويل.

ومن أجل فحص احتمالية وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة المستخدمة في البحث, تم استخدام اختبار التكامل المتزامن المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية المسمى اختبار سكون متسلسلة البواقي Kao Residual Cointegration Test (,P394, ch10)(Hsiao, 2014) , حيث تنص الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على عدم سكون متسلسلة البواقي وعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات, ورفض الفرضية الصفرية في هذا الاختبار يدل على أن متغيرات الدراسة تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط المتغيرات ببعضها, والجدول رقم (5.6) يوضح نتائج اختبار التكامل المتزامن المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية حسب معادلتي الدراسة :

جدول (5.6): نتائج اختبار التكامل المتزامن المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية (اختبار سكون متسلسلة البواقي Kao Residual Cointegration Test).

Prob.	t-statistic	Variables in Equation
0.0000	-4.8960	Model 1: ROA, SM, CIR, REIN, BIG4, LEGAL, BSIZE, BOWNER, AUDITCOMM, SIZE
0.0001	-3.6351	Model 2: ROE, SM, CIR, REIN, BIG4, LEGAL, BSIZE, BOWNER, AUDITCOMM, SIZE

ويلاحظ من نتائج اختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية بأن مستوى الدلالة لاختبار التكامل المتزامن المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية أقل من 0.05 لمعادلتي نموذجي الدراسة الأول والثاني، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم سكون متسلسلة البواقي وعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي يستنتج بأن متسلسلة البواقي ساكنة ومستقرة لمعادلتي الدراسة مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذجي الدراسة المقترحة من قبل الباحث.

5.1.4 اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity):

ومن أجل فحص مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة، سوف يتم أولا حساب مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (5.7): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

AUDITCOMM	BOWNER	BSIZE	LEGAL	BIG4	REIN	CIR	SM	ROE	ROA	Correlation Probability
									1	**ROA**

								1	0.7498	**ROE**
								-----	0.0000	
							1	0.3909	0.5050	**SM**
							-----	0.0008	0.0000	
						1	-0.0870	-0.1485	-0.2050	**CIR**
						-----	0.4740	0.2199	0.0887	
					1	0.0359	0.4094	0.0083	0.1475	**REIN**
					-----	0.7680	0.0004	0.9459	0.2230	
				1	0.1891	0.1471	0.1742	-0.0826	0.0746	**BIG4**
				-----	0.1168	0.2243	0.1493	0.4967	0.5392	
			1	0.0185	0.0418	-0.1415	0.0241	-0.0118	0.0918	**LEGAL**
			-----	0.8792	0.7309	0.2427	0.8431	0.9228	0.4497	
		1	0.0241	0.6875	0.0937	0.1321	0.1086	-0.1330	0.1296	**BSIZE**
		-----	0.8429	0.0000	0.4403	0.2756	0.3706	0.2723	0.2851	
	1	-0.0639	-0.0547	0.1274	-0.1941	-0.0334	0.0239	0.0125	0.0288	**BOWNER**
	-----	0.5990	0.6531	0.2931	0.1074	0.7839	0.8442	0.9184	0.8128	
1	0.1008	0.2599	-0.1372	0.2233	-0.0667	0.0503	0.0588	0.0340	0.2696	**AUDITCOMM**
-----	0.4063	0.0298	0.2575	0.0631	0.5830	0.6792	0.6288	0.7797	0.0240	
0.1566	-0.2336	-0.0662	-0.2007	0.0567	0.4616	0.2822	0.3489	0.3880	0.3137	**SIZE**
0.1955	0.0517	0.5860	0.0958	0.6411	0.0001	0.0179	0.0031	0.0009	0.0082	

يتضح من جدول معاملات الارتباط عدم وجود ارتباطات دالة إحصائيا بين معظم المتغيرات المستقلة, حيث بلغ أعلى معامل ارتباط بين المتغيرات المستقلة (0.69) بين حجم مجلس الإدارة (BSIZE) و شركات التدقيق الأربعة الكبار (BIG4) وهو دال إحصائيا عند مستوى 0.05 (مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05), يليه معامل الارتباط بين إجمالي الأصول (SIZE) و الاعتمادية على إعادة التأمين (REIN) حيث بلغ (0.46) وهو دال إحصائيا عند مستوى 0.05, يليه معامل الارتباط بين هامش الملاءة المالية (SM) و الاعتمادية على إعادة التأمين (REIN) حيث بلغ (0.41) وهو دال إحصائيا عند مستوى 0.05, كما بلغت معاملات الارتباط بين إجمالي الأصول (SIZE) وكل من هامش الملاءة المالية (SM) و نسبة خسارة المطالبات (CIR) 0.35 و 0.28 على التوالي وهي دالة إحصائيا عند مستوى 0.05, كما بلغ معامل الارتباط بين لجنة التدقيق (AUDITCOMM) و حجم مجلس الإدارة (BSIZE) 0.26 بمستوى دال إحصائيا عند 0.05.

5.1.5 اختبار معامل تضخم التباين (VIF)

وللتأكد من عدم وجود مشكلة الترابط الخطي، تم حساب معاملات تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة والتي تظهر في الجدول التالي، حيث يتضح بأن جميع معاملات تضخم التباين أقل من 10 مما يشير إلى خلو نموذجي الدراسة المقدرة من مشكلة الترابط الخطي (Gujarati (P340, Ch10) & Porter, 2009) .

جدول (5.8): نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة في نموذجي الدراسة المقدرة

المتغيرات Variable	معامل تضخم التباين (VIF)
SM	1.3670
CIR	1.2071
REIN	1.5424
BIG4	2.1637
LEGAL	1.0962
BSIZE	2.2201
BOWNER	1.2456
AUDITCOMM	1.2037
SIZE	1.8549

5.1.6 اختبار الترابط الذاتي وتجانس التباين لمصفوفة البواقي:

لكي يكون نموذج الدراسة المقدر ملائما، يجب أن تكون حدود الخطأ أو البواقي (Residuals) الناتجة غير مترابطة ذاتيا مع بعضها البعض، بمعنى أن حدود متسلسلة البواقي يجب ان لا تكون مترابطة ذاتيا مع فترات التباطؤ الخاصة بها، وهذا يعني أن أي حد من حدود الخطأ لأي مشاهدة لا ينبغي أن يتأثر بحد الخطأ لأي مشاهدة أخرى. وفي حالة تحقق ذلك، فإن المشكلة هنا تسمى مشكلة الارتباط التسلسلي (Serial Correlation) أو الارتباط الذاتي (Autocorrelation). و يؤدي وجود الارتباط التسلسلي لحدود الخطأ إلى الحصول على نتائج تقدير غير دقيقة (Baltagi, 2005)(Ch5) . ويعتبر اختبار ديربن–واتسون Durbin–Watson أشهر وأفضل الاختبارات التي تستخدم في اختبار وجود مشكلة الترابط الذاتي، حيث تنص الفرضية الصفرية المتعلقة بهذا الاختبار على عدم وجود

مشكلة الترابط الذاتي لمتسلسلة البواقي، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار ديربن–واتسون المعدل بناءا على نتائج تقدير معادلتي الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

جدول (5.9): نتائج اختبار ديربن–واتسون للترابط الذاتي (Autocorrelation)

Decision for Null Hypothesis	Null Hypothesis	dU	d-statistic	النموذج
Rejection if d < dU	No Autocorrelation	1.910	1.7741	**معادلة نموذج الدراسة الأولى Panel Model 1**
			1.6474	**معادلة نموذج الدراسة الثانية Panel Model 2**
Number of explanatory variables excluding the constant (k= 9) **Number of included observations (n=70)**				

*** تم حساب القيم في الجدول من خلال المرجع التالي:**

(Gujarati & Porter, 2009) **(, Ch12, P437) Durbin–Watson tables, P888.**

ومن خلال نتائج اختبار ديربن–واتسون يتضح بأن قيمة إحصاءة اختبار ديربن–واتسون(d=1.7741) للمعادلة الأولى و (d=1.6474) للمعادلة الثانية، وكلاهما أصغر من القيمة الجدولية العظمى (dU=1.910) عند مستوى الدلالة 0.05، وبناءا على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ترابط ذاتي بين حدود متسلسلة البواقي، وبالتالي يستنتج وجود مشكلة الترابط الذاتي لمصفوفة البواقي في معادلتي الدراسة.

وللتأكد من عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) لمصفوفة البواقي، سوف يتم استخدام اختبار وايت العام (White's General Heteroscedasticity Test) حيث يقوم هذا الاختبار باختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن تباين حدود الخطأ كلها متساوية أو متجانسة(Gujarati & Porter, 2009) (Ch11), والجدول رقم (5.10) يوضح نتائج هذا الاختبار على نموذجي الدراسة بناءا على نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

جدول (5.10): نتائج اختبار وايت العام لعدم تجانس التباين (Heteroscedasticity)

Tabulated Chi-Square	Degrees of Freedom	White's test statistic(n* R^2)	النموذج
16.919	9	70*0.4295=30.065	**معادلة نموذج الدراسة الأولى Panel Model 1**
		70*0.3785=26.495	**معادلة نموذج الدراسة الثانية Panel Model 2**
Number of the Regressors excluding the constant (k= 9) **Number of included observations (n=70)**			

ومن خلال نتائج اختبار تجانس التباين يتضح بأن قيمة الاختبار (30.065) للمعادلة الأولى و (26.495) للمعادلة الثانية، وكلاهما أكبر من القيمة الجدولية (Chi-square=16.919) عند مستوى الدلالة 0.05 وبناءا على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن تباين حدود الخطأ كلها متساوية، وبالتالي يستنتج وجود مشكلة عدم تجانس التباين في معادلتي الدراسة.

ومن أجل حل مشكلتي الترابط الذاتي وعدم تجانس التباين, سوف يتم إعادة تقدير معادلتي الدراسة باتباع أسلوب خاص من أساليب التقدير والتي تسمى طريقة المربعات الصغرى المعممة الملائمة أو المقدرة (Estimated Generalized Least Squares (EGLS)) أو (Feasible Generalized Least Squares (FGLS) وذلك حسب ما يقترحه سياو (Hsiao, 2014), وهذه الطريقة تقوم بتعديل مصفوفة الأخطاء المعيارية للمقدرات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ch12, P447) (Gujarati & Porter, 2009) ، (Ch9 & Ch11)(Greene, 2018) .

5.1.7 اختبار هوسمان للتأثيرات العشوائية:

من أجل المفاضلة بين تحليل بيانات الدراسة باستخدام نموذج الأثر الثابت (Random Effect Model, REM) ونموذج الأثر العشوائي (Fixed Effect Model, FEM), تم استخدام اختبار هوسمان (Hausman) والذي يستخدم لاختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل والأنسب لتحليل البيانات (Das, 2019) Ch16), (Gujarati & Porter, 2009), Ch16) , (Baltagi, 2005), والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار لمعادلتي نموذجي الدراسة الاول والثاني:

جدول (5.11): نتائج اختبار هوسمان لنموذج الأثر العشوائي

Prob.	d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Type	النموذج
0.8800	8	3.7371	Period random	معادلة نموذج الدراسة الأولى Panel Model 1
0.1943	8	11.1332	Period random	معادلة نموذج الدراسة الثانية Panel Model 2

يتضح من خلال نتائج اختبار هوسمان لنموذج الأثر العشوائي بأن مستوى دلالة الاختبار للمعادلة الأولى (0.88) و للمعادلة الثانية (0.1943), وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبناءا على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل والأنسب لتحليل البيانات, وبالتالي سوف يتم استخدام نموذج الأثر العشوائي لتقدير معادلتي الدراسة على اعتبار أن الأثر العشوائي للسلسلة الزمنية (Period random) وأن الأثر بالنسبة للوحدات المقطعية هو من نوع الأثر الثابت (Cross-section Fixed) وذلك لأن عدد الوحدات المقطعية المدروسة (شركات التأمين) صغير وهو أقل من عدد المتغيرات المستقلة المراد دراسة تأثيرها على المتغير التابع (Gujarati & Porter, 2009)(Ch16, P606) , .

5.1.8 اختبار التوزيع الطبيعي لمتسلسلة البواقي (Normality of Residuals Test):

ومن أجل اختبار أن توزيع متسلسلة البواقي (Residuals) لنموذجي الدراسة المقدرين كلاهما تتبعان التوزيع الطبيعي، تم استخدام اختبار Jarque–Bera (Jarque & Bera, 1987) والذي تنص الفرضية الصفرية له على أن توزيع متسلسلة البواقي هو توزيع طبيعي, والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (5.12): نتائج اختبار Jarque–Bera للتوزيع الطبيعي لمتسلسلة البواقي

النموذج	Jarque-Bera Statistic	P-Value
معادلة نموذج الدراسة الأولى Panel Model 1	5.0927	**0.0783**
معادلة نموذج الدراسة الثانية Panel Model 2	**209.3186**	**0.0000**

من نتائج الجدول السابق, يلاحظ بأن مستوى دلالة اختبار التوزيع الطبيعي لمتسلسلة البواقي لمعادلة نموذج الانحدار الأولى يساوي 0.0783 وهو أكبر من 0.05 وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا لنموذج الدراسة الأول, كما بلغت قيمة مستوى دلالة اختبار التوزيع الطبيعي لمتسلسلة البواقي لمعادلة نموذج الدراسة الثانية 0.000 وهو أقل من 0.05 وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا لنموذج الدراسة الثاني, وبالاعتماد على نظرية النهاية المركزية واعتبار أن حجم عينة الدراسة كبير (5 مشاهدات على الأقل لكل متغير مستقل حسب بينتلر و شاو (Bentler & Chou, 1987) فإن ظهور مشكلة التوزيع الطبيعي لمتسلسلة البواقي هنا غير مؤثر على نتائج الدراسة خصوصا أن مستوى دلالة اختبار (Jarque–Bera) تصبح 0.236 بعد حذف ثلاث قيم شاذة من متسلسلة البواقي (Gujarati & Porter, 2009, Ch13, P510).

5.1.9 نتائج الانحدار المتعدد وفحص فرضيات الدراسة:

تم تقدير نموذج التأثيرات العشوائية بناءا على نتائج اختبار هوسمان، كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الملائمة أو المقدرة (EGLS) حيث تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس والارتباط الذاتي لحدود الخطأ.

5.1.9.1 تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الأول للدراسة:

الجدول رقم (5.13) يوضح نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة الأولى باستخدام العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع وكمقياس للأداء المالي:

جدول (5.13): نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة الأولى باستخدام العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع وكمقياس للأداء المالي.

Dependent Variable: ROA Method: Panel EGLS (Period random effects) Sample: 2010 2019 , Periods included: 10 , Cross-sections included: 7 Total panel (balanced) observations: 70 White period standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Dependent Variable: ROA			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.069409	0.495872	-2.156625	0.0355
SM	0.026795	0.011504	2.329245	0.0236
CIR	-0.103195	0.048344	-2.134576	0.0374
REIN	0.106544	0.141647	0.752180	0.4552
BIG4	-0.036687	0.013045	-2.812300	0.0068
LEGAL	0.464623	0.214546	2.165607	0.0348
BSIZE	0.149580	0.052973	2.823698	0.0066
BOWNER	-0.038594	0.013337	-2.893798	0.0055
AUDITCOMM	0.011378	0.012943	0.879047	0.3833
SIZE	0.111315	0.052129	2.135373	0.0373
R^2=0.571 Adj.R^2= 0.452 F-statistic=4.791 Prob.= 0.000				

يوضح الجدول (5.12) نتائج تقدير نموذج معادلة الانحدار الأولى باستخدام العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع وكمقياس للأداء المالي, ويلاحظ من نتائج الجدول أنه يوجد أثر إيجابي

ودال إحصائيا على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) لكل من هامش الملاءة المالية (SM), النظـــام القـــانوني للدولـــة (LEGAL), حجـــم مجلـــس الإدارة (BSIZE) و لجنـــة التـــدقيق (AUDITCOMM), كما يلاحظ أنه يوجد أثر سلبي ودال إحصائيا على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) لكل من نسبة خسارة المطالبات (CIR), شركات التدقيق الأربعة الكبار (BIG4) و ملكية أعضاء مجلس الإدارة (BOWNER), حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.791) وبمستوى دلالة إحصائية (Prob.=0.000) وهو أقل من مستوى 0.05, مما يدل على ملائمة نموذج الانحدار المستخدم والمقترح في قياس الأثر على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA), كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2=0.571) وهذا يدل على القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة المقدر, أي أن المتغيرات المستقلة المدروسة و التي استخدمت في تقدير نموذج الدراسة جميعها مسؤولة عن تفسير ما مقداره (57.1%) من التغير في الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول.

5.1.9.2 نتائج اختبار فرضيات النموذج الأول للدراسة: -

بالاعتماد على الجدول رقم (5.13) يتم تقديم نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي

- **نتائج الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش الملاءة المالية على العائد على الأصول (ROA)**

وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لمتغير هامش الملاءة المالية (SM) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) عند مستوى دلالة 0.05, حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (2.329245) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.0236) وهو أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى **H01** التي نصت على أنه **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش الملاءة المالية على العائد على الأصول (ROA)**, كما بلغت قيمة معامل هامش الملاءة المالية ما مقداره (0.026795) وتفسر هذه القيمة بأن زيادة هامش

الملاءة المالية 1% يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بنسبة 2.7% تقريبا عند ثبات قيم باقي المتغيرات الأخرى.

- **نتائج الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة خسارة المطالبات (CIR) على العائد على الأصول (ROA):** –

كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي و دال إحصائيا لمتغير نسبة خسارة المطالبات (CIR) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) عند مستوى دلالة 0.05, حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (2.134576−) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.0374) وهو أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى **H01** التي نصت على أنه **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة خسارة المطالبات (CIR) على العائد على الأصول (ROA)**, كما بلغت قيمة معامل نسبة خسارة المطالبات (CIR) ما مقداره (0.103195−) وتفسر هذه القيمة بأن زيادة نسبة خسارة المطالبات (CIR) 1% يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بنسبة 10.3% تقريبا عند ثبات قيم باقي المتغيرات الأخرى.

- **نتائج الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاعتمادية على إعادة التأمين (REIN) على العائد على الأصول (ROA):** –

وأظهرت النتائج عدم وجود أثر دال إحصائيا لمتغير الاعتمادية على إعادة التأمين (REIN) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (0.752180) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.4552) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى **H01** التي نصت على أنه لا يوجد أثر **ذو دلالة إحصائية للاعتمادية على إعادة التأمين (REIN) على العائد على الأصول (ROA).**

- **نتائج الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاعتماد على شركات التدقيق الأربعة الكبرى (BIG4) على العائد على الأصول (ROA):-**

أظهرت النتائج وجود أثر سلبي و دال إحصائيا لمتغير الاعتماد على شركات التدقيق الأربعة الكبرى (BIG4) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) عند مستوى دلالة 0.05, حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (2.8123-) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.0068) وهو أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية **H02** التي نصت على أنه لا يوجد أثر **ذو دلالة إحصائية للاعتماد على شركات التدقيق الأربعة الكبرى (BIG4) على العائد على الأصول (ROA)**, كما بلغت قيمة معامل متغير شركات التدقيق الأربعة الكبرى (BIG4) ما مقداره (0.036687-) وتفسر هذه القيمة بأن العائد على الأصول لشركات التأمين التي تعتمد على شركات التدقيق الأربعة الكبرى ينخفض في المتوسط بنسبة 3.7% تقريبا عن العائد على الأصول لشركات التأمين التي لا تعتمد على شركات التدقيق الأربعة الكبرى عند ثبات قيم باقي المتغيرات الأخرى.

- **نتائج الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظام القانوني للدولة (LEGAL) على العائد على الأصول (ROA)**

وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لمتغير النظام القانوني للدولة (LEGAL) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) عند مستوى دلالة 0.05, حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (2.165607) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.0348) وهو أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية **H02** التي نصت على أنه **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظام القانوني للدولة (LEGAL) على العائد على الأصول**

(ROA), كما بلغت قيمة معامل النظام القانوني للدولة (LEGAL) ما مقداره (0.464623) وتفسر هذه القيمة بأن زيادة النظام القانوني للدولة (LEGAL) 1% يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بنسبة 46.5% تقريبا عند ثبات قيم باقي المتغيرات الأخرى.

- **نتائج الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة (BSIZE) على العائد على الأصول (ROA):** -

كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لمتغير حجم مجلس الإدارة (BSIZE) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) عند مستوى دلالة 0.05, حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (2.823698) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.0066) وهو أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثالثة **H03** التي نصت على أنه **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة (BSIZE) على العائد على الأصول (ROA)**, كما بلغت قيمة معامل حجم مجلس الإدارة (BSIZE) ما مقداره (0.149580) وتفسر هذه القيمة بأن زيادة حجم مجلس الإدارة (BSIZE) مقاسا باللوغاريثم العشري 1% يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بنسبة 0.15% تقريبا عند ثبات قيم باقي المتغيرات الأخرى أو (زيادة حجم مجلس الإدارة (BSIZE) مقاسا باللوغاريثم العشري 10% يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بنسبة 0.14958*log(1.10)= 0.006192 =%).

- **نتائج الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء مجلس الإدارة (BOWNER) على العائد على الأصول (ROA):** -

كما أظهرت النتائج وجود أثر سلبي و دال إحصائيا لمتغير ملكية أعضاء مجلس الإدارة (BOWNER) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) عند مستوى دلالة 0.05, حيث

بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (2.893798-) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.0055) وهو أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة **H03** التي نصت على أنه **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء مجلس الإدارة (BOWNER) على العائد على الأصول (ROA)**, كما بلغت قيمة معامل ملكية أعضاء مجلس الإدارة (BOWNER) ما مقداره (0.038594-) وتفسر هذه القيمة بأن زيادة ملكية أعضاء مجلس الإدارة (BOWNER) 1% يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بنسبة 3.9% تقريبا عند ثبات قيم باقي المتغيرات الأخرى.

- **نتائج الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة H03 التي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة التدقيق (AUDITCOMM) على العائد على الأصول (ROA):-**

وأظهرت النتائج عدم وجود أثر دال إحصائيا لمتغير لجنة التدقيق (AUDITCOMM) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (0.879047) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.3833) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة **H03** التي نصت على أنه لا يوجد أثر **ذو دلالة إحصائية للجنة التدقيق (AUDITCOMM) على العائد على الأصول (ROA).**

وأخيرا أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ودال إحصائيا للمتغير الضابط حجم الشركة (SIZE) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (2.135373) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.0373) وهو أقل من 0.05. بلغت قيمة معامل حجم الشركة (SIZE) ما مقداره (0.111315) وتفسر هذه القيمة بأن زيادة

حجم الشركة (SIZE) مقاسا باللوغاريثم العشري 1% يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بنسبة 0.11% تقريبا عند ثبات قيم باقي المتغيرات الأخرى أو (زيادة حجم الشركة (SIZE) مقاسا باللوغاريثم العشري 10% يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول بنسبة (1.10)log*0.111315 = 0.004608 = 0.46%).

شكل (5.1): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج العائد على الأصول (ROA)

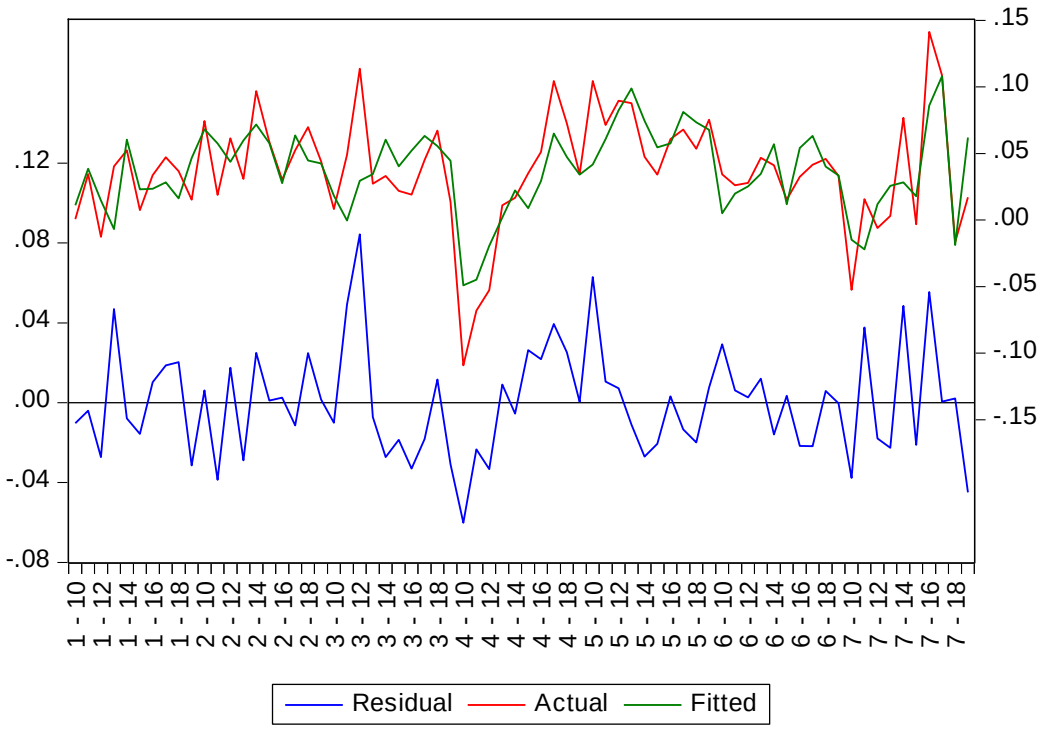

5.1.9.3 نتائج الانحدار المتعدد وفحص فرضيات النموذج الثاني للدراسة:

الجدول رقم (5.14) يوضح نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة الثاني باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع وكمقياس للأداء المالي:

جدول (5.14): نتائج تقدير دالة نموذج الدراسة الأولى باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع وكمقياس للأداء المالي.

Dependent Variable: ROE Method: Panel EGLS (Period random effects) Sample: 2010 2019 , Periods included: 10 , Cross-sections included: 7 Total panel (balanced) observations: 70 White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Dependent Variable: ROE			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.162260	2.172096	-4.678553	0.000000
SM	0.253006	0.092418	2.737636	0.008400
CIR	-0.926265	0.261648	-3.540123	0.000800
REIN	-0.924052	1.247308	-0.740837	0.462000
BIG4	-0.238229	0.302386	-0.787831	0.434200
LEGAL	2.309334	2.528019	0.913495	0.365000
BSIZE	0.602263	0.521700	1.154425	0.253400
BOWNER	-0.303591	0.348703	-0.870629	0.387800
AUDITCOMM	-0.103913	0.040502	-2.565649	0.013100
SIZE	1.243480	0.236898	5.249011	0.000000
R^2=0.490 Adj.R^2= 0.348 F-statistic=3.461 Prob.= 0.000				

يوضح الجدول (5.13) نتائج تقدير نموذج معادلة الانحدار الثانية باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع وكمقياس للأداء المالي, ويلاحظ من نتائج الجدول أنه يوجد أثر إيجابي ودال إحصائيا على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE) لكل من لكل من هامش الملاءة المالية (SM) و حجم الشركة (SIZE), كما يلاحظ أنه يوجد أثر سلبي ودال إحصائيا على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE) لكل من نسبة خسارة المطالبات (CIR) و لجنة التدقيق (AUDITCOMM), حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.461) وبمستوى دلالة إحصائية

(Prob.=0.000) وهو أقل من مستوى 0.05, مما يدل على ملائمة نموذج الانحدار المستخدم والمقترح في قياس الأثر على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE), كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2=0.490) وهذا يدل على القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة المقدر, أي أن المتغيرات المستقلة المدروسة و التي استخدمت في تقدير نموذج الدراسة جميعها مسؤولة عن تفسير ما مقداره (49%) من التغير في الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية.

5.1.9.4 نتائج اختبار فرضيات نموذج الدراسة الثاني: -

بالاعتماد على جدول رقم (5.14) يتم عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- **نتائج الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش الملاءة المالية على العائد على حقوق الملكية (ROE)**

أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي و دال إحصائيا لمتغير هامش الملاءة المالية (SM) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE) عند مستوى دلالة 0.05, حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (2.737636) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.008400) وهو أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى **H01** التي نصت على أنه **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش الملاءة المالية على العائد على حقوق الملكية (ROE)**, كما بلغت قيمة معامل هامش الملاءة المالية ما مقداره (0.253006) وتفسر هذه القيمة بأن زيادة هامش الملاءة المالية 1% يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية بنسبة 25.3% تقريبا عند ثبات قيم باقي المتغيرات الأخرى.

- **نتائج الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى H01 التي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة خسارة المطالبات (CIR) على العائد على حقوق الملكية (ROE)**

أظهرت النتائج وجود أثر سلبي و دال إحصائيا لمتغير نسبة خسارة المطالبات (CIR) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE) عند مستوى دلالة 0.05, حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (3.540123-) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.0008) وهو أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى **H01** التي نصت على أنه **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة خسارة المطالبات (CIR) على العائد على حقوق الملكية (ROE)**, كما بلغت قيمة معامل نسبة خسارة المطالبات (CIR) ما مقداره (0.926265-) وتفسر هذه القيمة بأن زيادة نسبة خسارة المطالبات (CIR) 1% يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية بنسبة 92.6% تقريبا عند ثبات قيم باقي المتغيرات الأخرى.

- **نتائج الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى H01 التي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاعتمادية على إعادة التأمين (REIN) على العائد على حقوق الملكية (ROE)**

أظهرت النتائج عدم وجود أثر دال إحصائيا لمتغير الاعتمادية على إعادة التأمين (REIN) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE) عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (0.740837-) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.462) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى **H01** التي نصت على أنه لا يوجد أثر **ذو دلالة إحصائية للاعتمادية على إعادة التأمين (REIN) على العائد على حقوق الملكية (ROE).**

- **نتائج الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية H02 التي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاعتماد على شركات التدقيق الأربعة الكبرى (BIG4) على العائد على حقوق الملكية (ROE).**

أظهرت النتائج عدم وجود أثر دال إحصائيا لمتغير الاعتماد على شركات التدقيق الأربعة الكبرى (BIG4) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE) عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (0.787831) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.4342) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية **H02** التي نصت على أنه لا يوجد أثر **ذو دلالة إحصائية للاعتماد على شركات التدقيق الأربعة الكبرى (BIG4) على العائد على حقوق الملكية (ROE).**

- **نتائج الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية H02 التي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظام القانوني للدولة (LEGAL) على العائد على حقوق الملكية (ROE).**

وأظهرت النتائج عدم وجود أثر دال إحصائيا لمتغير النظام القانوني للدولة (LEGAL) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE) عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (0.913495) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.365) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية **H02** التي نصت على أنه **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظام القانوني للدولة (LEGAL) على العائد على حقوق الملكية (ROE).**

- **نتائج الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثالثة H03 التي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة (BSIZE) على العائد على حقوق الملكية (ROE).**

أظهرت النتائج عدم وجود أثر دال إحصائيا لمتغير حجم مجلس الإدارة (BSIZE) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE) عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (1.154425) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.253) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثالثة **H03** التي نصت على أنه **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة (BSIZE) على العائد على حقوق الملكية (ROE).**

- **نتائج الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة H03 التي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء مجلس الإدارة (BOWNER) على العائد على حقوق الملكية(ROE).**

أظهرت النتائج عدم وجود أثر دال إحصائيا لمتغير ملكية أعضاء مجلس الإدارة (BOWNER) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE) عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (-0.870629) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.3878) وهو أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة **H03** التي نصت على أنه **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء مجلس الإدارة (BOWNER) على العائد على حقوق الملكية(ROE).**

- **نتائج الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة H03 التي نصت على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة التدقيق (AUDITCOMM) على العائد على حقوق الملكية (ROE).**

أظهرت النتائج وجود أثر سلبي و دال إحصائيا لمتغير لجنة التدقيق (AUDITCOMM) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE) عند مستوى دلالة 0.05, حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (2.565649-) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.0131) وهو أقل من 0.05 وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة **H03** التي نصت على أنه لا يوجد أثر **ذو دلالة إحصائية للجنة التدقيق (AUDITCOMM) على العائد على حقوق الملكية (ROE),** كما بلغت قيمة معامل متغير لجنة التدقيق (AUDITCOMM) ما مقداره (-0.103913), وتفسر هذه القيمة بأن العائد على حقوق الملكية في حالة وجود لجنة التدقيق في الشركة ينخفض في المتوسط بنسبة 10.4% تقريبا عن العائد على حقوق الملكية في الشركة عند ثبات قيم باقي المتغيرات الأخرى.

وأخيرا بالنسبة إلى العامل الضابط، أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ودال إحصائيا لمتغير حجم الشركة (SIZE) على الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية (ROE) عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (t-Statistic) عنده (5.249011) وبمستوى دلالة معنوية (Prob.=0.0000) وهو أقل من 0.05. كما بلغت قيمة معامل حجم الشركة (SIZE) ما مقداره (1.243480) وتفسر هذه القيمة بأن زيادة حجم الشركة (SIZE) مقاسا باللوغاريثم العشري 1% يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية بنسبة 1.24% تقريبا عند ثبات قيم باقي المتغيرات الأخرى

أو (زيادة حجم الشركة (SIZE) مقاسا باللوغاريثم العشري 10% يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية بنسبة (1.10)log*1.243480 = 0.051471 = 5.1%).

شكل (5.2): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لنموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)

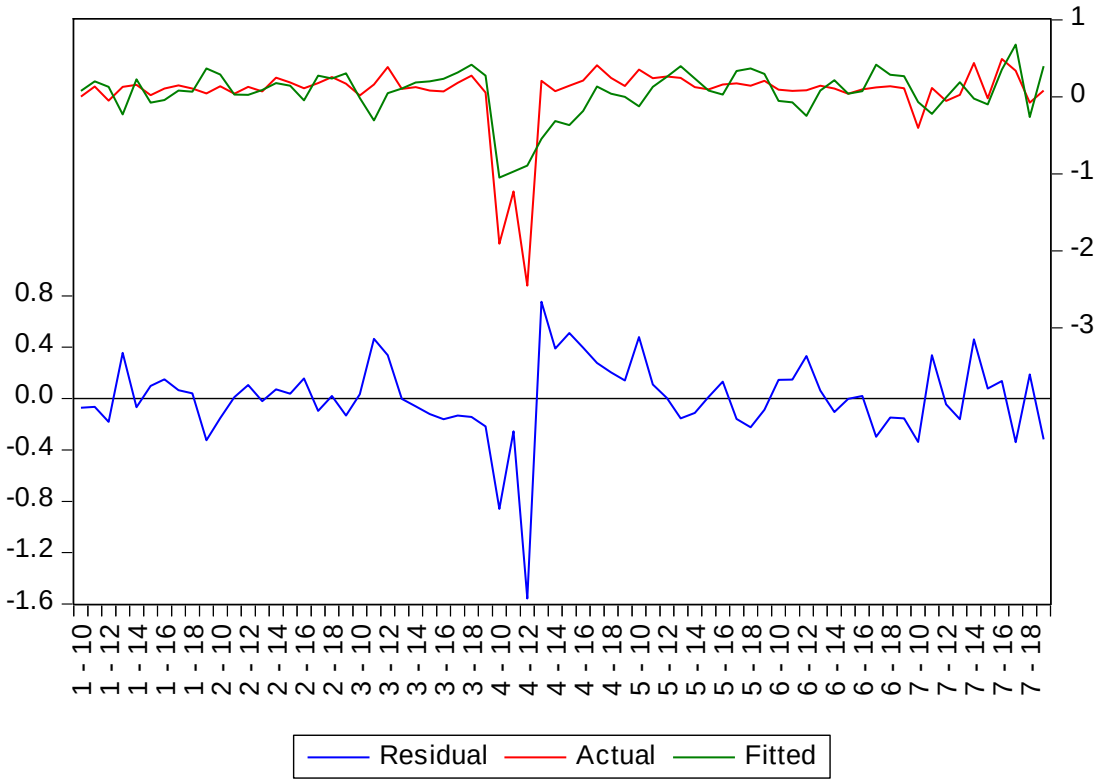

5.2 مناقشة النتائج:

كما هو مذكور في منهجية هذه الدراسة يعتبر العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE) مقياساً لأداء الشركات. النماذج المستخدمة في التحقيق في مدى أثر مجموعة عوامل صناعة التأمين، ومجموعة العوامل المؤسسية، ومجموعة عوامل الحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين، هي تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data) من خلال برنامج eviws 7، والاختبارات الإحصائية المختلفة.

5.2.1 عوامل صناعة التأمين والأداء المالي

يتم عرض مناقشة تأثير مجموعة العوامل الخاصة بصناعة التأمين على الأداء المالي لشركات التأمين وفقاً لمنوذجي الدراسة الأول والثاني كما يلي: –

فيما يتعلق بهامش الملاءة المالية تظهر نتائج الانحدار في جدول رقم (5.13) وجود تأثير إيجابي ذو لالة إحصائية ل لهامش الملاءة المالية على العائد على الأصول (ROA). علاوة على ذلك، جدول رقم (5.14) يظهر وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لهامش الملاءة المالية على العائد على حقوق الملكية (ROE). مع ذلك، من المثير للاهتمام أن النتائج مماثلة لتلك التي وجدها (Ullah, Faisal, & Zuhra, 2016)، وكذلك (Burca & Batrinca, 2014)، بالإضافة إلى (Deyganto & Alemu, 2019). كلما زاد هامش الملاءة زاد مستوى الراحة للدائنين والمستثمرين والعملاء الحاليين والعملاء المحتملين والمنظمين (Morara & Sibindi, 2021). تتوافق النتائج مع نظرية أصحاب المصلحة، عند وجود هامش ملاءة أعلى لدى شركة التأمين يوفر راحة لأصحاب المصلحة الحاليين أو المحتملين، ينعكس ذلك على بشكل إيجابي على أدائها المالي سواء بتحسين إيراداتها، بزيادة عملائها، زيادة الإستثمار، إعطائها أفضلية إئتمانية، ما يحسن من قدرتها على الإقتراض، وتخفيض من المخاطر المستقبلية التي قد تواجه شركة التأمين، مثل الإعسار.

من خلال مناقشة نموذجي الدراسة، تكشف النتائج وجود تأثير سلبي ذو لالة إحصائية لنسبة خسارة المطالبات على أداء شركة شركة التأمين في إطار نموذج الانحدار المتعدد عندما يتم استخدام كل من العائد على الأصول (ROA) الموضح في جدول رقم (5.13) ضمن النموذج الأول، والعائد على حقوق الملكية (ROE) الموضح في جدول رقم (5.14) ضمن النموذج الثاني كنماذج لأداء الشركة. من المثير الإشارة إلى أن النتائج مماثلة لتلك التي توصل إليها (TSVETKOVA, BUGAEV, BELOUSOVA, & ZHUKOVA, 2021)، و(Mazviona, Dube, & Sakahuhwa, 2017) ، و

(Shawar & Siddiqui, 2019). المطالبة هي اللحظة الحاسمة في العلاقة بين شركة التأمين والعميل لأنها تخلق فرصة لإثبات أن السنوات التي قضاها في دفع الأقساط كانت تستحق المصاريف، تعد تكلفة مدفوعات ونفقات المطالبات أكبر فئة إنفاق لشركة التأمين، كلما انخفضت نسبة المطالبة، كانت الربحية أفضل لأن نسب المطالبة الأعلى قد تشير إلى سوء اختيار المخاطر وتعني أن شركة التأمين سوف تضطر إلى دفع المزيد (Mazviona, Dube, & Sakahuhwa, 2017). تعكس نسبة الخسارة مخاطر الإكتتاب (Wani & Dar, 2015)، والعلاقة السلبية بين نسبة خسارة المطالبات (مخاطر الإكتتاب) بسبب أن المخاطرة المفرطة في الاكتتاب يمكن أن تؤثر على استقرار الشركة من خلال ارتفاع النفقات. علاوة على ذلك، ستميل شركات التأمين التي تعاني من خسائر تأمين سنوية عالية إلى زيادة مستوى نفقات إدارة الشركة (على سبيل المثال، التحقيق في المطالبات وتكاليف تسوية الخسائر) مما قد يؤدي إلى تفاقم التراجع في أدائها المالي المبلغ عنه. في المقابل، من المرجح أن تظهر شركات التأمين ذات الخسائر السنوية الأقل من المتوقع أداءً ماليًا أفضل لأنها على سبيل المثال لا تتحمل مثل هذه التكاليف لمعالجة المطالبات.

كما أظهرت النتائج أن عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للإعتمادية على إعادة التأمين على أداء الشركة مقاساً بكل من العائد على الأصول (ROA) وفقاً للنموذج الأول في جدول رقم (5.13)، لا يوجد تأثير هام للإعتمادية على إعادة التأمين على والعائد على حقوق الملكية (ROE). من الجدير الإشارة إلى أن النتائج مطابقة لنتائج (MASC, MMSKB, & SK, 2021)، كذلك أظهر (Deyganto & Alemu, 2019) نتائج مماثلة لنتائج هذه الدراسة. لا تتفق مع ما توصل إليه (Kočović, Paunović, & Jovović, 2014). تقوم إعادة التأمين بتحوط مخاطر الاكتتاب لشركة التأمين الرئيسية، كذلك تساعد على استقرار تجربة خسارة شركات التأمين، وزيادة السعة، والحد من مخاطر معينة، والحماية من الكوارث، وتقليل تكاليف رأس المال (Lei, 2019). على الرغم من أن شركات إعادة التأمين تحمي شركات التأمين من الخسائر الفادحة، إلا أن من المحتمل أن معظم المطالبات الكبيرة تمت تغطيتها من قبل شركات التأمين الفسطينية. إن بداية الصناعات التي تتطلب تعويض إعادة التأمين بسبب ظروف غير متوقعة أمر غير محتمل. من المحتمل أن الخسائر التي يتم تعويضها من قبل شركات التأمين الفلسطينية في معظم الأوقات خلال فترة الدراسة تتطلب مشاركة أقل من معيدي التأمين.
تتوافق النتيجة المذكورة أعلاه والتي أظهرتها الإحصاءات الوصفية لهذه الذراسة. علاوة على ذلك، أشارت الإحصاءات الوصفية المبينة في جدول رقم (5.1) أن متوسط نسبة الأقساط المتنازل عنها من إجمالي الأقساط المكتتب لصالح شركات إعادة التأمين هو 12.55%، بلغت أعى قيمة نسبة الأقساط المتنازل عنها من إجمالي الأقساط المكتتبة لصالح شركات إعادة التأمين 30.08%، بلغت

أدنى قيمة 3.96%. لهذا السبب، لا تظهر مخاطر إعادة التأمين على السطح لتحدث تأثيرًا كبيرًا على أداء شركات التأمين الفلسطينية.

5.2.2 مجموعة العوامل المؤسسية والأداء المالي

يتم عرض مناقشة تأثير مجموعة العوامل المؤسسية على الأداء المالي لشركات التأمين وفقاً لمنوذجي الدراسة الأول والثاني كما يلي: –

كشفت النتائج أن لشركات التدقيق الأربع الكبار وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على أداء الشركة مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، كما هو موضه في الجدول رقم (5.13) ضمن النموذج الأول للدراسة. هذا يعني أن شركات التأمين التي يدققها المدققين الأربع الكبار تكون أكثر على مستوى عالٍ من التحوط، وذلك متوافقاً مع ما تم التوصل إلية من قبل (Gallery, Cooper , & Sweeting, 2008) الذي أظهت نتائجها وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين شركات التدقيق الأربع الكبار وحجم المخصصات التي يتم أخذها من قبل الشركات، كجزء من مواجهة المخاطر الكثيرة التى تواجها (Shimpi, 1997). يعود ذلك إلى أن شركات التدقيق الدولية (الأربع الكبار) أكثر صرامة في تطبيق معايير التدقيق الدولية (GAS) والقواعد المحاسبية، المتضمنة الأخذ بعين الإعتبار زيادة التحوط، لمواجهة حالات عدم اليقين المستقبلية. من المثير بالإهتمام أن النتائج ايضاً متوافقة مع مماخلص إليه (Rahman, Meah, & Chaudhory, 2019).

من ناحية أخرى، لم تظهر النتائج ضمن النموذج الثاني للدراسة المبينة في جدول رقم (5.14) لا يوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لشركات التدقيق الأربع الكبرى على العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس لأداء الشركة. هذا يعني لا يوجد تأثير على أداء شركة التأمين مقاساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE). من المحتمل أن شركات التدقيق الدولية لها تاثير في الأصول أكثر من تأثيرها في حقوق الملكية لشركات التامين في فلسطين. تتوافق نتائج الدراسة مع (Alzharani, Ahmad, & Aljaaidi, 2011).

أظهرت النتائج أن للنظام القانوني للدولة تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء الشركة مقاساً بالعائد على الأصول (ROA) ضمن النموذج الأول للدراسة جدول رقم (5.13)، وذلك متقارباً مع ما تم التوصل إلية من قبل (Dragos, Mare, Dragota, Dragos, & Muresan, 2017) التي أوضحت أهمية البيئة القانونية في الدولة في الطلب على التأمين. هذا يعني أنه كلما تحسن النظام

القانوني للدولة كان الأداء المالي لشركات التأمين أفضل، من المحتمل أن سبب العلاقة والتاثير الإيجابي بين للنظام القانوني والأداء المالي لشركات التأمين هو كثرة الدعاوي القضائية التي تواجهها شركات التأمين ناتجة عن المطالبات من قبل الزبائن من جهة، وتسوية المطالبات من شركات التامين الأخرى من جهة أخري، من الجدير بالذكر أن الاستقرار السياسي وعدم وجود العنف يعتبر من العوامل المشجعة على زيادة الاستثمارات في الدولة، ينعكس ذلك بدورة على الأداء المالي لشركات التأمين بطرق مباشرة وغير مباشرة.

من جهة أخرى، أشارت النتائج التحليل للمنوذج الثاني جدول رقم (5.14) إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للنظام القانوني للدولة على العائد على حقوق الملكية (ROE). من المحتمل أن سبب هذه النتيجة تعود الى تدني مؤشرات النظام القانوني الفلسطيني من حيث: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، قواعد القانون والسيطرة على الفساد (the world bank, 2021). إحتمال أخر أن الشركات الفلسطينة تأقلمت مع البيئة القانونية في فلسطين.

5.2.3 مجموعة عوامل حوكمة الشركات والأداء المالي

يتم عرض مناقشة تأثير مجموعة عوامل حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين وفقاً لمنوذجي الدراسة الأول والثاني كما يلي: –

فيما يتعلق بأثر مجموعة عوامل الحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين، أظهرت نتائج تحليل النموذج الأول أن لحجم مجلس الإدارة تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء الشركة مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، هذا يعني عند وجود مجلس إدارة أكبر، فإن الأداء المالي لشركة التأمين يكون أفضل. مجلس الإدارة الأكبر سيضم عددًا أكبر من المهنيين من مختلف المجالات، ذلك يحسن من جودة أعضاء مجلس الإدارة بسبب تشكيلهم من خلفيات خبرات مختلفة واتخاذ قرارات أفضل للشركة. النتائج متفقة مع (EBERE, IBANICHUKA, & OGBONNA, 2016)، و (Ibrahim, Ouma, & Koshal, 2019)، (Arif, 2019)، و (Grofcikova, 2020). على العكس من ذلك، لم تظهر النتائج للنموذج الثاني وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس لأداء الشركة. من المحتمل سبب ذلك وقوع حجم مجلس المُبالغ فيه في صراع الوكالة، ومشكلة الرقابة، ذلك يؤدي إلى ضعف التنسيق، بالتالي عدم إتخاذ قرارات سليمة في تساهم في تطوير أداء الشركات التامين. بشكل تتوافق فيه مع نتائج (Azutoru, Obinne, & Chinelo, 2017).

كما أن النتائج تظهر أن لملكية أعضاء مجلس الإدارة تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية مع أداء الشركة مقاساً بالعائد على الأصول (ROA). يعني ذلك عند زيادة أعضاء مجلس الإدارة غير المساهين (لا يملكون أسهم في الشركة)، فأن ذلك يضعف من الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول. توافق تلك النتائج مع مع ماتطرحه نظرية الوكالة (agency theory) التي توضح الصراع بين الرئيسيين (ملاك أسهم الشركة) والوكلاء (مدراء الشركة). عند التقليل من الأعضاء غير المساهمين في مجلس الإدارة ذلك يقلل من مشكلة تضارب المصالح بين الرئيسين والوكلاء، ذلك ينعكس بشكل جيد على الأداء المالي للشركة. النتائج تتطابق مع (Hsu & Petchsakulwong, 2010). على النقيض من ذلك، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس لأداء الشركة. من المحتمل أن نسبة الأعضاء غير المساهمين القليلة في معظم شركات التأمين، كما توضح الإحصاءات الوصفة لهذه الدراسة في جدول رقم (5.1) التي بلغ الوسط 33% من أعضاء مجلس، لا تظهر تأثيراً كبيراً على العائد على حقوق الملكية كمقياس للأداء المالي. النتائج متوافقة مع (ALQIREM, ABU AFIFA, SALEH, & HANIAH, 2020).

بالنسبة للجنة التدقيق كشفت النتائج عن عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لوجود لجنة التدقيق على على أداء الشركة مقاساً بالعائد على الأصول (ROA). تتطابق تلك النتائج مع (ADEMOLA, MOSES, & UCHEAGWU, 2016). بناءاً على ما تقدم فإننا نلاحظ أن وجود لجنة التدقيق لا يلعب دور مهم في العائد على الأصول في شركات التأمين الفلسطينية. من جهه أخرى، أظهرت نتائج النموذج الثاني للدراسة في جدول رقم (5.14) وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لوجود لجنة التدقيق على العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقياس لأداء الشركة. يعني أن وجود لجنة التدقيق يظهر أداء مالي أقل في شركات التأمين. من المرجح أن سبب العلاقة السلبية بين وجود لجنة التدقيق والأداء المالي مرده إلى ضعف خبرة وكفاءة أعضاء لجان التدقيق في شركات التأمين. وتتوافق النتائج مع (Ebun, 2019).

بالنسبة إلى المتغير الضابط، أظهرت النتائج في كل من نموذجي الدراسة وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على أداء الشركة مقاساً بكل من العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE). تتشابه مع مما خلصت إلية كل من: (Azutoru, Obinne, & Chinelo, 2017)، و (Shawar & Siddiqui, 2019) (Berteji & Hammami, 2016). يعني أن حجم الشركة الأكبر ينعكس على الأداء المالي بشكل أفضل. من المحتمل أن سبب ذلك يعود إلى أن الشركات ذات الحجم الأكبر ذات قدرة أفضل على مواجهة مخاطر التأمين بشكل أكثر كفاءة.

جدول رقم (5.15) ملخص مناقشة النتائج (العامل التابع: الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول)

المتغير	التأثير	دراسات تتفق مع النتيجة	الدراسات لا تتفق مع النتيجة
عوامل صناعة التأمين			
هامش الملاءة	تأثير إيجابي	(Deyganto & Alemu, 2019)	-
نسبة خسارة المطالبات	تأثير سلبي	(Shawar & Siddiqui, 2019)	-
إعادة التأمين	لا يوجد تأثير	(MASC, MMSKB, & SK, 2021)	(Kočović, Paunović, & Jovović, 2014)
العوامل المؤسسية			
شركات التدقيق الكبرى	تأثير سلبي	(Gallery, Cooper , & Sweeting, 2008)	(Alzharani, Ahmad, & Aljaaidi, 2011)
النظام القانوني	تأثير إيجابي	(Dragos, Mare, Dragota, Dragos, & Muresan, 2017)	-
عوامل الحوكمة			
حجم مجلس الإدارة	تأثير إيجابي	(Ibrahim, Ouma, & Koshal, 2019)	(Azutoru, Obinne, & Chinelo, 2017)
ملكية أعضاء مجلس الإدارة	تأثير سلبي	(Hsu & Petchsakulwong, 2010)	(ALQIREM, ABU AFIFA, SALEH, & HANIAH, 2020)
لجنة التدقيق	لا يوجد تأثير	(ADEMOLA, MOSES, & UCHEAGWU, 2016)	(Ebun, 2019)
العوامل الضابطة			
حجم الشركة	تأثير إيجابي	(Berteji & Hammami, 2016)	-

جدول رقم (5.16): ملخص مناقشة النتائج (العامل التابع: الأداء المالي مقاسا بالعائد على حقوق الملكية)

المتغير	التأثير	دراسات تتفق مع النتيجة	الدراسات لا تتفق مع النتيجة
عوامل صناعة التأمين			
هامش الملاءة	تأثير إيجابي	(Deyganto & Alemu, 2019)	–
نسبة خسارة المطالبات	تأثير سلبي	(Shawar & Siddiqui, 2019)	–
إعادة التأمين	لا يوجد تأثير	(MASC, MMSKB, & SK, 2021)	(Kočović, Paunović, & Jovović, 2014)
العوامل المؤسسية			
شركات التدقيق الكبرى	لا يوجد تأثير	(Alzharani, Ahmad, & Aljaaidi, 2011)	(Gallery, Cooper , & Sweeting, 2008)
النظام القانوني	لا يوجد تأثير	–	(Dragos, Mare, Dragota, Dragos, & Muresan, 2017)
عوامل الحوكمة			
حجم مجلس الإدارة	لا يوجد تأثير	(Azutoru, Obinne, & Chinelo, 2017)	(Ibrahim, Ouma, & Koshal, 2019)
ملكية أعضاء مجلس الإدارة	لا يوجد تأثير	(ALQIREM, ABU AFIFA, SALEH, & HANIAH, 2020)	(Hsu & Petchsakulwong, 2010)
لجنة التدقيق	تأثير سلبي	(Ebun, 2019)	(ADEMOLA, MOSES, & UCHEAGWU, 2016)
العوامل الضابطة			
حجم الشركة	تأثير إيجابي	(Berteji & Hammami, 2016)	–

جدول رقم (5.17) ملخص نتائج اختبار الفرضيات: الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول

رقم الفرضية	الفرضيات	قبول/ رفض
الرئيسية 1	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة عوامل صناعة التأمين على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين.	
1	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش الملاءة المالية على العائد على الأصول.	رفض
2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة خسارة المطالبات على العائد على الأصول.	رفض
3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإعتمادية على إعادة التأمين على العائد على الأصول.	قبول
الرئيسية 2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة العوامل المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين.	
1	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشركات الأربع الكبرى على العائد على الأصول.	رفض
2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظام القانوني للدولة على العائد على الأصول.	رفض
الرئيسية 3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة اعوامل الحوكمة على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين.	
1	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول.	رفض
2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء مجلس الإداءة على العائد على الأصول.	رفض
3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة التدقيق على العائد على الأصول.	قبول

جدول رقم (5.18) ملخص نتائج اختبار الفرضيات: الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية

رقم الفرضية	الفرضيات	قبول/ رفض
الرئيسية 1	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة عوامل صناعة التأمين على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين.	
1	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهامش الملاءة المالية على العائد على حقوق الملكية.	رفض
2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة خسارة المطالبات على العائد على حقوق الملكية.	رفض
3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإعتمادية على إعادة التأمين على العائد على حقوق الملكية.	قبول
الرئيسية 2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة العوامل المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين.	
1	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشركات الأربع الكبرى على العائد على حقوق الملكية.	قبول
2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظام القانوني للدولة على العائد على حقوق الملكية.	قبول
الرئيسية 3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمجموعة اعوامل الحوكمة على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين.	
1	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية.	قبول
2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء مجلس الإداءة على العائد على حقوق الملكية.	قبول
3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة التدقيق على العائد على حقوق الملكية.	رفض

6 الفصل السادس

6.1 الإستنتاجات والتوصيات:

6.1.1 الاستنتاجات

تسعى الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين، طرحت الدراسة المتغيرات التفسيرية ضمن ثلاث مجموعات من العوامل هي: مجموعة عوامل صناعة التأمين تشمل: (هامش الملاءة، نسبة خسارة المطالبات والإعتمادية على إعادة التأمين)، ومجموعة العوامل المؤسسية تتمثل في: (الإعتماد على شركات التدقيق الأربع الكبرى والنظام القانوني للدولة) ومجموعة عوامل الحوكمة تتمثل في (حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق)، في ظل وجود حجم الشركة كعامل ضابط، بالإضافة إلى العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة ومقياساً للأداء المالي. يعمل هذا التحليل على تحسين فهم سوق التأمين الفلسطيني ويمكن أن يوفر معلومات مفيدة لشركات التأمين والمستثمرين والخبراء والسلطات الإشرافية.

وفقًا للنتائج النهائية التي تم تحقيقها من خلال تطبيق تقنيات تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data)، فإن العوامل المؤثرة على الأداء المالي في سوق التأمين الفلسطيني كما توضحة نموذجي الدراسة، ضمن مجموعة عوامل صناعة التأمين هي: هامش الملاءة، ونسبة خسارة المطالبات. بالنسبة إلى هامش الملاءة، فهناك أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لهذا المتغير على الأداء المالي، لأن الاستقرار المالي لشركة التأمين يعد معيارًا مهمًا للعملاء المحتملين. كما أن هامش الملاء الجيدة تعطي ثقة أكبر لكل من العملاء الحاليين أو المحتملين، الدائنين، المستثمرين، الجهات الإشرافية. تعكس نسبة خسارة المطالبات التأثير المحتمل للمطالبات المتكبدة على العائد على صافي الأصول، في حالة حدوث مطالبات فإن لها تأثير سلبي على الأداء المالي لشركات التأمين. تعتبر مخاطرة هامة تؤثر على الأداء المالي لشركات التأمين. بالنسبة لإعادة التأمين، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصاية لإعادة التأمين على الأداء المالي لشركات التأمين، بالرغم من دورها في توزيع المخاطر،

ربما بسبب قلة نسبة مشاركة معيدي التأمين، الناتج ربما عن النسبة القليلة للأقساط المتنازل عنها من قبل شركات التأمين الفلسطينية لصالح معيدي التأمين.

فيما يخص مجموعة العوامل المؤسسية، بحسب نموذج الدراسة الأول، فإن النتائج تظهر أن كل من شركات التدقيق الأربع الكبرى، والنظام القانوني للدولة من العوامل المؤثرة على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول. بالنسبة لشركات التدقيق الأربع الكبرى لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي لشركات التأمين الفلسطينة. ربما التأثير السلبي لشركات التدقيق الأربع الكبرى على العائد على الأصول، مردها إلى المخاطر العديد التي تواجه صناعة التأمين التي تتطلب أخذ التحوط بعين الإعتبار، شركات التدقيق الأربع الكبرى لديها التزام أكبر من شركات التدقيق المحلية بمعايير الدقيق الدولية والمعايير المحاسبية، التي تتطلب التحوط وأخذ المخصصات الكافية. علاوة على ذلك، يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للنظام القانوني على الأداء المالي، نظراً لإرتباط صناعة التأمين بكل من الدعاوي القضائية، والإستقرار السياسي والأمني. بينما يظهر نموذج الدراسة الثاني عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من شركات التدقيق الأربع الكبرى والنظام القانوني على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية.

بالنسبة إلى مجموعة عوامل الحوكمة، كشفت نتائج تحليل النموذج الأول للدراسة عن وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من حجم مجلس الإدارة وملكية أعضاء مجلس الإدارة. فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة، يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم المجلس على العائد على الأصول، يعني أنه يتحسن الأداء المالي للشركة عند زيادة حجم مجلس الإدارة. من الضروري على شركات التأمين أن تأخذ بعين الإعتبار توسيع مجلس الإدارة، لما له من فوائد على صعيد تحسين الرقابة وتنوع الخبرات والأفكار. يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة أعضاء مجلس الإدارة غير المساهمين على الأداء المالي، بشكل يتفق مع نظرية الوكالة. من المهم أن تولي الشركة لحل مشكلة تضارب المصلح بين المالكين والوكلاء، لا يوجد تأثير للجنة التدقيق على العائد على الأصول.
بينما تظهر نتائج تحليل النموذج الثاني للدراسة وجود تأثير سلبي ذو دلالة للجنة التدقيق على العائد على حقوق الملكية المستخدم كمقياس للأداء المالي. ربما يكون سبب التأثير السلبي يعود إلى ضعف خبرة أعضاء لجنة التدقيق في شركات التأمين الفلسطينة. علاوة على ذلك، لم تظهر النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم المجلس وملكية أعضاء المجلس على العائد على حقوق الملكية. أما بخصوص العوامل الضابطة، تظهر النتائج وفق نموذجين الدراسة وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة مع كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

يجب تفسير نتائج هذا التحليل مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن شركات التأمين من فلسطين تواجه الآثار المشتركة لظروف السوق المتدهورة وتأثير الأزمات الإقتصادية المتلاحقة وعدم الإستقرار السياسي والأمني. ومع

ذلك، على الرغم من حقيقة أن آثار الأزمات المالية والسياسية لا تزال موجودة وأن سوق التأمين الفلسطيني أقل من إمكاناته، فإن صناعة التأمين لديها منظورات تطور مثيرة للاهتمام.

6.1.2 التوصيات:

بناءً على نتائج التحليل والاستنتاجات توصي الدراسة بما يأتي: –

1. ضرورة اهتمام شركات التأمين الفلسطينية بالالتوام بنسبة هامش الملاء المطلوبة والمحدد من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية البالغ 150%، لأثرها الإيجابي والهام على الأداء المالي لشركات التأمين، نظراً لأنها تعبر عن الاستقرار المالي لشركات التأمين. فقد تم ملاحظة أن بعض شركات التأمين لم تحقق هامش الملاءة المطلوب، بعبارة أخرى حققت هامش ملاءة أقل من 150%. ان تحقيق الشركة هامش ملاءة جيد (150%) يوفر ثقة أكبر لكل من: العملاء الحاليين والمحتملين، المستثمرين، الدائنيين والجهات الإشرافية.
2. ضرورة أخذ شركات التأمين الفلسطينة بالاعتبار الإدارة الدقيقة للمطالبات، التي تعتبر أكبر المدفوعات في شركات التأمين، ودراسة دقيقة للمخاطر عند اكتتاب وثائق التأمين. على سبيل المثال، في تأمين المركبات من الضروري الدراسة الدقيقة لتاريخ الحوادث للمؤمن له قبل اصدار وثيقة التأمين، ليتسنى لشركة التأمين تقدير المخاطر المتأتية من هذا العميل أو ذلك.
3. ضرورة الأخذ بالاعتبار التطوير والتحديث المستمر للتشريعات المتعلقة بقطاع التأمين لدورها الإيجابي في الأداء المالي لشركات التأمين من قبل الجهات ذات العلاقة. فتوفير بيئة قانونية سليمة وقوية في الدولة من أهم متتطلبات استقرار وتطوير قطاع التأمين في فلسطين، لارتباط عمليات التأمين بالدعاوي القضائية الناتجة عن المطالبات (التعويضات) من قبل المؤمن لهم.
4. من الضروري أن تأخذ شركات التأمين بالاعتبار الاهتمام بحوكمة الشركات مثل زيادة عدد أعضاء مجلس الادارة، لأثر ذالك على تنوع الخبرات والأفكار وتعزيز الرقابة في الشركة. علاوة على ذلك، الاهتمام برفع كفاءة لجان التدقيق في شركات التأمين، لدورها المهم في التنسيق الفعال بين الادارة والمدقق الخارجي، مما ينعكس ايجاباً على الأداء المالي.

6.2 المزيد من البحوث المستقبلية:

بالنسبة للأبحاث المستقبلية المهتمة بقطاع التأمين في فلسطين من المهم التحقيق في محددات الأقساط المكتتب بها لدى شركات التأمين المدرجة في بوصة فلسطين. تعتبل الأقساط المكتتبة في شركات التأمين من المؤشرات المهمة، التي تقوم على أساسها أعمال التأمين. تتمثل خطتنا البحثية المستقبلية في الوصول إلى نتائج تجريبية حول تأثير العوامل المؤثرة الأقساط المكتتب بها من قبل شركات التأمين في فلسطين. من ناحية أخرى، يعتبر التحقيق في تأثير المخاطر المالية على أداء أداء شركات التأمين موضوع بحث مهم آخر يمكن إجراؤه في سوق التأمين الفلسطينية.

المراجع:

المراجع الأجنبية:

Abdalelah S. Saaty و ،Zaid Ahmad Ansari .(2011) .Factors Critical in Marketing Strategies of Insurance Companies in Saudi Arabia .*International Journal of Marketing Studies* ،(3)*3* ، .121-104

Abdelkader Derbali و ،Lamia Jamel .(2019) .Determinants of the Performance of Insurance Companies in Tunisia .*Risk and Financial Management*.7-1 ،(1)*1* ،

Abdul Qoyum ،Lu'liyatul Mutmainah ،Joko Setyono و ،Ibnu Qizam .(2017) .The Impact of Good Corporate Governance, Company Size nn Corporate Social Responsibility Disclosure: Case Study of Islamic Banking in Indonesia .*IQTISHADIA Jurnal Kajian Ekonomi dan Bisnis Islam* ، .(1)*10*

Abdullah Mohammed Alzharani ،Ayoib B Che Ahmad و ،Khaled Salmen Aljaaidi .(2011) .AN EMPIRICAL INVESTIGATION OF FACTORS ASSOCIATED WITH FIRM PERFORMANCE: EVIDENCE FROM KINGDOM OF SAUDI ARABIA .*International Conference on E-business, Management and Economics*.36-30 ،*25* ،

Abreham Amanuel Yemane ،M. LAKSHMIPATHI RAJU و ،R. MADHUSUDANA Raju .(2015) .The Impact of Corporate Governance on Firm's Performance: Evidence from Ethiopian Insurance Companies .*Research Journal of Finance and Accounting*.29-20 ،(15)*6* ،

Abubakar Abubakar ،Isah Sulaiman و ،Usman Haruna .(2018) .Effect of Firms Characteristics on Financial Performance of Listed Insurance Companies in Nigeria .*African Journal of History and Archaeology*048-2579 ،(1)*3* ،X.

Ahmed Berteji و ،Souad Hammami .(2016) .THE DETERMINANTS OF THE PERFORMANCE OF THE LIFE INSURANCE COMPANIES IN TUNISIA .*International Journal of Economics, Commerce and Management* ،*IV*.343-333 ،(7)

Aminu Bebeji ،Aisha Mohammed و ،Muhammad Tanko .(2015) .The effect of board size and composition on the financial performance of banks in Nigeria .*African Journal of Business Management*.598-590 ،(16)*9* ،

AMSAL DJUNID و ،FRIDA AMELIA .(2018) .Effect of Biological Asset Intensity, Company Size, Ownership Concentration, and Type Firm against Biological Assets Disclosure .*THE INDONESIAN JOURNAL OF ACCOUNTING RESEARCH*.146-121 ،(1)*21* ،

Anam Batool و ،Chaudhry Abdullah Sahi .(2019) .Determinants of Financial Performance of Insurance Companies of USA and UK During Global Financial Crisis (2007 .(2016 – *International Journal of Economics and Business Administration*.33-23 ،(1)*5* ،

Ana-Maria Burca و ،Ghiorghe Batrinca .(2014) .The Determinants of Financial Performance in the Romanian Insurance Market .*International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*.308–299 ،(1)*4* ،

Andres CUDIAMAT و ،Jay Stephen SIY .(2017) .Determinants of Profitability in Life Insurance Companies: Evidence from the Philippines .*Essays in Economics and Business Studies* ، .175-165 ،(5)*42*

Araoye F. Ebun .(2019) .The Impact of Audit Committee on Financial Performance of Insurance Firms in Nigeria .*Research Journal of Finance and Accounting*.19-10 ،(14)*10* ،

Arif Ahmad Wani و ،Showket Ahmad Dar .(2015) .Relationship between Financial Risk and Financial Performance: An Insight of Indian Insurance Industry .*International Journal of Science and Research (IJSR)*.1433-1424 ،(11)*4* ،

Aster Ketema Abebe و ،Meseret Tadesse Abera .(2019) .Determinants of Financial Performance; Evidence from Ethiopia Insurance Companies .*Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies*.172-155 ،(1)*5* ،

Augustine E Osho و ،Florence M Ayorinde .(2018) .The General Tenets of Positive Accounting Theory Towards Accounting Practice and Disclosure in Corporate Organizations in Nigeria . *Journal of Economics and Sustainable Development*.11-1 ،(20)*9* ،

B. Baltagi .(2005) .*Econometric analysis of panel data* .John v.

Batsirai Winmore Mazviona ،Mbakisi Dube و ،Tendai Sakahuhwa .(2017) .An Analysis of Factors Affecting the Performance of Insurance Companies in Zimbabwe .*Journal of Finance and Investment Analysis*.30-11 ،(1)*6* ،

Bayaraa Batchimeg .(2017) .Financial Performance Determinants of Organizations: The Case of Mongolian Companies .*Journal of Competitiveness*.33 - 22 ،(3)*9* ،

Bharti Sankhla .(2021) .Research Paper on Corporate Governance, Norms and Growth of Life Insurance Sector in India .*International Journal of Innovative Science and Research Technology* ،(2)*6* ،ISSN No:-2456-2165.

Bhuvnesh Gour و ،M.C Gupta .(2012) .A Review on Solvency Margin in Indian Insurance Companies .*International Journal of Recent Research and Review*.47-43 ،*2* ،

Board of auditing profession 11) .Apreil, 2021 .(*Board of auditing profession* 22 تاريخ الاسترداد .oct., 2021 من ،Board of auditing profession : http://www.bopa.ps/pdf/records/2021/%D8%B3%D8%AC%D9%84%20%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D9%82%D9%8A%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%202021.pdf

Brahmadev Panda و ،N. M. Leepsa .(2017) .Agency theory: Review of Theory and Evidence on Problems and Perspectives .*Indian Journal of Corporate Governance*.95-74 ،(1)*10* ،

C Hsiao .(2014) .*Analysis of panel data (No. 54)* .Cambridge: university press.

C. M. Jarque و ،A. K. Bera .(1987) .*A test for normality of observations and regression residuals* . International Statistical.

Carlos Lassala ،Andreea Apetrei و ،Juan Sapena .(2017) .Sustainability Matter and Financial Performance of Companies .*Sustainability*.1498 ،*9* ،

Christopher Chukwuma EBERE ،E.A.L .IBANICHUKA و ،G.N OGBONNA .(2016) .Corporate Governance System and Financial Performance of Quoted Insurance Companies in Nigeria .*International Journal of Business & Law Research*.41-34 ،(4)*4* ،

Codruța Mare ،Simona Laura Dragos ،Ingrid Mihaela Dragota و ،Gabriela Mihaela Muresan . .(2016)SPATIAL CONVERGENCE PROCESSES ON THE EUROPEAN UNION'S LIFE INSURANCE

MARKET1 .*Economic Computation and Economic Cybernetics Studies and Research* ،(4)*50* ،
.107-93

D. N. Gujarati و ،D. C Porter .(2009) .*Basic econometrics (ed.)* .Singapore: McGrew Hill Book Co.

Elen PUSPITASARI ،Bambang SUDIYATNO ،Witjaksono Eko HARTOTO و ،Listyorini Wahyu WIDATI .
.(2021)Net Interest Margin and Return on Assets: A Case Study in Indonesia .*Journal of Asian Finance, Economics and Business*.0734–0727 ،(4)*8* ،

Emine Öner Kaya .(2015) .The Effects of Firm-Specific Factors on the Profitability of Non-Life Insurance Companies in Turkey .*International Journal of Financial Studies*.529-510 ،*3* ،

Emmanuel Addai Kwaning ،Paul Kwame Awuah و ،Mahama Baba Michael .(2015) .Factors Affecting Financial Performance of Non-Life Insurance Companies in Ghana .*AFRICA DEVELOPMENT AND RESOURCES RESEARCH INSTITUTE (ADRRI) JOURNAL*.37-20 ،(3)*25* ،

Firas SQ Barakat ،M Victoria López Pérez و ،Lázaro Rodríguez Ariza .(2015) .CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DISCLOSURE (CSRD) DETERMINANTS OF LISTED COMPANIES IN PALESTINE (PXE) AND JORDAN (ASE) . *Review of Managerial Science*.702-681 ،(4)*9* ،

G M Wali Ullah ،Mohammed Nasrath Faisal و ،Sadaqa Tuz Zuhra .(2016) .Factors Determining Profitability of the Insurance Industry of Bangladesh .*International Finance and Banking* ،
.147=138 ،(2)*3*

G M Wali Ullah ،Mohammed Nasrath Faisal و ،Sadaqa Tuz Zuhra .(2016) .Factors Determining Profitability of the Insurance Industry of Bangladesh .*International Finance and Banking* ،
.147-138 ،(2)*3*

Gehan A. Mousa و ،Naser T. Hassan .(2015) .Legitimacy Theory and Environmental Practices: Short Notes .*International Journal of Business and Statistical Analysis*.53-41 ،(1)*2* ،

Gerry Gallery ،Emerson Cooper و ، John Sweeting .(2008) .Corporate Disclosure Quality: Lessons from AustralianCompanies on the Impact of Adopting International FinancialReporting Standards .*Australian Accounting Review*.273-257 ،(18)*46* ،

Hafiz Muhammad Raheel Arif .(2019) .Corporate governance and firm performance: A pragmatic investigation from insurance industry of Pakistan .*Journal of Business Management* ،(2)*6* ،
.16-8

Hamid Birjandi ،behruz hakemi و ،mohammad mehdi molla sadeghi .(2015) .The study effect agency theory and signaling theory on the level of voluntary disclosure of listed companies in Tehran Stock Exchange .*Research Journal of Finance and Accounting* ،(1)*6* ،
.183-174

Harry Markowitz .(1952) .Portfolio Selection .*The Journal of Finance*.91-77 ،(1)*7* ،

Hassan Bashir Ibrahim ،Caren Ouma و ،Jeremiah Koshal .(2019) .Effect of audit committee independence on the financial performance of insurance firms in Kenya .*International Journal of Research in Business & Social Science*.24-15 ،(6)*8* ،

Ibe Happy Chukwudike Azutoru ،Ugwuanyi Georgina Obinne و ،Okanya Ogochukwu Chinelo .
.(2017)Effect of Corporate Governance Mechanisms on Financial Performance of Insurance Companies in Nigeria .*Journal of Finance and Accounting*.103-93 ،(3)*5* ،

Idil Ozlem Koc .(2016) .Determining Factors in Financial Performance of Publicly Traded Insurance Companies at Istanbul Stock Exchange .*International Journal of Business and Social Science*.177-169 ،(11)*7* ،

IRAWATI JUNAENI .(2017) .Pengaruh EVA, ROA, DER dan TATO terhadap Harga Saham pada Perusahaan Makanan dan Minuman di BEI .*RISET & JURNAL AKUNTANSI*-2548 ،(1)*2* ، .9224

J.David Cummins و ،Joan Lamm Tennantb .(1994) .Capital structure and the cost of equity capital in the property-liability insurance industry .*Insurance: Mathematics and Economics*-2)*15* ، .201-187 ،(3

Janka Grofcikova .(2020) .IMPACT OF SELECTED DETERMINANTS OF CORPORATE GOVERNANCE ON FINANCIAL PERFORMANCE OF COMPANIES .*Ekonomicko-manazerske spektrum* ، .23-12 ،(2)*14*

Jeffrey S Harrison ،R. Edward Freeman و ،Mônica Cavalcanti Sá de Abreu .(2015) .Stakeholder Theory As an Ethical Approach to Effective Management: applying the theory to multiple contexts .*Review of Business*.869-858 ،(55)*17* ،

Jelena Kočović ،Blagoje Paunović و ،Marija Jovović .(2014) .DETERMINANTS OF BUSINESS PERFORMANCE OF NON-LIFE INSURANCE COMPANIES IN SERBIA .*EKONOMIKA PREDUZEĆA*.81-367 ،

John W. Meyer و ،Brian Rowan .(1977) .Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony .*The American Journal of Sociology*.363-340 ،(2)*83* ،

Kalyani Mulchandani ،CS Manish Sitlani و ،Ketan Mulchandani .(2016) .THE DETERMINANTS OF FINANCIAL PERFORMANCE IN LIFE INSURANCE SECTOR IN INDIA .*Asian Economic and Social Society*.269-261 ،(10)*6* ،

Kamanda Morara و ،Athenia Bongani Sibindi .(2021) .Assessing the Solvency, Underwriting Risk and Profitability of the Kenyan Insurance Sector .*AUDOE*.240-226 ،(5)*17* ،

Kanbiro Orkaido Deyganto و ،Ayneshet Agegnew Alemu .(2019) .Factors Affecting Financial Performance of Insurance Companies Operating in Hawassa City Administration, Ethiopia . *Universal Journal of Accounting and Finance*.10-1 ،(1)*7* ،

Kokab Shawar و ،Danish Ahmed Siddiqui .(2019) .Factors Affecting Financial Performance of Insurance Industry in Pakistan .*Research Journal of Finance and Accounting*.41-29 ،(5)*10* ،

Lasisi Isiaka Olalekan .(2018) .Effect of Liquidity Risk, Premium Growth on the Performance of Quoted Insurance Firms in Nigeria: A Panel Data Analysis .*American Finance & Banking Review* ،(1)*2* ،E-ISSN 2576-1234.

LIUDMILA TSVETKOVA ،YURIY BUGAEV ،TAMARA BELOUSOVA و ،OLGA ZHUKOVA .(2021) .Factors Affecting the Performance of Insurance Companies in Russian Federation .*Montenegrin Journal of Economics*.218-209 ،(1)*17* ،

Luisa Anderloni ،Ornella Moro و ،Alessandra Tanda .(2020) .Governance and Performance in Insurance Companies: A Bibliometric Analysis and A Meta-Analysis .*International Journal of Economics and Finance* ،(11)*12* ،E-ISSN 1916-9728.

Maleya M Omondi و ، Dr. Willy Muturi Muturi .(2013) .Factors Affecting the Financial Performance of Listed Companies at the Nairobi Securities Exchange in Kenya .*Research Journal of Finance and Accounting*.2847-2222 ،(15)*4* ،

Mallawa Arachchi MASC ،Bogamuwa MMSKB و ،Gamage SK .(2021) .Evaluate the financial performance of insurance companies in Sri Lanka .*Annual Research Symposium in Management*.327-324 ،*2* ،

Mark C. Suchman .(1995) .Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches .*The Academy of Management Review*.610-571 ،(3)*20* ،

Mary Chizoba Nwoye ،Alphonsus Sunday Anichebe و ،Ifeanyi Francis Osegbue .(2021) .Effect of Audit Quality on Earnings Management in Insurance Companies in Nigeria .*Journal of Business & Economics*.202-173 ،(2)*7* ،

Md. Musfiqur Rahman ،Mohammad Rajon Meah و ،Nasir Uddin Chaudhory .(2019) .The Impact of Audit Characteristics on Firm Performance: An Empirical Study from an Emerging Economy .*Journal of Asian Finance, Economics and Business*.69-59 ،(1)*6* ،

Mohammad Johny ،Bambang Purwoko و ،Endang Etty Merawaty .(2021) .Effect of Gross Premiums, Claims Reserves, Premium Reserves, and Payment of Claims to ROA (A Survey Of General Insurance Companies Is Recorded In IDX) .*International Journal of Economics, Management, Bussiness and Social Science (IJEMBIS)*.43-31 ،(1)*1* ،

Mohammad Johny ،Bambang Purwoko و ،Endang Etty Merawaty .(2021) .Effect of Gross Premiums, Claims Reserves, Premium Reserves, and Payment of Claims to ROA . *International Journal of Economics, Management, Bussiness and Social Science*-31 ،(1)*1* ، .43

Mohammad Johny ،Bambang Purwoko و ،Endang Etty Merawaty .(2021) .Effect of Gross Premiums, Claims Reserves, Premium Reserves, and Payment of Claims to ROA (A Survey Of General Insurance Companies Is Recorded In IDX) .*International Journal of Economics, Management, Bussiness and Social Science (IJEMBIS)*.43-31 ،(1)*1* ،

Mohammad K. Elshqirat .(2019) .An Empirical Examination of the Arbitrage Pricing Theory: Evidence from Jordan .*Journal of Studies in Social Sciences*.67-46 ،(2)*18* ،

Mohammad Mustafa Dakhlallh ،Nik Mohd Norfadzilah Nik Rashid ،Wan Amalina Wan Abdullah و ، AbedAlrahman Mustafa Dakhlallh .(2019) .The Mediating Effect of the Managerial Ownership towards the Influence of the Board of Directors on the Firm Performance amongJordanian Public Shareholders Companies .*Journal of Environmental Treatment Techniques*.767-760 ،(3)*7* ،

Mohammad Mustafa Dakhlallh ،Norfadzilah Rashid ،Wan Amalina Wan Abdullah و ،Hossam Jamil Al Shehab .(2020) .Audit Committee and Tobin's Q As A Measure of Firm Performance among Jordanian Companies .*Journal of Advanced Research in Dynamical and Control System* ،(1)*12* ،ISSN 1943-023X.

Muhammad Junaid ،Ye Xue ،Muzzammil Wasim Syed ،Muhammad Ziaullah و ،Numair Riffat . .(2020)Corporate governance mechanism and performance of insurers in Pakistan .*Green Finance*.262–243 ،(3)*2* ،

Musa Abdullahi Bayero و ،Abdu Ja'afaru Bambale .(2017) .Does Ownership Structure Moderate the Relationship Between Corporate Financial Structure and Corporate Financial

Performance? Concept Paper .*Journal of Finance, Accounting and Management* ،(2)*8* ،, .32-17

Musa Adeiza Farouk و ،Shehu Usman Hassan .(2014) .Impact of Audit Quality and Financial Performance of Quoted Cement Firms in Nigeria .*International Journal of Accounting and Taxation*.22-01 ،(2)*2* ،

Nazish Ishtiaq و ،Danish Ahmed Siddiqui .(2019) .FACTORS AFFECTING FINANCIAL PERFORMANCE OF LIFE INSURANCE SECTOR IN PAKISTAN .*International Journal of Social and Administrative Sciences*.199-178 ،(2)*4* ،

Ohiani Danjuma Lawal ،Eniola Samuel Agbi و ،Lateef O. Mustapha .(2018) .Effect of Ownership Structure on Financial Performance of Listed Insurance Firms in Nigeria .*Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies*.148-123 ،(3)*4* ،

Olufemi Adebowale Abass و ،Musa Adebayo Obalola .(2018) .REINSURANCE UTILISATION AND PERFORMANCE OF NON-LIFE BUSINESS IN THE NIGERIAN INSURANCE INDUSTRY: A MIXED METHODS APPROACH .*The Journal of Risk Management and Insurance*.30-18 ،(2)*22* ،

Omer Saeed HABTOOR .(2021) .The Influence of Board Ownership on Bank Performance: Evidence from Saudi Arabia .*Journal of Asian Finance, Economics and Business* ،(3)*8* ، .1111–1101

Ono Tarsono ،Preztika Ayu Ardheta و ،Rininda Amriyani .(2019) .The Influence of Net Premium Growth, Claim Ratio and Risk-Based Capital on the Financial Performance of Life Insurance Companies .*Advances in Economics, Business and Management Research*.68=65 ،*127* ،

OSUNDINA J ADEMOLA ،OLAYINKA I. MOSES و ،CHUKWUMA J. UCHEAGWU .(2016) .CORPORATE GOVERNANCE AND FINANCIAL PERFORMANCE OF SELECTED MANUFACTURING COMPANIES IN NIGERIA (المحرر ،43) .*International Journal of Advanced Academic Research | Social & Management Sciences*.29 ،(10)*2* ،

P. Das .(2019) .*Econometrics in Theory and Practice* .Singapore: Springer.

P. M. Bentler و ،C. P. Chou .(1987) .Practical issues in structura .*modeling. Sociological methods & research*.117-78 ،(1)*16* ،

palestine exchange .(2021) .*palestine exchange* 26 .OCT., 2021 من ،palestine exchange: https://web.pex.ps/eyJDT05UUkVTSUQiOiJIb21lIiwiTEFOR0lEIjoiNzgifQ%3D%3D

Poppy Sofia و ،Ilya Avianti .(2019) .Influence of Internal Control Activities And Characteristics Of Audit Committee On The Quality Of Audit Implementation ByA Public Accounting Firm . *Jurnal Akuntansi ،XXIII*.112-97 ،(1)

Prakash Shimpi .(1997) .The Context for Trading Insurance Risks .*The Geneva Papers on Risk and Insurance*.25-17 ،(82)*22* ،

pual J. DiMaggio و ،Walter W. Pawell .(1983) .the iron cage revisited; institutional isomorphism and collective rationality in organizational feilds .*American sociological review* ،(2)*48* ، .160-147

R. A. Rae ،A. Barrett ،D. Brooks ،M. A. Chotai و ،A. J. Pelkiewicz .(2018) .A review of Solvency II: Has it met its objectives ?*British Actuarial Journal*.72–1 ،(4)*23* ،

Raed ALQIREM ،Malik ABU AFIFA ،Isam SALEH و ،Fadi HANIAH .(2020) .Ownership Structure, Earnings Manipulation, and Organizational Performance: The Case of Jordanian Insurance Organizations .*Journal of Asian Finance, Economics and Business*.308–293 ،(12)*7* ،

Rajendra Maharjan .(2019) .Corporate Governance and Financial Performance of Insurance Companies in Nepal .*International Research Journal of Management Science*-99 ،(1)*4* ، .117

Roman Lanis و ،Grant Richardson .(2012) .Corporate social responsibility and tax aggressiveness: a test of legitimacy theory .*Accounting, Auditing & Accountability Journal*.100-75 ،(1)*26* ،

S. Dube و ،W. Maroun .(2017) .Corporate social responsibility reporting by South African mining companies: Evidence of legitimacy theory .*S.Afr.J.Bus.Manage*.34-23 ،(1)*48* ،

Samantha Miles .(2017) .*Stakeholder Theory Classification, Definitions and Essential Contestability* .(1)Bingley: Emerald Publishing Limited.

Segundo Camino Mogro و ،Natalia Bermúdez Barrezueta .(2019) .Determinants of profitability of life and non-life insurance companies: evidence from Ecuador .*International Journal of Emerging Markets*.872-831 ،(5)*14* ،

Simona Laura Dragos ،Codruta Mare ،Ingrid-Mihaela Dragota ،Cristian Mihai Dragos و ،Gabriela Mihaela Muresan .(2017) .The nexus between the demand for life insurance and institutional factors in Europe: new evidence from a panel data approach .*Economic Research-Ekonomska Istraživanja*.1496–1477 ،(1)*30* ،

Soumya SASIDHARAN ،V. K. RANJITH و ،Sunitha PRABHURAM .(2020) .Micro- and Macro-Level Factors Determining Financial Performance of UAE Insurance Companies .*Journal of Asian Finance, Economics and Business*.917–909 ،(12)*7* ،

Srijana Pant و ،Fatta Bahadur KC .(2019) .INSTITUTIONAL AND EXTERNAL ENVIRONMENT AFFECTING DEVELOPMENT OF INSURANCE INDUSTRY IN NEPAL .*Nepal Journal of Multidisciplinary Research (NJMR)* ،(1)*2* ،ISSN: 2645-8470.

Subhasmita Mallick ،Kishore Kumar Das و ،Niranjan Nayak .(2017) .Financial Performance Of Life Insurance Companies And Its Impact In Indian Economy .*International Journal of Innovative Research and Advanced Studies (IJIRAS)*.42-38 ،(3)*4* ،

Sunday Adekunle Aduloju و ،Sunday Stephen Ajemunigbohun .(2017) .REINSURANCE AND PERFORMANCE OF THE CEDING COMPANIES: THE NIGERIAN INSURANCE INDUSTRY EXPERIENCE .*Economics and Business*.29–19 ،

Teklit Atsbeha Berhe و ،Jasmindeep Kaur .(2017) .Determinants of insurance companies ' profitability Analysis of insurance sector in Ethiopia .*International Journal of Research in Finance and Marketing (IJRFM)*.137~124 ،(4)*7* ،

the world bank 10) .NOV., 2021 .(*Worldwide Governance Indicators* .the world bank: https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators

Titus Tilu Maseki ،James N. Kung'u و ،John W. Nderitu .(2019) .ANALYSIS OF SELECTED FACTORS INFLUENCING FINANCIAL PERFORMANCE OF INSURANCE COMPANIES LISTED AT THE NSE, KENYA .*European Journal of Economic and Financial Research*.67-48 ،(5)*3* ،

Tomislava Pavic ´Kramaric ،Ana Aleksic و ،Mirjana Pejic Bach .(2018) .Measuring the impact of board characteristics on the performance of Croatian insurance companies .*International Journal of Engineering Business Management*.13-1 ،*10* ،

Vesna Paunkoska Dodevska و ،Bashkim Nuredini .(2019) .Corporate Governance in Insurance Companies – need or trend ?*UBT International Conference*.333 ،

W. H. Greene .(2018) .*Econometric analysis . .*India: Pearson Education.

W. Richard Scott .(2008) .Approaching Adulthood: The Maturing of Institutional Theory .*Theory and Society*.442-427 ،(5)*37* ،

Wen Yen Hsu و ،Pongpitch Petchsakulwong .(2010) .The Impact of Corporate Governance on the Efficiency Performance of the Thai Non-Life Insurance Industry .*The Geneva Papers* ،*35* ، S28–S49.

Wondwossen Jerene Daare .(2016) .Determinants Of Non-Life Insurance Companies Profitability: An Empirical Study In India .*International Journal of Innovative Research and Advanced Studies (IJIRAS)*.11-6 ،(13)*3* ،

Ya Huang ،Yao Ouyang ،Lingxiao Tang و ،Jieming Zhou .(2018) .Robust optimal investment and reinsurance problem for the product of the insurer's and the reinsurer's utilities .*Journal of Computational and Applied Mathematics*.552–532 ،

Yu Lei .(2019) .Reinsurance and Insurers 'Risk-Return Profile .*Journal of Insurance Issues* ،(1)*42* ، .29–1

المراجع العربية:

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية. (1995). *passia*. 19 oct, 2021، من passia: http://www.passia.org/maps/view/109

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية. (1995). *اوسلو 2*. ت 2021، من الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية: http://www.passia.org/maps/view/109

المقتفي. (2004). *التشريعات*. 2021، من المقتفي: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14740

المقتفي. (2004). *المقتفي*. ت 2021، من المقتفي: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14740

المقتفي. (2004). *المقتفي*. 2021، من المقتفي: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15121

حوكمة. (3 June, 2007). *حوكمة*. 1 OCT, 2021، من حوكمة: http://www.hawkama.ps/Comp_Gov_Records/Code%20Of%20Corporate%20Governance.pdf

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. (تموز, 2012). *دراسات*. تم الاسترداد من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية: https://www.pcma.ps/Rsearches/Res_Dev_Docs/hawkma.pdf

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. (2020). *قطاع التأمين*. تاريخ الاسترداد 2021، من هيئة سوق رأس المال: https://www.pcma.ps/IA/Pages/About-sector.aspx

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. (2020). *قطاع التأمين*. 2020، من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية: https://www.pcma.ps/IA/Pages/About-sector.aspx

الملاحق

الملحق رقم (1): تعليمات هامش الملاءة لشركات التأمين الصادرة عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

(مـلحـق (1) هامش المـلاءه)				
		البيان	السنة / الفترة المنتهية في.....	السنة / الفترة المنتهية في .....
اولا:	ملحق 2	راس المال المتوفر	0	
ثانيا:		راس المال المطلوب:		
	ملحق 3	راس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات	0	
	ملحق 4	راس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابيه	0	
	ملحق 5	راس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التامين	0	
	ملحق 6	راس المال المطلوب مقابل مخاطر تامين الحياه	0	
		مجموع راس المال المطلوب	0	
ثالثا:		هامش الملاءه = نسبة رأس المال المتوفر /راس المال المطلوب	#DIV/0!	

(مـلحـق (2) راس المـال المتوفـر)

البيـــــان			الرصيـد - دولار
راس المال الاساسي :			
راس المال المدفوع :			0
الاحتياطيات المعلنـــــه:			
	الاحتياطي القانوني		0
	الاحتياطي الاختياري		0
	احتياطيات اخرى		0
علاوة الاصدار وعلاوة اصدار اسهم الخزينه			0
الارباح المدوره			0
حقوق الاقليه			0
يطـــرح :			
	الخسائر المدوره		0
	خصم الاصدار		0
	اسهم الخزينه		0
	النقص في المخصصات والاحتياطيات الفنيه		0
مجموع راس المال الاساسي			0
راس المال الاضـــــافي :			
	الزياده في قيمة الاستثمارات في الأراضي والعقارات		0
	التغيير المتراكم في القيمة العادله للموجودات الماليه المتوفره للبيع		0
	فروق ترجمة العملات الاجنبيه		0
القروض المسانده - ترجح بالاوزان حسب الفتره المتبيقيه لاستحقاقها على النحو التالي			
	سنة او اقـــــل	0%	
	اكثر من سنه - سنتين	20%	
	اكثر من سنتين - ثلاث سنوات	40%	
	اكثر من ثلاث سنوات - اربع سنوات	60%	
	اكثر من اربع سنوات - خمس سنوات	80%	
	اكثر من خمس سنوات	100%	
مجموع راس المال الاضافي (شريطة ان لايزيد عن 50% من راس المال الاساسي)			0
اجمالي راس المال المتوفر = مجموع راس المال الاساسي + مجموع راس المال الاضافي			0

(ملحق (3) راس المـال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات)

البيـــــــــــان		الرصيد -دولار	الوزن	راس المال المطلوب - دولار
النقد في الصندوق ولدى البنوك		0	%0	0
ايرادات مستحقة القبض		0	%2	0
مصاريف مدفوعه مقـــــدمـــــا		0	%0	0
الأرصدة المدينة الأخرى		0	%10	0
المجموع		0		0
صـافي الذمـــم المدينة:				
حملة الوثائق/الوكلاء/ الوسطاء	ذمم عمرها من يوم حتى 90 يوم	0	%10	0
الشركات التابعه والزميله - اقساط	ذمم عمرها من 91 يوم حتى 180 يوم	0	%15	0
القروض المستحقه وغير المدفوعه /	ذمم عمرها من 181 يوم حتى 270 يوم	0	%40	0
الشركاء / الموظفين	ذمم عمرها من 271 يوم حتى 360 يوم	0	%60	0
	ذمم عمرها اكثر من 360 يوم	0	%100	0
	المجموع	0		0
المستردات للادعاءات غير المدفوعه			%15	0
اوراق القبض وشيكات برسم التحصيل				
	تستحق خلال 6 اشهر	0	%10	0
	تستحق بعـــد 6 اشهر	0	%25	0
	المجموع	0		0
الاستثمـــــــارات				
ودائع لدى البنوك				
	لاجل اكثر من شهر وحتى سنه	0	%1	0
	لاجل اكثر من سنه	0	%2	0
موجودات ماليه للمتاجره ومتوافره للبيع ومحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق :				
	اسهم	0	%15	0

	سندات (وأخرى) مصنفة ضمن المجموعة الأولى	0	%0	0
	سندات (واخرى) تستحق خلال سنة	0	%4	0
	سندات (واخرى) تستحق بعد سنة	0	%8	0
				0
استثمارات في الأراضي والعقارات		0	%15	0
استثمارات في شركات تابعة بالصافي		0	%100	0
القـــروض - بالصافي: قروض لحملة وثائق الحياه التي لاتزيد عن القيمة التصفويه للوثيقه .		0	%0	0
قروض لشركات تابعة وأطراف ذات علاقة			%100	0
قروض اخرى		0	%15	0
استثمارات اخـــــرى غير ما ذكر أعلاه الموجودات الثابتة والموجودات الاخرى			%20	0
الموجودات العقاريه لاستخدام الشركة		0	%8	0
الموجودات الاخرى وتشمل الشهره والموجودات غير الملموسه الاخرى والاثاث والمفروشات والاجهزه والمعدات واي موجودات أخرى من ذات الطبيعه .		0	%100	0
المجموع		0		0
اجمالي راس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات		0		0

ملحق (4) راس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابيـــــــه

اجراءات التامينات العامه	احتياطي الأخطار السارية	الوزن	راس المال المطلوب	صافي احتياطي الادعاءات تحت التسويه +احتياطي الادعاءات غير المبلغه	الوزن	راس المال المطلوب	مجموع راس المال المطلوب
	دولار		دولار	دولار		دولار	دولار
تأمينات المسؤوليات العامة:							
المسؤولية المدنية على التأمين الالزامي والطرف الثالث للمركبات (الالزامي)	0	%8	0	0	%20	0	0
المسؤولية المدنية	0	%8	0	0	%20	0	0
المسؤوليات المهنية	0	%8	0	0	%20	0	0
مسؤولية المنتج	0	%8	0	0	%20	0	0
المسؤولية المدنية لتامينات الطيران والسفن		%8	0		%20	0	0
المجموع	**0**	%8	**0**	**0**	%20	**0**	**0**
							0
كافة فروع التأمين الأخرى ما عدا الحياة	0	%8	0	0	%15	0	0
اجمالي راس المال المطلوب مقابل الالتزامات الاكتتابية	*0*		*0*	*0*		*0*	*0*
			0				*0*

تم تعديل حساب صافي احتياطي ادعاءات تحت التسوية ليتوافق مع الميزانية

ملحق رقم (5) رأس المال المطلوب مقابل مخاطر معيدي التأمين

اسم معيد التأمين	حصة معيدي التأمين من الاقساط غير المكتسبه	حصة معيدي التأمين من احتياطي ادعاءات تحت التسويه	ذمم معيدي التأمين المدينه	ذمم معيدي التأمين الدائنه	المبالغ المحجوزه من معيدي التأمين	مجموع المبالغ 2+3+4-5-6	الوزن	رأس المال المطلوب
				واي ضمانات اخرى				
	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار
1	2	3	4	5	6	7	8	9
معيدي التامين المصنفين ضمن المجموعة الاولى							%2	
	0	0	0	0	0	0	%2	0
	0	0	0	0	0	0	%2	0
	0	0	0	0	0	0	%2	0
معيدي التامين المصنفين ضمن المجموعة الثانيه								
	0	0	0	0	0	0	%15	0
	0	0	0	0	0	0	%15	0
	0	0	0	0	0	0	%15	0
معيدي التامين المصنفين ضمن المجموعة الثالثه								
		0				0	%40	0
							%40	

| | | |

ملحق (6) راس المال المطلوب مقابل مخاطر تامين الحياه

البيـــــــــــــــــان		المبلغ - دولار	راس المال المطلوب - دولار
الجزء الاول			
اجمالي المخصص الحسابي :	1		
حصة معيدي التامين من المخصص (بحد اعلى 15% من البند 1)	2		
قروض لحملة وثائق الحياه	3		
الصافي (3-2-1)	4	0	0
راس المال المطلوب (ناتج 4* النسبه)	3%	0	
الجزء الثاني			
اولا : الوثائق الفرديه			
اجمالي المبالغ المؤمنه - SUM INSURED	6		
حصة معيدي التامين من اجمالي المبالغ المؤمنه (بحـد أعلى 50% من البند 6)	7		
الصافي - ناتج 6-7-1+2	8	0	
راس المال المطلوب (ناتج 8* النسبه)	0.15%	0	
ثانيا : الوثائق الجماعيه			
اجمالي المبالغ المؤمنه - SUM INSURED	10		
حصة معيدي التامين من اجمالي المبالغ المؤمنه (بحـد أعلى 50% من البند 10)	11		
الصافي 11-10	12	0	
راس المال المطلوب (ناتج 12* النسبه)	0.15%	0	
اجمالي راس المال المطلوب (ناتج 13+9+5)	14		0

الملحق رقم (2): مخرجات التحليل الاحصائي

Dependent Variable: ROA

Method: Panel EGLS (Period random effects)

Sample: 2010 2019

Periods included: 10

Cross-sections included: 7

Total panel (balanced) observations: 70

White period standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SM	0.026795	0.011504	2.329245	0.0236
CIR	-0.103195	0.048344	-2.134576	0.0374
REIN	0.106544	0.141647	0.752180	0.4552
BIG4	-0.036687	0.013045	-2.812300	0.0068
LEGAL	0.464623	0.214546	2.165607	0.0348
BSIZE	0.149580	0.052973	2.823698	0.0066
BOWNER	-0.038594	0.013337	-2.893798	0.0055
AUDITCOMM	0.011378	0.012943	0.879047	0.3833
SIZE	0.111315	0.052129	2.135373	0.0373
C	-1.069409	0.495872	-2.156625	0.0355

R-squared	0.570977	Mean dependent var	0.037304
Adjusted R-squared	0.451804	S.D. dependent var	0.041577
S.E. of regression	0.030784	Sum squared resid	0.051172
F-statistic	4.791161	Durbin-Watson stat	1.832844
Prob(F-statistic)	0.000009		

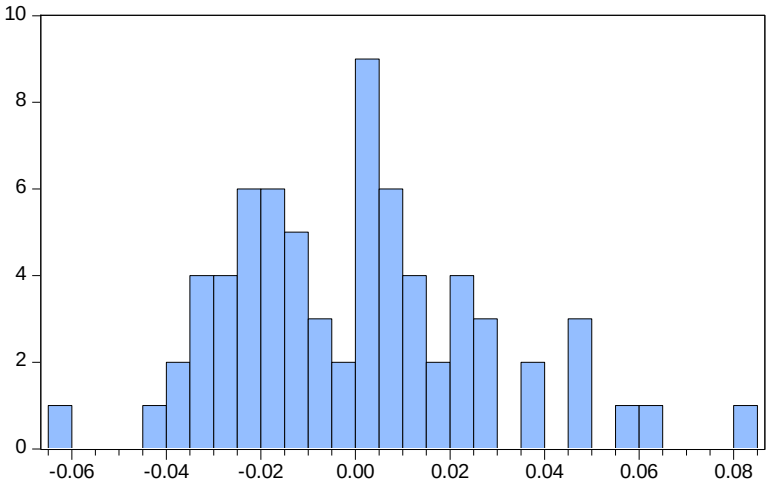

Series: Standardized Residuals
Sample 2010 2019
Observations 70

Mean	3.97e-19
Median	0.000416
Maximum	0.084267
Minimum	-0.060173
Std. Dev.	0.027233
Skewness	0.619621
Kurtosis	3.458666
Jarque-Bera	5.092774
Probability	0.078364

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: ROA_EQ

Test period random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	3.737128	8	0.8800

Dependent Variable: ROE

Method: Panel EGLS (Period random effects)

Sample: 2010 2019

Periods included: 10

Cross-sections included: 7

Total panel (balanced) observations: 70

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SM	0.253006	0.092418	2.737636	0.0084
CIR	-0.926265	0.261648	-3.540123	0.0008
REIN	-0.924052	1.247308	-0.740837	0.4620
BIG4	-0.238229	0.302386	-0.787831	0.4342
LEGAL	2.309334	2.528019	0.913495	0.3650
BSIZE	0.602263	0.521700	1.154425	0.2534
BOWNER	-0.303591	0.348703	-0.870629	0.3878

AUDITCOMM	-0.103913	0.040502	-2.565649	0.0131
SIZE	1.243480	0.236898	5.249011	0.0000
C	-10.16226	2.172096	-4.678553	0.0000

R-squared	0.490130	Mean dependent var	0.051006
Adjusted R-squared	0.348499	S.D. dependent var	0.439853
S.E. of regression	0.355030	Sum squared resid	6.806491
F-statistic	3.460623	Durbin-Watson stat	1.807353
Prob(F-statistic)	0.000394		

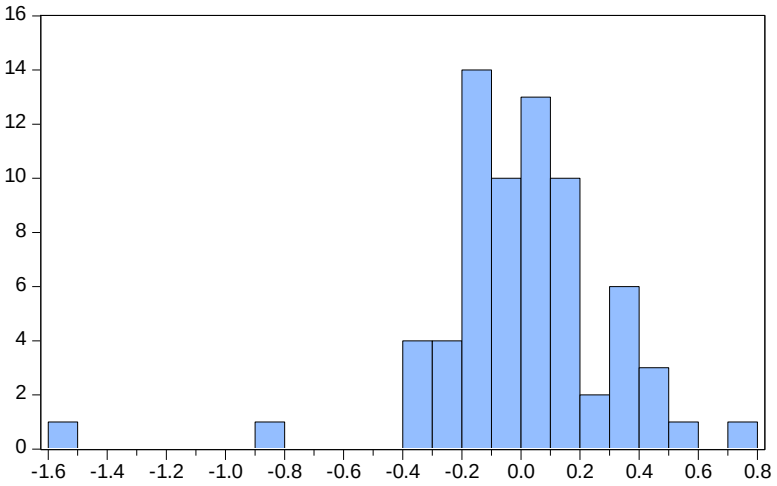

Series: Standardized Residuals
Sample 2010 2019
Observations 70

Mean	-3.17e-18
Median	0.007502
Maximum	0.753293
Minimum	-1.558215
Std. Dev.	0.314078
Skewness	-1.630324
Kurtosis	10.81886
Jarque-Bera	209.3186
Probability	0.000000

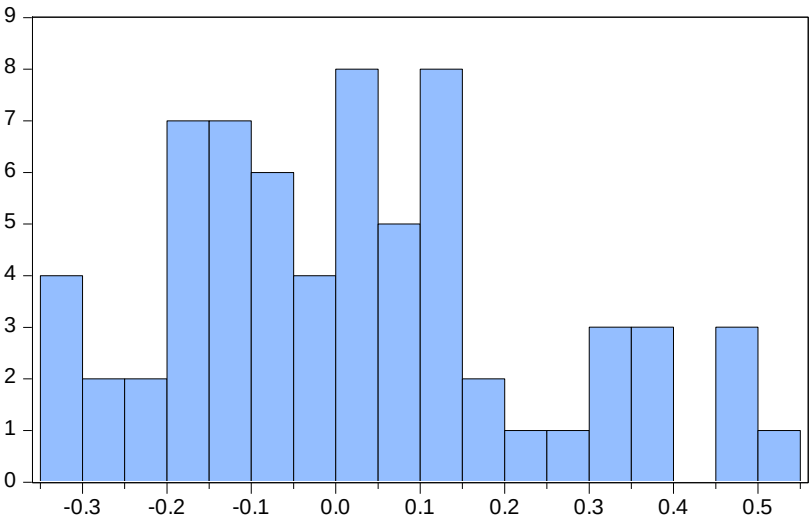

Series: RESID_EQ2
Sample 2010 2019
Observations 67

Mean	0.024832
Median	0.010512
Maximum	0.510678
Minimum	-0.340917
Std. Dev.	0.214337
Skewness	0.468637
Kurtosis	2.605897
Jarque-Bera	2.886027
Probability	0.236215

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: ROE_EQ

Test period random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	11.133179	8	0.1943

الملحق رقم (3): البيانات المجمعة:

NO	CID	CO NAME	INDUSTRY	YEAR	ROA	ROE	SM	CIR	REIN	SIZE	BIG4	BSIZE	BOWNER	AUDITCOMM	LEGAL
1	1	AIG	INURANCE	2010	0.00	0.00	1.70	0.71	0.11	7.69	0	0.70	0.00	0	0.36
2	1	AIG	INURANCE	2011	0.03	0.13	1.87	0.66	0.11	7.71	0	0.95	0.22	0	0.32
3	1	AIG	INURANCE	2012	-0.01	-0.05	1.97	0.70	0.10	7.71	0	0.78	0.17	0	0.33
4	1	AIG	INURANCE	2013	0.04	0.13	1.33	0.82	0.20	7.70	0	0.70	0.00	0	0.34
5	1	AIG	INURANCE	2014	0.05	0.16	1.64	0.27	0.15	7.66	0	0.70	0.20	1	0.35
6	1	AIG	INURANCE	2015	0.01	0.02	1.35	0.43	0.16	7.66	0	0.70	0.20	1	0.33
7	1	AIG	INURANCE	2016	0.03	0.11	1.60	0.61	0.15	7.74	0	0.70	0.20	1	0.34
8	1	AIG	INURANCE	2017	0.05	0.15	1.82	0.70	0.06	7.75	0	0.78	0.33	1	0.36
9	1	AIG	INURANCE	2018	0.04	0.11	2.01	0.73	0.06	7.81	0	0.78	0.33	1	0.31
10	1	AIG	INURANCE	2019	0.02	0.04	2.22	0.57	0.05	7.84	0	0.78	0.17	1	0.31
11	2	TIC	INURANCE	2010	0.07	0.14	3.33	0.56	0.12	7.15	1	0.95	0.78	0	0.36
12	2	TIC	INURANCE	2011	0.02	0.04	2.52	0.54	0.13	7.25	1	0.95	0.78	1	0.32
13	2	TIC	INURANCE	2012	0.06	0.13	2.42	0.66	0.07	7.29	1	0.95	0.78	1	0.33
14	2	TIC	INURANCE	2013	0.03	0.07	2.11	0.60	0.11	7.38	1	0.95	0.78	1	0.34
15	2	TIC	INURANCE	2014	0.10	0.25	1.73	0.59	0.09	7.43	1	1.00	0.70	1	0.35
16	2	TIC	INURANCE	2015	0.06	0.18	1.40	0.64	0.08	7.53	1	1.00	0.60	1	0.33
17	2	TIC	INURANCE	2016	0.03	0.11	1.22	0.69	0.11	7.63	1	0.85	1.00	1	0.34
18	2	TIC	INURANCE	2017	0.05	0.18	1.44	0.64	0.10	7.76	1	0.85	1.00	1	0.36
19	2	TIC	INURANCE	2018	0.07	0.26	1.52	0.69	0.08	7.78	1	0.85	0.86	1	0.31
20	2	TIC	INURANCE	2019	0.04	0.17	1.30	0.62	0.07	7.85	1	0.78	0.83	1	0.31
21	3	GUI	INURANCE	2010	0.01	0.02	1.64	0.26	0.08	7.04	1	0.90	0.25	0	0.36
22	3	GUI	INURANCE	2011	0.05	0.16	1.09	0.54	0.10	7.28	1	0.90	0.25	1	0.32
23	3	GUI	INURANCE	2012	0.11	0.39	1.54	0.59	0.07	7.47	1	0.90	0.25	1	0.33
24	3	GUI	INURANCE	2013	0.03	0.10	1.53	0.72	0.07	7.58	1	0.90	0.13	1	0.34
25	3	GUI	INURANCE	2014	0.03	0.13	1.54	0.64	0.14	7.64	1	0.90	0.25	1	0.35
26	3	GUI	INURANCE	2015	0.02	0.08	1.51	0.67	0.07	7.67	1	0.90	0.25	1	0.33
27	3	GUI	INURANCE	2016	0.02	0.07	1.59	0.66	0.10	7.68	1	0.90	0.25	1	0.34
28	3	GUI	INURANCE	2017	0.05	0.18	1.47	0.75	0.10	7.80	1	0.90	0.25	1	0.36
29	3	GUI	INURANCE	2018	0.07	0.27	1.56	0.66	0.07	7.85	1	0.90	0.25	1	0.31
30	3	GUI	INURANCE	2019	0.01	0.06	1.46	0.77	0.09	7.86	1	0.90	0.25	1	0.31
31	4	MIC	INURANCE	2010	-0.11	-1.91	0.33	0.82	0.10	7.19	1	1.00	0.30	1	0.36
32	4	MIC	INURANCE	2011	-0.07	-1.23	0.50	0.67	0.10	7.14	1	1.00	0.20	1	0.32
33	4	MIC	INURANCE	2012	-0.05	-2.45	0.70	0.62	0.17	7.18	1	1.04	0.36	1	0.33
34	4	MIC	INURANCE	2013	0.01	0.21	0.75	0.57	0.08	7.27	1	1.04	0.09	1	0.34
35	4	MIC	INURANCE	2014	0.02	0.07	0.98	0.59	0.07	7.42	1	1.04	0.27	1	0.35
36	4	MIC	INURANCE	2015	0.04	0.14	1.06	0.67	0.07	7.48	1	1.04	0.27	1	0.33
37	4	MIC	INURANCE	2016	0.05	0.21	1.34	0.64	0.07	7.53	1	1.04	0.27	1	0.34
38	4	MIC	INURANCE	2017	0.10	0.41	1.68	0.61	0.06	7.64	1	1.04	0.27	1	0.36
39	4	MIC	INURANCE	2018	0.07	0.25	1.62	0.57	0.08	7.67	1	1.04	0.36	1	0.31
40	4	MIC	INURANCE	2019	0.03	0.14	1.41	0.67	0.07	7.78	1	1.00	0.40	1	0.31
41	5	NIC	INURANCE	2010	0.10	0.35	2.00	0.88	0.20	7.85	1	1.00	0.10	1	0.36
42	5	NIC	INURANCE	2011	0.07	0.24	1.99	0.50	0.21	7.86	1	0.95	0.11	1	0.32
43	5	NIC	INURANCE	2012	0.09	0.26	3.04	0.58	0.26	7.87	1	0.90	0.13	1	0.33
44	5	NIC	INURANCE	2013	0.09	0.24	3.24	0.60	0.25	7.90	1	0.95	0.11	1	0.34
45	5	NIC	INURANCE	2014	0.05	0.13	2.68	0.63	0.19	7.86	1	0.95	0.22	1	0.35
46	5	NIC	INURANCE	2015	0.03	0.09	2.70	0.73	0.21	7.87	1	0.95	0.22	1	0.33
47	5	NIC	INURANCE	2016	0.06	0.16	1.79	0.64	0.25	7.96	1	0.95	0.22	1	0.34
48	5	NIC	INURANCE	2017	0.07	0.17	2.23	0.72	0.15	8.01	1	1.04	0.18	1	0.36
49	5	NIC	INURANCE	2018	0.05	0.14	2.53	0.67	0.14	8.02	1	1.04	0.18	1	0.31
50	5	NIC	INURANCE	2019	0.08	0.21	2.32	0.73	0.16	8.07	1	1.04	0.18	1	0.31
51	6	TRUST	INURANCE	2010	0.03	0.09	1.87	0.55	0.20	7.79	1	0.85	0.43	0	0.36
52	6	TRUST	INURANCE	2011	0.03	0.08	1.81	0.57	0.28	7.87	1	0.95	0.44	0	0.32
53	6	TRUST	INURANCE	2012	0.03	0.08	1.71	0.70	0.27	7.90	1	1.00	0.50	1	0.33
54	6	TRUST	INURANCE	2013	0.05	0.14	1.63	0.65	0.13	7.93	1	1.00	0.10	1	0.34
55	6	TRUST	INURANCE	2014	0.04	0.11	1.82	0.65	0.14	7.97	1	1.04	0.18	1	0.35
56	6	TRUST	INURANCE	2015	0.02	0.04	1.70	0.76	0.19	8.00	1	0.95	0.22	0	0.33
57	6	TRUST	INURANCE	2016	0.03	0.09	1.68	0.70	0.30	8.16	1	0.90	0.25	1	0.34
58	6	TRUST	INURANCE	2017	0.04	0.12	1.78	0.67	0.15	8.24	1	0.90	0.25	1	0.36
59	6	TRUST	INURANCE	2018	0.05	0.14	1.59	0.66	0.15	8.26	1	0.90	0.25	1	0.31
60	6	TRUST	INURANCE	2019	0.03	0.11	1.50	0.64	0.14	8.27	1	0.90	0.38	1	0.31
61	7	PICO	INURANCE	2010	-0.05	-0.40	0.56	0.65	0.04	7.51	1	0.85	0.14	0	0.36
62	7	PICO	INURANCE	2011	0.02	0.12	0.73	0.71	0.12	7.52	1	0.85	0.14	0	0.32
63	7	PICO	INURANCE	2012	-0.01	-0.05	0.78	0.66	0.12	7.50	0	0.85	0.43	0	0.33
64	7	PICO	INURANCE	2013	0.00	0.03	0.70	0.50	0.07	7.51	0	0.85	0.43	0	0.34
65	7	PICO	INURANCE	2014	0.08	0.44	0.66	0.65	0.07	7.51	0	0.85	0.43	1	0.35
66	7	PICO	INURANCE	2015	0.00	-0.02	0.73	0.76	0.07	7.53	0	0.90	0.38	1	0.33
67	7	PICO	INURANCE	2016	0.14	0.49	1.17	0.50	0.15	7.59	0	0.90	0.13	1	0.34
68	7	PICO	INURANCE	2017	0.11	0.34	1.87	0.35	0.10	7.62	0	0.85	0.43	1	0.36
69	7	PICO	INURANCE	2018	-0.02	-0.08	1.20	0.74	0.10	7.58	0	0.70	1.00	1	0.31
70	7	PICO	INURANCE	2019	0.02	0.08	1.14	0.59	0.07	7.68	0	0.85	0.00	1	0.31